درجاتُ التعريفِ والتنكيرِ في العربيةِ

إعداد
د . إبراهيم بن صالح بن مد اللـه الحـندود
أستاذ مشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة
كلية العلوم العربية والاجتماعية في القصيم

ملخص البحث

انطلقَ العلماءُ في ترتيبِهم للمعارفِ والنكراتِ مِنْ أصولٍ اعتمدتْ على المعنى ، معَ دورانِهم في قضيَّةِ العمومِ والخصوصِ . إلاَّ أنَّ هناكَ اختلافاً كبيراً بينَهم في نسبةِ كثيرٍ مِنَ الآراءِ إلى أصحابِها ؛ فنسَبوا إلى كثيرٍ منهمْ ما لـمْ يثبتْ عنهمْ في ترتيبِ المعارفِ أوِ النَّكراتِ ، بَلْ إنَّ الثابتَ عنهمْ خلافَ ما نُقِلَ عنهمْ ، حسبَ ما ظهرَ للباحثِ.

ولمْ يقفِ الباحثُ على أيِّ مؤلَّفٍ عُني صاحبُه بهذا الموضوعِ خاصَّةً ، لا عندَ النحويينَ المتقدِّمينَ ولا عندَ المتأخرينَ . وإنَّما كانتْ هناكَ بعضُ إلماماتٍ يسيرةٍ لبعضِ المؤلِّفينَ المعاصرينَ . وأمَّا العلماءُ الأقدمونَ فلَمْ يُعنوا بترتيبِ المعارفِ ، بلِ اقتصرَ حديثُهم على أنواعِها فقط .

ورأى الباحثُ أنَّ مِمَّا يُناسبُ البحثَ التقديمَ لهُ بمقدِّمةٍ ، ثُمَّ التمهيدَ لهُ ببعضِ المطالبِ، كتعريفِ المعرفةِ والنَّكرةِ ، والكلامِ عنِ الأصلِ في الأسماءِ : أهوَ التعريفُ أمِ التنكيرُ ؟ واختلافِ النحويينَ في عددِ المعارفِ ، والقولِ بأنَّ (مَنْ) و (ما) الاستفهاميَّتينِ معرفتانِ ، والخلافِ في النِّداءِ : أمعرفةٌ هوَ أمْ نكرةٌ ، والخلافِ في الضميرِ العائدِ على نكرةٍ كذلكَ : أمعرفةٌ هوَ أمْ نكرةٌ ؟ .

وأمَّا البحثُ نفسُه فقدْ جاءَ في ثمانيةِ مباحثَ : الأوَّلُ منها في الحديثِ عنْ المعارفِ مِنْ حيثُ تفاوتُها وتساويها ، والثاني عنْ مصدرِ التعريفِ في كلِّ معرفةٍ . وأما الثالثُ فخُصِّصَ لِما يتعرَّفُ مِنَ المعارفِ بنفسِه ، وما يتعرَّفُ منها بقرينةٍ .

وأمَّا الرابعُ والخامسُ فقد تمَّ فيهما عرضُ الترتيبِ الداخليِّ للمعارفِ ، والترتيبِ الخارجيِّ لـها عندَ كُلٍّ مِنَ الجمهورِ ، والكوفيينَ ، وبعض العلماءِ .

وكانَ المبحثُ السادسُ في الحديثِ عنْ ترتيبِ ابن مالكٍ للمعارفِ المعتمدِ على المزج بين الضمير والعَلَم .

وتناولَ الباحثُ في المبحثِ السابع علاماتِ النَّكرةِ . كما تتناولَ في المبحثِ الأخيرِ أقوالَ النحويينَ في أنكرِ النَّكراتِ .

ودُيِّلَ العملُ بخاتمةٍ دُكِرَ فيها أهمُّ النتائج التي توصَّلَ إليها الباحثُ .

المقدمـــة

الحمدُ للـه الواحدِ الأحدِ ، الفردِ الصَّمدِ ، الذي لَمْ يلدْ ولَمْ يولدْ ، ولَمْ يكنْ لـه كفواً أحدٌ . هو الذي خلقَ الإنسانَ ، علَّمَه البيانَ، وفضَّلـه علـى سائرِ الحيوانِ بنعمةِ العقلِ وبيانِ اللسانِ ، والصَّلاةُ والسَّلامُ علـى أشرفِ الأنبياءِ والمرسلينَ سيدِنا محمدٍ أفصحِ مَنْ نطقَ بالضَّادِ ، وعلـى آلـه وصحبِه أجمعينَ . أمَّا بعدُ :

فكثيراً ما يتردَّدُ في كتبِ النحويينَ ـ قديمِها وحديثِها ـ مصطلحا (النَّكرةِ) و (المعرفةِ) أو (التعريفِ) و (التنكيرِ) . إذْ لا يكادُ يخلو كتابٌ مِنْ هذهِ الكتبِ مِنَ الحديثِ عنْ هذينِ المصطلحيْنِ ، وما يتعلَّقُ بهما مِنْ حيثُ الوظائفُ والتقسيماتُ ، وغيرُ ذلكَ ؛ على تفاوتٍ بينَها في ذلكَ الحديثِ طولاً وقِصراً .

ولَمْ يقعِ الخلافُ بينَ جمهورِ النحويينَ في أنواعِ المعارفِ حينَ أحصوْها، وإنْ عدَّها بعضُهم خمسةَ أنواعٍ ، وعدَّها آخرونَ ستةً ، وآخرونَ عدُّوها سبعةً ، باعتباراتٍ متباينةٍ عندَ كُلٍّ منهمْ ، وإنَّما وَقَعَ الخلافُ في طبيعةِ المقاييسِ المعتمدةِ وقوَّتِها في توضيحِ الاسمِ .

وللعلماءِ في هذا الموضوعِ أصولٌ ينطلقونَ منها في ترتيبِهم ، بيَّنتُها في أثناءِ عملي .وهي آراءٌ جيدةٌ ؛ لأنَّها اعتمدتْ على المعنى والقربِ مِنَ الواقعِ أوِ البعدِ عنه .

وقدْ سألني بعضُ الطلبةِ النُّجباءِ حينما كنتُ ألقي لـهمْ درساً في المعرفةِ والنكرةِ قائلاً : ما أعرفُ المعارفِ ؟ قلتُ : اللـه عزَّ وجلَّ . وتابَعَ : ثُمَّ ماذا ؟ فأخذتُ أبيِّنُ لـه ما أعرفُه عنْ رأيِ الجمهورِ في هذهِ المسألةِ. وأعقبَ هذا بقولـه: هلِ النكراتُ تتفاوتُ أيضاً ؟ فأجبتُه بالتأكيدِ وبما أعرفُه ـ أيضاً ـ عنْ أنكرِ النَّكراتِ . أعقبَ ذلكَ مداخلاتٌ أخرى مِنْ بعضِ الطلبةِ في هذا الموضوعِ .

والحقيقةُ أنَّ هذا الموضوعَ مِنَ الموضوعاتِ الشائكةِ التي لا يوجدُ للنحويينَ فيها قولٌ واحدٌ . بلْ ويتعدَّى الأمرُ ذلكَ حينَ يُنسبُ أحياناً لبعضِ العلماءِ غيرُ قولٍ فيها .

وقدْ ظلَّ هذا الموضوعُ يشغل بالي ، ويدفعُني دفعاً قويًّا إلى قراءةِ

كُلِّ ما يتصلُ بهذه المسألةِ .

لكنِّي وجدتُ أنَّها وسيعةُ الأطرافِ متعددةُ الجوانبِ ؛ إذْ لفتَ انتباهي ـ في أثناءِ قراءتي للموضوعِ ـ الاختلافُ الكبيرُ بينَ العلماءِ في نسبةِ كثيرٍ مِنَ الآراءِ إلى أصحابِها ؛ فنُسبَ إلى سيبويهِ غيرُ قولٍ في ترتيبِ المعارفِ ، وكذلِكَ الشأنُ معَ الكوفيينَ . ونَسَبَتْ طائفةٌ مِنَ العلماءِ إلى ابنِ السرَّاجِ والسيرافي والصَّيمري ، ما لَمْ يثبتْ في كتبِهمْ ، بَلْ إنَّ الثابتَ والصريحَ فيها قَدْ جاءَ على خلافِ ما نُقِلَ عنهمْ ، حسبَ ما ظهرَ لي مِنْ خلالِ قراءتي المتأنيةِ للمسألةِ .

والحيرةُ تنتابُني حينَما أجدُ بعضَ المصنِّفينَ يعتمدُ إيرادَ المعارفِ عندَ العالِمِ ترتيباً لـها عندَه ، ويُسارعُ إلى القولِ بأنَّ هذا هوَ الترتيبُ أخذاً مِنْ إيرادِه لـها ، معَ أنَّ هذا العالِمَ لا ينوي بهذا السردِ ترتيبَها حسبَ الأعرفيَّةِ .

ولوْ أنَّا أخذْنا باعتمادِ الذكرِ للترتيبِ لقلنا ـ مثلاً ـ : إنَّ ابنَ مالكٍ قَدْ جعلَ العَلَمَ أعرفَ المعارفِ وقبلَ المضمرِ ؛ لأنَّه قالَ في عمدةِ الحافظِ : والمعرفةُ : عَلَمٌ ، ومضمرٌ ، وموصولٌ ، واسمُ إشارةٍ ، والمعرَّفُ بالإضافةِ ، والمعرَّفُ بألْ، والمعرَّفُ بالنِّداءِ .

فاجتهدتُ في الوقوفِ عندَ كُلِّ هذا ، مجتهداً في تحريرِ المسألةِ وتوثيقِها مِنْ مواطِنِها ، مستظهراً النصوصَ الواردةَ في كتبِ هؤلاءِ العلماءِ في هذهِ القضيةِ .

وحينَ رحتُ أبحثُ في بطونِ الكتبِ في هذهِ المسألةِ غَدَوْتُ أتنقَّلُ مِنْ كتابٍ إلى آخرَ ، وكلَّما قرأتُ واحداً منها ازدادُ الموضوعُ غموضاً بالنسبةِ لي .

لكنِّي بعدَ تأملِها وإنعامِ النظرِ فيها عقدتُ العزمَ ـ مستعيناً باللـه ـ على جمعِ هذه المسائلِ ودراستِها تحتَ عنوان : (درجاتُ التعريفِ والتنكيرِ في العربيةِ) .

ورأيتُ أنَّ مِمَّا يُناسبُ البحثَ التقديمَ لهُ بمقدِّمةٍ ، ثُمَّ التمهيدَ لهُ ببعضِ المطالبِ التي كانَ لا بُدَّ مِنَ التطرُّقِ إليها لما لها مِنْ علاقةٍ مباشرةٍ بالموضوع ، كتعريفِ المعرفةِ والنَّكرةِ ، واختلافِ النحويينَ في عددِ المعارفِ ، والحديثِ عن الأسماءِ مِنْ حيثُ أصالةِ التعريفِ والتنكيرِ فيها ، والقولِ بأنَّ (مَنْ) و (ما) الاستفهاميَّتينِ معرفتانِ ، والخلافِ في النِّداءِ : أمعرفةٌ هوَ أمْ نكرةٌ ، والخلافِ في الضميرِ العائدِ على نكرةٍ كذلكَ : أمعرفةٌ هوَ أمْ نكرةٌ ؟ . ثُمَّ بيَّنتُ أنَّ مِنَ المعارفِ ما يكونُ تعريفُه بالجنسِ .

وأمَّا البحثُ نفسُه فقدْ قسَّمتُه إلى ثمانيةِ مباحثَ جعلتُ الأوَّلَ منها للحديثِ عنْ المعارفِ مِنْ حيثُ تفاوتُها وتساويها ، وجعلتَ الثانيَ للحديثِ عنْ مصدرِ التعريفِ في كلِّ معرفةٍ . وأما الثالثُ فخصَّصتُه لِما يتعرَّفُ مِنَ المعارفِ بنفسِه ، وما يتعرَّفُ منها بقرينةٍ ، كما تناولتُ في المبحثِ الرابعِ والخامسِ الترتيبَ الداخليَّ للمعارفِ ، والترتيبَ الخارجيَّ لها عندَ كُلٍّ مِنَ الجمهورِ ، والكوفيينَ ، وسيبويهِ ، وابنِ السرَّاج ، وابنِ كيسانَ ، والسيرافيِّ ، والفارسيِّ ، والصَّيمريِّ .

وتطرَّقتُ في المبحثِ السادسِ إلى ترتيبِ ابنِ مالكٍ للمعارفِ المعتمدِ على المزجِ بين الضميرِ والعَلَمِ .

وأمَّا المبحثُ السابعُ فخصَّصتُه للحديثِ عَنْ علاماتِ النَّكرةِ .

وعرضتُ في المبحثِ الأخيرِ أقوالَ النحويينَ في أنكرِ النَّكراتِ .

وبعدُ : فقدْ رميْتُ مِنْ هذا العملِ إلى توفيرِ الكثيرِ مِنْ وقتِ القارئ ، وتجنيبِه عَنَتَ البحثِ والتفتيشِ ، فقمتُ بجمعِ ما لـه صلةٌ بهذه المسألةِ وتحقيقِها.

وهوَ عملٌ متواضعٌ عشتُ في رحابِه أجملَ الأوقاتِ وأمتعَها ، حاولتُ فيهِ المشاركةَ خدمةً للغتِنا العزيزةِ لغةِ القرآنِ الكريمِ اللغةِ العربيةِ . وإنِّي لا أدَّعي تغطيةَ جوانبِه ، أوْ خلوَّه مِنَ الخطأ والهناتِ ، بلْ إنِّي ـ وإنِ استطعتُ الخروجَ مِنْ هذه المعمعةِ ـ إلاَّ أنِّي قدْ خرجتُ وفي نفسي شيءٌ مِنْ هذا الموضوع ، والكمالُ للـه وحدَه الذي أسألـه تعالى أنْ يتجاوزَ عمَّا قصرتُ فيهِ مِنْ غيرِ عمدٍ، وحسبي سلامةُ القصدِ وبذلُ الجهدِ

.

أسألُ اللـه تعالى أنْ يكونَ هذا العملُ خالصاً لوجهه الكريمِ ، وأنْ ينفعَ بِهِ طلاَّبَ العربيةِ ، وأنْ لا يحرمني أجرَ المجتهدِ المصيبِ ، وأنْ ينفعَني بِهِ يومَ لا ينفعُ مالٌ ولا بنونَ . وصلَّى اللـه وسلَّمَ على سيدِنا رسولِ اللـه الكريمِ ، وعلى آلـه وصحبِهِ أجمعينَ .

والحمدُ للـه أولاً وآخراً ؛؛؛؛

التمهيـد

ويضُمُّ ثمانية مباحث :

الأول : تعريفُ المعرفةِ .

الثاني : تعريفُ النكرةِ .

الثالثُ : هلِ الأصلُ في الأسماءِ التعريفُ ، أوِ التنكيرُ ؟ .

الرابع : اختلافُ النحويينَ في عددِ المعارفِ .

الخامس : القولُ بأنَّ (مَنْ) و (ما) الاستفهاميَّتين معرفتان.

السادس : الخلافُ في المنادَى : أنكرةٌ هوَ أمْ معرفةٌ ؟ .

السابع : الخلافُ في الضميرِ العائدِ على نكرةٍ : أمعرفةٌ هوَ أمْ نكرةٌ ؟.

الثامن : مِنَ المعارفِ ما يكونُ تعريفُه بالجنسِ .

المبحثُ الأولُ

تعريفُ المعرفةِ

جاءَ في لسانِ العربِ : عرَّفه الأمرَ أعلمَه إيَّاه ، وعرَّفه بيتَه أعلمَه بمكانِه، وعرَّفه به وَسَمَه ، وعرَّفتُه بزيدٍ أي سمَّيتُه بزيدٍ ، والعُرْفُ ضِدُّ النُّكْرِ ، وهوَ كلُّ ما تعرفُه النفسُ مِنَ الخبَرِ (١) .

والمعرفةُ في الأصلِ مصدرُ (عَرَفْتُ الشيءَ أعرفُه معرفةً وعِرفاناً)، وهوَ مِنَ المصادرِ التي وقعتْ موقعَ الأسماءِ . فالمرادُ بالمعرفةِ الشيءُ المعروفُ، كالمرادِ بنسجِ اليَمَنِ أنَّه منسوجُ اليَمَنِ، كقولِه تعالى: ﴿ هذا خَلْقُ اللهِ ﴾ (٢) أي : مخلوقُه (٣) .

فالمصدرُ غيرُ مرادٍ هنا ؛ لأنَّكَ تقولُ : زيدٌ معرفةٌ ، أي معروفٌ (٤) ؛ وإنَّما هوَ منقولٌ ليكونَ وصفاً للاسمِ الدالِّ على الشيءِ المخصوص ؛ لأنَّه يُعرفُ بهِ ويدلُّ عليه ، كما قالوا : رجلٌ عدلٌ (٥) . وأمَّا التعريفُ فمصدرٌ لقولِكَ : عرَّفتُ الشيءَ ، إذا جعلتَه معرفةً عندَ المخاطبِ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ الموضوعةِ له (٦) .

وأشارَ بعضُ النحويينَ إلى أنَّ المعرفةَ اسمُ مصدرٍ للفعلِ (عرَّفَ) (٧).

وترتبطُ المعرفةُ أو التعريفُ بالوضوحِ والبيانِ . وحقيقةُ الشيءِ وسْمُهُ ، أيْ علامتُه ، والإعلامُ والماهيةُ والتسميةُ والفهمُ ، وكلُّ ذلكَ يرتبطُ

بالتعيينِ والتحديدِ الدِّلالي [٨] .

وإذا كانتِ النَّكرةُ في اصطلاحِ النحاةِ هيَ : ما يقبلُ (أل) ويؤثِّرُ فيه التعريفَ كـ (رجل) ، أو يقعُ موقعَ ما يقبلُ (أل) كـ (ذو) بمعنى صاحبٍ ـ كما تقدَّمَ ـ فإنَّ المعرفة في اصطلاحِهم هيَ : ما لا يقبلُ (أل) المؤثِّرةَ ، ولا يقعُ موقعَ ما يقبلها مثلُ : زيدٍ وعمروٍ .

والتعريفُ معلَّقٌ بمعرفةِ المخاطَبِ دونَ المتكلِّمِ .

قالَ السيرافي : " اعلمْ أنَّ التعريفَ معلَّقٌ بمعرفةِ المخاطبِ دونَ المتكلمِ، وقدْ يذكرُ المتكلمُ ما يعرفُه هوَ ولا يعرفُه المخاطبُ فيكونُ منكوراً ، كقولِكَ للمخاطبِ : في داري رجلٌ ، ولي بستانٌ ، وهو لا يعرفُ الرجلَ بعينِه ولا البستانَ . ويجوزُ أنْ يكونَ المتكلمُ ـ أيضاً ـ لا يعرفُ ،كقولِ الرجلِ لمخاطَبِه : أنا في طلبِ غلامٍ أشتريه ، ودارٍ أكتريها ، ولا يكونُ قصدُه شيئاً بعينِه " [٩] .

وهذا يعني أنْ تتعلَّقَ المعرفةُ بالمخاطبِ أكثرَ مِنَ المتكلِّمِ ؛ إذِ الأصلُ في الكلامِ هوَ نقلُ المعنى للمخاطبِ وإيصالُه إليه تعريفاً أو تنكيراً [١٠] .

وقالَ ابنُ جنِّي : " وأمَّا المعرفةُ فما خصَّ الواحدَ من جنسِه " [١١] .

وانتقدَ أبو البقاءِ العكبري هذا الحدَّ مِنْ قِبَلِ أنَّه لا يشملُ كلَّ معرفةٍ؛ بدليلِ أنَّ (الرجل) إذا أردتَ بهِ الجنسَ غيرُ داخلٍ تحتَ هذا الحدِّ ؛ لأنَّه ليسَ بواحدٍ مِنْ جنسٍ . ثُمَّ جاءَ بتعريفٍ آخرَ للمعرفةِ فقالَ : والحدُّ الصحيحُ أنَّ المعرفةَ هيَ اللفظُ المتناولُ للمعيَّنِ الذي لا شركةَ فيه بالوضعِ" [١٢] .

قلتُ : تعريفُ أبي الفتحِ أقربُ إلى تعريفاتِ اللغويينَ ، أمَّا تعريفُ أبي البقاءِ فقائمٌ على مواضعاتِ المناطقةِ ، واللغةُ مبناها الترخُّصُ والمسامحةُ .

وعرَّفَ الزمخشريُّ المعرفة بأنَّها ما دلَّ على شيءٍ بعينِه " [١٣] .

وقالَ ابنُ الحاجبِ : " المعرفةُ : ما وُضِعَ لشيءٍ بعينِه " [١٤] .

وقدْ بيَّنَ الرضيُّ أنَّه ليسَ المرادُ أنَّ الواضعَ قصَدَ في حالِ وضعِه واحداً معيَّناً ، إذْ لو أرادَ ذلكَ لَمْ يدخلْ في هذا إلاَّ الأعلامُ ؛ إذِ المضمراتُ والمبهماتُ، وذو اللامِ ، والمضافُ إلى أحدِها تصلُحُ لكلِّ معيَّنٍ قَصَدَه

المستعملُ ، ولكنَّ المعنى : ما وُضِعَ ليُستعملَ في واحدٍ بعينِه ، سواءٌ أكانَ ذلكَ الواحدُ مقصودَ الواضعِ ـ كما في الأعلامِ ـ أمْ لا ، كما في غيرِها .

ومِنْ أجلِ ذلكَ استدركَ الرضيُّ على ابنِ الحاجبِ بأنَّه لو قالَ : ما وُضِعَ لاستعمالِه في شيءٍ بعينِه لكانَ أصرحَ (١٥) .

ومعنى ما تقدَّمَ أنَّ المعتبرَ في المعرفةِ هو التعيُّنِ عندَ الاستعمالِ دونَ الوضعِ ، إدراجاً للأعلامِ الشخصيَّةِ وغيرِها مِنَ المضمراتِ والمبهماتِ وسائرِ المعارفِ ، فإنَّ لفظةَ (أنا) ـ مثلاً ـ غيرُ مستعملةٍ إلاَّ في أشخاصٍ معيَّنةٍ ؛ إذْ لا يصحُّ أنْ يُقالَ : (أنا) مراداً بهِ متكلِّمٌ لا بعينِهِ ، وليستْ موضوعةً لواحدٍ منهما وإلاَّ كانتْ في غيره مجازاً ، ولا لكلٍّ منهما وإلاَّ كانتْ مشتركةً موضوعةً أوضاعاً بعددِ أفرادِ التكلُّمِ . فوَجَبَ كونُها موضوعةً لمفهومٍ كلِّيٍّ شاملٍ لكلِّ الأفرادِ (١٦) ، ويكونُ الغرضُ من وضعِها لـه استعمالـها في أفرادِه المعيَّنةِ دونَه"(١٧).

والمعتبرُ في المعرفةِ ـ كما تقدَّمَ ـ التعيينُ بعدَ الاستعمالِ ، وهذا معنى قولِهم : المعارفُ كُليَّاتٌ وضعاً جزئيَّاتٌ استعمالاً ؛ إذْ إنَّ لفظَ (أنا) ـ مثلاً ـ وُضِعَ لمفهومِ المتكلِّمِ مِنْ حيثُ إنه يحكي عَنْ نفسِه ، فهوَ صالِحٌ لكلِّ متكلِّمٍ ، فإذا استُعملَ في معنًى خاصٍّ صارَ جزئياً ، وقصرَ عليهِ ، وكذا اسمُ الإشارةِ صالِحٌ لكلِّ مشارٍ إليهِ ، فإذا استُعملَ في واحدٍ عرَّفَه وقصرَه عليهِ ، و (أل) صالحةٌ لأنْ يُعرَّفَ بها كلُّ نكرةٍ ، فإذا استُعملتْ في واحدٍ عرَّفتْه وقصَرَتْه على شيءٍ بعينِه (١٨) .

والمعرفةُ في لفظِها إشارةٌ إلى أنَّ مفهومَها معهودٌ معلومٌ بوجهٍ مَّا بخلافِ النَّكرةِ فإنَّ معناها وإنْ كانَ معلوماً للسامعِ أيضاً لكنَّها ليستْ في لفظِها إشارةً إلى تلكَ المعلوميَّةِ ، وبهذا يظهرُ الفرقُ بينَ كَوْنِ الضمائرِ الراجعةِ إلى النَّكرةِ معرفةً معَ كَوْنِ المرجوعِ إليهِ نكرةً ، وبينَ كونِ المعرَّفِ بلامِ العهدِ معرفةً معَ كَوْنِ المعهودِ نكرةً كقولِه تعالى (١٩) : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ (٢٠) .

المبحثُ الثاني

تعريفُ النكرةِ

يجدُ المتتبعُ لما ذكرَه النحويونَ في تعريفِ النَّكرةِ أنَّهم قَدْ وجدُوا صعوبةً في إيجادِ تعريفٍ فاصلٍ بينَها وبينَ المعرفةِ بسببِ تداخلِ الشكلِ مَع المعْنَى والمعْنَى مع الشكلِ ، حتَّى لقدِ اكتفَى بعضُهم بالقولِ بأنَّ المعرفة ضِدُّ النَّكرةِ ، والنكرةُ ضِدُّ المعرفةِ .

جاءَ في الصِّحاحِ : النكرةُ ضدُّ المعرفةِ ، وقدْ نكِرتُ الرجلَ ـ بالكسرِ

ـ نُكراً ونُكوراً ، وأنكرتُه واستنكرتُه بمعنى ... وقد نكَّرهُ فتنكَّرَ ، أي غيَّرَه فتغيَّرَ إلى مجهولٍ [٢١] .

وفي اللسانِ : النكرةُ : إنكارُكَ الشيءِ ، وهو نقيضُ المعرفةِ ، والنكرةُ خلافُ المعرفةِ [٢٢] .

والنكرة في اصطلاح النحاةِ هيَ : ما يقبلُ (أل) ويؤثِّرُ فيه التعريفَ كـ (رجل) ، أو يقعُ موقعَ ما يقبلُ (أل) كـ (ذو) بمعنى صاحبٍ ، كما قالَ ابنُ مالكٍ في الألفيةِ :

نَكِرَةٌ : قابِلُ (ألْ) مُؤثِّرا   أوْ واقِعٌ مَوْقِعَ ما قَدْ ذُكِرَا

وأمَّا نحوُ (عبَّاس و ضحَّاك) فمعارفُ ؛ لأنَّه وإنْ قبِلَ (أل) فإنَّها لا تؤثِّرُ فيه التعريفَ ؛ لأنَّها معارفُ بالعلميَّةِ [٢٣] .

والنكرةُ في الأصلِ اسمُ مصدرٍ لـ (نكَّرتُه) ـ بالتشديد ـ إذا جعلتَه نكرةً، ومصدرٌ لـ (نكِرتُ الشيءَ نكرةً ونُكْراً)ـ بالتخفيفِ ـ إذا جهلتَه، ثُمَّ نُقِلَ فجُعل وصفاً للاسمِ الذي لا يخصُّ واحداً بعينِه ، ولذلكَ تقولُ : هذا الاسمُ النكرةُ وهذا اسمٌ نكرةٌ [٢٤] . وليسَ عَلَماً وإلاَّ لمُنِعَ الصرفَ [٢٥] .

قلتُ : إذا كانَ الشيءُ معرفةً ثُمَّ صيَّرتَه نكرةً ، فالنَّكرةُ اسمُ مصدرٍ لـ (نَكَّرتُه) ـ بالتشديدِ ـ فإذا جهلتَه فهوَ مصدرٌ لـ (نَكِرْتُه) ـ بالتخفيفِ ـ وهو الأصلُ .

وعرَّفَ بعضُهم النكرةَ بأنَّها كلُّ اسمٍ شائعٍ في جنسِه لا يُخَصُّ به واحدٌ بعينِه دونَ آخر ، كقولِكَ : (رجلٌ وفرسٌ وثوبٌ وغلامٌ) وما أشبه ذلكَ ؛ فكلُّ اسمٍ مِنْ هذه لا يخصُّ واحداً بعينِه مِنْ جنسِه دونَ آخرَ ، وإنَّما وُضِعَ أنْ يقعَ على كلِّ واحدٍ ممَّنْ هوَ على هذهِ الحقيقةِ " [٢٦] .

وعرَّفَ أبو حيَّانَ النكرةَ بأنَّها الاسمُ الموضوعُ على أنْ يكونَ شائعاً في جنسِه ، إنِ اتفَقَ أنْ يوجدَ له جنسٌ " [٢٧] .

وقيلَ : هيَ كلُّ اسمٍ صلُحَ أنْ يكونَ لكلِّ واحدٍ مِنْ جنسِه على طريقِ البدلِ [٢٨] . أي أنَّ ما وُضِع لشيءٍ صالحٌ لأنْ يقعَ على غيره مِمَّنْ هُوَ على هذه الحقيقةِ ، والعكسُ صحيحٌ .

وقالَ أبو البقاءِ الكفويُّ : " النكرةُ : هيَ ما لا يدلُّ إلا على مفهومٍ

مِنْ غيرِ دلالةٍ على تمييزه وحضوره وتعيينِ ماهيَّتِه مِنْ بينِ الماهياتِ ، وإنْ كـانَ تعقُّلـه لا ينفكُّ عَنْ ذلكَ ، لكنْ فرقٌ بينَ حُصولِ الشيءِ وملاحظتِه ، وحضورِ الشيءِ واعتبارِ حضوره " (٢٩) .

وجميعُ هذه التعريفاتِ ـ وإنْ بَدَتْ مختلفةً ـ إلاَّ أنَّها متقاربةٌ مِنْ حيثُ المعنى. ولا ينبني عليها شيءٌ مِنْ ثِمارِ الصِّناعةِ النحويَّةِ .

لكنْ ينبغي أنْ يُلاحظ أنَّ هذا الشِّياعَ قدْ يكونُ في جنسٍ موجودٍ، وقدْ يكونُ في جنسٍ مقدَّرٍ ، وعليهِ فإنَّه لا يُشترطُ في النكرةِ كثرةُ المعاني في الوجودِ، وإنَّما المعتبرُ في ذلكَ الصلاحيةُ للتعدُّدِ لا وجودُ التعدُّدِ ، بدليلِ أنَّ الكَوْكَبينِ (شمس) و (قمر) نكرتانِ ، معَ أنَّه لا ثانيَ لكلٍّ منهما في الوجودِ ، وحقُّهما أنْ يصدقا على متعدِّدٍ كـ (رجل) وإنما تخلَّفَ ذلكَ مِنْ جهةِ عدمِ وجودِ أفرادٍ لـهما في الخارجِ ، ولو وُجِدتْ لكانَ اللفظُ صالحاً . وكذلكَ فإنَّ الاشتراكَ العارضَ لا يمنعُ دعوى التعريفِ ، بدليلِ أنَّ غالبَ الأعلامِ مشتركةٌ ، كزيدٍ وعمروٍ ، ولا يُوجدُ منها خاصًّا إلا النزرُ اليسيرُ كمكة وبغدادَ (٣٠) .

وقدْ سلكَ ابنُ مالكٍ ـ رحمه اللـه ـ في بيانِ النَّكرةِ والمعرفةِ بأنْ ذكرَ أقسامَ المعرفةِ ، ثُمَّ جعلَ النَّكرةَ ما عداها ، وذلكَ لمَّا رأى أنَّ تمييزَها بالتحديدِ عسيرٌ ، ومِنْ ثَمَّ قالَ في شرحِ التسهيلِ : " مَنْ تعرَّضَ لحدِّ المعرفةِ عجَزَ عنِ الوصولِ إليهِ دونَ استدراكٍ عليهِ؛ لأنَّ مِنَ الأسماءِ ما هوَ معرفةٌ معنىً نكرةٌ لفظاً، وعكسُه ، وما هوَ في استعمالـهمْ على وجهيْنِ ؛

فالأوَّلُ نحوُ قولـهمْ : (كانَ ذلكَ عاماً أوَّل) و (أول مِن أمسِ) ؛ فإنَّ مدلولَ كلٍّ واحدٍ معيَّنٌ لا شِياعَ فيه ، ولكنَّهما لـمْ يُستعملا إلاَّ نكرتيْنِ.

والثاني : نحوُ قولـهمْ للأسدِ : أسامة ؛ فإنَّه يجري في اللفظِ مَجرى حمزةَ في منعِ الصرفِ ، والاستغناءِ عنِ الإضافةِ ، والألفِ واللامِ ، وفي وصفِه بالمعرفةِ دونَ النكرةِ ، واستحسانِ مجيئه مبتدءاً وصاحبَ حالٍ ، وهوَ في الشِّياعِ كأسدٍ .

والثالثُ : كواحدِ أمِّه ، وعبدِ بطنِه ؛ فإنَّ بعضَ العربِ يُجريهما معرفتيْنِ بمقتضَى الإضافةِ ، وبعضُ العربِ يجعلـهما نكرتيْنِ، ويُدخلُ عليهما (رُبَّ) وينصبُهما على الحالِ ... كمررتُ بالرجلِ خيرِ منكَ ،

وعلى ذلكَ حملَ المحقّقونَ قولَه تعالى : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهارَ ﴾ (٣١) ، فجعلوا (نَسْلَخُ) صفةً لـ (الليل) والجملُ لا يُوصفُ بها إلا النكراتِ ... فإذا ثبتَ كونُ الاسمِ المعرفةِ بهذه المثابةِ فأحسنُ ما يُبيَّنُ به ذكرُ أقسامِه مستقصاةً ، ثمَّ يُقالُ : وما سوى ذلكَ فهوَ نكرةٌ " (٣٢) .

والخلاصةُ أنَّ هناكَ صعوبةً في إيجادِ حَدٍّ جامعٍ مانعٍ للنَّكرةِ ، بسببِ تداخُلِ الشَّكلِ مَع المعنى ، والعكس .

والذي أميلُ إليه ما ذكرَه ابنُ مالكٍ ووافقَه عليهِ السيوطيُّ والمتمثّلُ في عدمِ تحديدِ شكلٍ معيَّنٍ للمعرفةِ أو النكرةِ ؛ لأنَّ اللفظَ وحدَه لا يكفي للتفرقةِ بينَ المعرفةِ والنكرةِ ؛ فإنَّ مِنَ المعارفِ ما يدخلُ عليهِ الألفُ واللامُ كالفضلِ والعباس ، ومِنَ النكراتِ ما لا يدخلُ عليهِ (رُبَّ) أو اللامُ (٣٣) .

أمَّا أبو حيَّانَ فقدْ تعقَّبَه في التذييلِ والتكميلِ بأنَّ ما ذكرَه لا يعدو أنْ يكونَ كلاماً ظاهريًّا خالياً مِنَ التحقيق . ولَمْ أشأْ إيرادَ ما ذكرَه أبو حيَّانَ خشيةَ الإطالةِ ؛ إذْ إنَّ مرادي هنا ذكرُ تعريفَ النكرةِ عندَ الجمهورِ دونَ الخوضِ في الخلافاتِ والتفصيلاتِ (٣٤) .

المبحثُ الثالثُ

هلِ الأصلُ في الأسماءِ التعريفُ ، أوِ التنكيرُ ؟

يَرَى جمهورُ النحويينَ [٣٥] ـ وفي مقدمتِهم سيبويهِ ـ أنَّ النكرةَ هيَ الأصلُ، والمعرفةُ بعدَها وطارئةٌ عليها ، فالتنكيرُ أصلٌ في الأسماءِ ، والتعريفُ فرعٌ عنه ، مستدلِّينَ ببعض أدلةٍ مبثوثةٍ في كتبِهم، تتمثَّلُ فيما يلي :

أولاً : أنَّ الأسماءَ العامَّةَ قبلَ الأسماءِ الخاصَّةِ ، كالشيءِ والموجودِ ، ولذلكَ إذا ولدَ الإنسانُ لَزمَه الاسمُ المشتركُ قبلَ الخاصِّ ، كمولودٍ وإنسانٍ وذكَرٍ [٣٦] .

قالَ سيبويهِ : " اعلمْ أنَّ النكرةَ أخفُّ عليهمْ مِنَ المعرفةِ ، وهيَ أشدُّ تمكُّناً؛ لأنَّ النكرةَ أوَّلُ ، ثُمَّ يدخلُ عليها ما تُعَرَّفُ بِهِ ، فَمِنْ ثَمَّ أكثرُ الكلامِ ينصرفُ في النَّكرةِ " [٣٧] .

وقالَ في بابِ تسميةِ المؤنَّثِ : " النكرةُ أشدُّ تمكناً مِنَ المعرفةِ ؛ لأنَّ الأشياءَ إنَّما تكونُ نكرةً ثُمَّ تُعرَّفُ" [٣٨] .

يعني أنَّ الإنسانَ قبلَ أنْ يولدَ يُسمَّى جنيناً ثُمَّ يولدُ فيُقالُ لـه : ذكَرٌ أو أنثى ، ويُقالُ لـه مَعَ ذلكَ : إنسانٌ ، ثُمَّ بعدَ ولادتِه وإطلاقِ هذا الاسمِ الشائعِ في جنسِه مِنَ الذكورِ والإناثِ ، وهوَ إنسانٌ تطرأ عليه الأعلامُ والكُنى والألقابُ ؛ فيقالُ : زيدٌ أو عمروٌ ، وأبو عليٍّ وأبو الحسَنِ . واسمُ إنسانٍ مَعَ ذلكَ لازمٌ لـه متى جُهِلَ اسمُه العَلَمُ أو كنيتُه أو لقبُه ، فيُقالُ : إنسانٌ مِنْ شأنِه كَيْتَ وكَيْتَ [٣٩] .

ثُمَّ : ألا تَرَى أنَّ غلاماً تدخلُ عليه (أل) ، والإضافةُ يكونُ قبلَها الاسمُ مفرداً قائمًا بنفسِه ، والمضمرُ اختصارُ تكريرِ المظهرِ ، والمشارُ نابَ منابَ المظهرِ ، فـ (هذا) استُغني به عَنْ زيدٍ الحاضرِ [٤٠].

ومِمَّا يدلُّ على أنَّ زيداً كانَ في الأصلِ نكرةً ثُمَّ نُقِلَ إلى واحدٍ بعينِه أنَّه مصدرٌ ، يُقالُ : زادَ يزيدُ زَيْداً ؛ فـ (زيد) مصدرٌ ، والمصادرُ تكونُ نكراتٍ ، كقولِكَ : قمت قياماً ، وضربتُ ضرباً ، ثُمَّ تُعرَّفُ بالنقلِ إلى التسميةِ، أو بعلامةِ التعريفِ، وكذلكَ سائرُ المعارفِ أصلُها

التنكيرُ (٤١) .

ثانياً : أنَّ النكرةَ لا تحتاجُ في دلالتِها على المعنى الذي وُضِعتْ لـه إلى قرينةٍ، بخلافِ المعرفةِ فإنَّها تحتاجُ إلى قرينةٍ مِنْ وضعٍ، أو آلةٍ ؛ أي علامةٌ وضعيَّةٌ أو لفظيَّة ، وما يحتاجُ فرعٌ عمَّا لا يحتاجُ . ومِنْ هنا كانَ المذكَّرُ أصلاً للمؤنثِ (٤٢) .

ثالثاً : أنَّ مسمَّى النكرةِ أسبقُ في الذهنِ مِنْ مسمَّى المعرفةِ ، بدليلِ سَرَيانِ التعريفِ على التنكيرِ (٤٣).

رابعاً : أنَّ المعرفةَ يُحتاجُ إليها لتثبيتِ معنى المسمَّياتِ المرادِ الإخبارُ عنها ، والإخبارُ يتوقَّفُ على التركيبِ ، فيكونُ تعيينُ المسمَّى عندَ التركيبِ ، وقبلَ التركيبِ لا إخبارَ ، فلا تعريفَ قبلَ التركيبِ(٤٤).

والملاحَظُ ـ ها هُنا ـ أنَّ النحاةَ قدْ ربطوا بينَ تعريفِ الكلمةِ أو تنكيرِها وبينَ التركيبِ ، وهوَ ما لا يجبُ أنْ يكونَ ؛ لأنَّ الكلمةَ مستقلةٌ في مفهومِها قبلَ التركيبِ ، فلو كانَ الأمرُ كما قالوا لما جازَ لنا أنْ نحكمَ على المعرفةِ بأنَّها معرفةٌ، أو النكرةِ بأنَّها نكرةٌ إلا مِنْ خلالِ التركيبِ ، وهو ما لم يقلـه أحدٌ . نَعَمْ قدْ يُؤثِّرُ الموقفُ اللغويُّ على فهمِ الكلمةِ تعريفاً أو تنكيراً ، إلاَّ أنَّ النحاةَ قدْ وضعوا حدوداً بينَ المعرفةِ والنكرةِ ، ولو أنَّها ليستْ فاصلةً (٤٥) .

والدليلُ الخامسُ : أنَّ النكرةَ اسمٌ للمعنى العامِّ ، والعامُّ فيه الخاصُّ ، والخاصُّ ليسَ فيه العامُّ ، ألا ترى أنَّ (حيواناً) فيه الإنسانُ وغيرُه ، و (الإنسانُ) ليسَ فيه الحيوانُ العامُّ ، فعُلِمَ أنَّ الخاصَّ واحدٌ مِنَ العامِّ ، والكلُّ أصلٌ لأجزائه (٤٦) . وعليهِ فإنَّ النكرةَ هيَ الأصلُ ؛ لاندراجِ كلِّ معرفةٍ تحتَ كلِّ نكرةٍ مِنْ غيرِ عكسٍ (٤٧) .

وذهبَ الكوفيونَ وابنُ الطراوةِ إلى أنَّ الأمرَ ليسَ على ما ذهبَ إليه سيبويهِ ومَنْ تبعَه ، وحجَّتُهم في ذلكَ أنَّ مِنَ الأسماءِ ما التعريفُ فيهِ

قبلَ التنكيرِ، نحوُ : مررتُ بزيدٍ وزيدٍ آخرَ ، فحالةُ التنكيرِ هنا إنَّما هيَ بعدَ حالةِ التعريفِ . ومنها ما لا يفارقُه التعريفُ أصلاً كالمضمراتِ ، فضمُّ الجميعِ إلى هذا الضَّربِ الواحدِ غيرُ صحيحٍ .

وقدْ أجابَ الأستاذُ أبو عليٍّ الشلوبينيُّ عنْ هذا ـ كما نقلَ عنه أبو حيَّانَ وغيرُه ـ فقالَ : لمْ يلتفتْ سيبويهِ هنا في التعريفِ والتنكيرِ إلاَّ إلى حالِ الوجودِ لا ما تخيَّلَه الكوفيونَ وابنُ الطراوةِ ، وإذا نظرنا إلى حالِ الوجودِ كانَ التنكيرُ قبلَ التعريفِ صحيحاً ؛ لأنَّ الأجناسَ هيَ الأولى ثُمَّ الأنواعُ ، ووضعُهما على التنكيرِ ؛ لعدمِ اختلاطِ الأجناسِ بعضها ببعضٍ ، والأشخاصُ هيَ التي حدثَ فيها التعريفُ لاختلاطِ بعضِها ببعضٍ بلا شكٍّ بعدَ الأنواعِ ، فالذي قالَه سيبويهِ صحيحٌ ، لا اعتراضَ عليهِ، إذِ الذي حصلَ لَه التعريفُ قدْ تناولتْه النكرةُ قبلُ . ويدُلُّ على ذلكَ أنكَ لا تجدُ اسماً معرفةً إلاَّ ولَه اسمٌ نكرةٌ ، وتجدُ أكثرَ النكراتِ لا معرفةَ لها (٤٨) .

ومعَ أنَّ النكرةَ هيَ الأصلُ ، فإنَّها إذا اجتمعتْ معَ معرفةٍ غُلِّبتِ المعرفةُ كقولِكَ هذا رجلٌ وزيدٌ ضاحكيْنِ ، فيُنصبُ على الحالِ ولا يُرفعُ على الصِّفةِ ؛ لأنَّ الحالَ قدْ جاءتْ مِنَ النكرةِ دونَ وصفِ المعرفةِ بالنكرةِ . ونظيرُه تغليبُ أعرفِ المعرفتينِ على الأخرى كقولِكَ أنا وأنتَ قمنا ، وأنتَ وزيدٌ قمتُما (٤٩) .

وقدْ عَقَّبَ الدكتورُ أحمدُ عفيفي على بعضِ هذه الأدلةِ ببعضِ الاعتراضات، منها:

إنَّ كثيراً مِنَ الكلماتِ الدالةِ على التعريفِ ليسَ لها أصلٌ منكَّرٌ، كالضمائرِ ، وأسماءِ الإشارةِ ، والأسماءِ الموصولةِ ، وبعضِ الظروفِ

الدالـةِ علـى التعريـفِ دونَ علامـةٍ مثـلِ (أمـس) ـ بالبنـاءِ علـى الكسرِ ـ للدلالةِ على اليومِ السابقِ تحديداً ، . ثُمَّ ما رأيُ النحاةِ في الأعلامِ ، وقدْ حكموا عليها بأنَّها معارفُ ـ بلْ هيَ عندَ بعضِهم أعرفُ المعارفِ كما سبقَ ـ فإذا كانتْ كذلكَ فما هيَ أصولـها النكراتُ ؟ أمْ أنَّها معارفُ يُمكنُ أن تؤديَ دورَ النكراتِ ، أو تدلُّ على النكراتِ كما حَكَمَ البعضُ؟

ومنها : أنَّ النحويينَ الذينَ حكموا بأصالةِ النكرةِ وفرعيَّةِ المعرفةِ همُ الذينَ أوجبوا تغليبَ المعرفةِ على النكرةِ حالَ اجتماعِهما في تراكيبَ لغويَّـةٍ كثيـرةٍ ، مثـلِ : (هـذا رجـلٌ وزيـدٌ ضـاحكيْنِ) بنـصبِ (ضاحكيْنِ) على الحالِ ، ولمْ تُرفعْ على الصفةِ ؛ لأنَّ المعرَّفَ (زيد) قد غَلَبَ المنكَّرَ (رجل) ، فإذا كانتِ النكرةُ أصلاً والمعرفةُ فرعاً عنها ، فلماذا يغلِّبُ الفرعُ على الأصلِ ، معَ أنَّ العادةَ تقولُ بقوةِ الأصلِ عنِ الفرعِ ؟ .

وأخيراً : إذا كانتِ النكرةُ لا تحتاجُ إلى علامةٍ ؛ لأنَّها الأصلُ، فلماذا حَكَموا على أنَّ التنوينَ في (صهٍ) للتنكيرِ ، أو في (أمسٍ) وفي (رجلٍ) ، بدليلِ أن كلمة (رجل) تُبنَى على الضمِّ في حالِ تعيُّنِها وقصدِنا لـها بالنِّداءِ ؟ فهذا اعترافٌ منهمْ بأنَّ للتنكيرِ علامةً كما أنَّ للتعريفِ علامةً . وعليهِ فإنَّه مِنَ الصعوبةِ أنْ نحكمَ أيُّهما أصلٌ وأيُّهما فرعٌ ، وخاصَّةً أنَّه لا يُوجدُ دليلٌ قاطعٌ في تاريخِ اللغةِ يؤكِّدُ هذا الحكمَ .

مِنْ أجلِ ذلكَ فإنَّ فكرةَ الأصالةِ والفرعيَّةِ بمفهومِ النحاةِ تحتاجُ إلى إعادةِ نظرٍ ، بلْ تحتاجُ إلى دليلٍ . ولعلَّ القولَ بأنَّه يمكنُ فهمُ الأصالةِ على أنَّ اللفظَ دالٌّ على معناهُ منذُ وضعِه في اللغةِ ، دونَ أنْ يتخطَّاه إلى

غيرِه مِنَ المعاني ؛ فالضمائرُ وأسماءُ الإشارةِ والأسماءُ الموصولةُ أصليَّةُ التعريفِ لدلالتِها عليه منذُ بادئ الأمرِ ، دونَ تغيّرِ معناها إلى التنكيرِ ، ومِنْ غيرِ المنطقيِّ أنْ نحكمَ عليها بفرعيَّةِ التعريفِ .

ولعلَّ هذا - أيضاً - ما جعلَ الرضيَّ يرى أنَّ المعرفة عندَه بالوضع، مِنْ ذلكَ قوله : " (إنَّ الموصولاتِ معارفُ وضعاً ، وذلكَ لما قلنا إنَّ وضعَها على أنْ يطلقَها المتكلّمُ على المعلومِ عندَ المخاطبِ ، وهذه خاصيَّةُ المعارفِ " ، وقوله: " إنَّ تعريفَ الموصولِ بوضعِه معرفةً مشاراً به إلى المعهودِ بينَ المتكلّمِ والمخاطبِ بمضمونِ صلتِه " ، وقوله : " والفرقُ بينَ المعرفةِ والنكرةِ المخصصةِ أنْ تخصيصَ المعرفةِ وضعيٌّ ، وهوَ المرادُ بالتعريفِ عندَهم ، وليسَ المرادُ به مطلقَ التخصيص " [٥٠] .

المبحثُ الرابعُ

اختلافُ النحويينَ في عددِ المعارفِ

ذهبَ كثيرٌ مِنَ النحويينَ ـ كما سيأتي ـ إلى أنَّ المعارفَ تنحصرُ في خمسةِ أنواعٍ ، هيَ :

الأولُ : الضميرُ ؛ لأنَّه لَمْ يُضمرْ إلاَّ وقدْ عُلِمَ لمنْ يعودُ ، كقولِكَ :هوَ وأنتَ وإياكَ ، والهاءِ في غلامِه وضربتُه ، والكافِ في غلامِك وضربَكَ ، والتاءِ في قمتُ وقمتَ وقمتِ ، ونحوُ : أنا ونحنُ وما أشبه ذلكَ مِنَ المضمراتِ.

الثاني : العَلَمُ ، وهوَ كلُّ اسمٍ خصَصْتَ به شيئاً بعينِه لتعرِّفَه بِهِ، نحوُ: زيدٌ وعمروٌ ، ومكَّةُ وبغدادُ .

الثالثُ : اسمُ الإشارةِ ، نحو : هذا وذلك .

الرابعُ : المعرَّفُ بالأداةِ ، نحو : الرجل والغلام إذا أردتَ واحداً بعينِه معهوداً بينَك وبينَ المخاطبِ ، كقولِ القائلِ : لقيتُ رجلاً ، فيقولُ المخاطبُ : وما فعلَ الرجلُ ؟ أي : المعهودُ بيني وبينَك في الذِّكرِ . وتكونُ اللامُ لتعريفِ الجنس كقولِك : الدينارُ خيرٌ من الدرهم ، والرجلُ خيرٌ مِنَ المرأةِ، لا تعني بقولِك الدينار والرجل شخصاً مخصوصاً تفضله وإنما تريدُ الجنسَ أجمعَ .

الخامسُ : المضافُ إلى أحدِ هذه الأنواع ؛ إضافةً لا يُنوى بها الانفصالُ والتنوينُ . فالمضافُ إلى الضميرِ نحو : غلامي ، وغلامُك ، وغلامُه ، وصاحبُها . والمضافُ إلى العَلَمِ نحوُ : غلامُ زيدٍ وصاحبُ عمروٍ ، ودارُ أبي محمدٍ . والمضافُ إلى اسمِ الإشارةِ نحو : كتابُ هذا، ومنزلُ هؤلاءِ . والمضافِ إلى ذي الأداةِ نحو : صاحبُ الرجلِ .

قالَ سيبويهِ : " المعرفةُ خمسةُ أشياءَ : الأسماءُ التي هيَ أعلامٌ خاصَّةٌ ، والمضافُ إلى المعرفةِ ، إذا لَمْ تُرِدْ معنى التنوين ، والألفُ واللامُ ، والأسماءُ المبهمةُ ، والإضمارُ " (٥١) .

ومِمَّنْ نصَّ على ذلك ـ أيضاً ـ أبو العباس المبردُ ، وأبو بكرُ بنُ السراجِ، وأبو القاسمُ الزجَّاجيُّ ، وأبو عليٍّ الفارسيُّ ، وأبو الفتحِ بنُ جنِّيٍّ ، وأبو عبدِ اللهِ الصيمريُّ ، والثمانينيُّ وابنُ بابشاذ ، وأبو بكرِ

الـشنتريني، والـدينوري ، وأبـو البقـاءِ العكبـري ، وابـنُ معـطٍ ، وابـنُ عصفورٍ ، والصنعاني (٥٢) . وصحَّحه أبو حيَّانَ (٥٣) .

ولَـمْ يتطرَّقْ هؤلاءِ إلى الاسمِ الموصولِ باعتبارِه قسماً سادساً ، وإنَّما عدَّه بعضُهم نوعاً مشاركاً لاسمِ الإشارةِ تحتَ مسمَّى المبهمِ ، أي أنَّ المبهمَ عندَه نوعان ؛ أحدُهما أسماءُ الإشارةِ ، والآخرُ الأسماءُ الموصولةُ ،كالـذي والتـي وفروعِهمـا ، و (مَـنْ) و (مـا) إذا كانـا بمعنـى الـذي ، والألفِ واللامِ بمعنى الذي نحو : الضاربُ والقائمُ ، بمعنى : الذي ضَرَبَ والـذي قـامَ ، و (أيُّ) بمعنـى الـذي ، وهـذا يتمثَّـلُ عنـدَ الجرجـانيِّ ، والزمخشريِّ ، وابنِ يعيشَ، والكيشيِّ (٥٤) .

وذهــبَ أبــو الحــسنِ الأخفــشُ وابــنُ عــصفورٍ إلــى أنَّ الأســماءَ الموصولةَ مِنْ قبيلِ المعرَّفِ بالألفِ واللام ، وما ليسَ فيه (أل) فهو في معنى ما فيه (أل)، وأمَّا (أيُّهم) فَتَعرَّفَ بالإضافةِ ، ومذهبُ أبي عليٍّ الفارسيِّ أنَّ الموصولَ تعرَّفَ بالعهدِ الذي في الصِّلةِ (٥٥) .

ومِمَّنْ نصَّ على أنَّ الاسمَ الموصولَ قسماً سادساً كلٌّ مِن ابن مالكٍ في الألفيةِ ، إذْ قالَ :

وغيرُه معرفةٌ كهُمْ وذِي وهندَ وابني والغلامِ والذي

وابنِه بدرِ الدينِ ، والبعليِّ ، وابنِ هشامٍ في شرح قطرِ النَّدى و شرح شذورِ الذهبِ (٥٦) .

وزادَ ابنُ مالكٍ في التسهيلِ قسماً سابعاً هو المنادَى ، نحو : يا زيدُ، ويا رجلُ . وتبعَه في هذه الزيادةِ ابنُه بدرُ الدينِ ، والبعليُّ ، وابنُ الورديِّ ، وابنُ هشامٍ في أوضحِ المسالكِ وشرحِ اللمحةِ البدريَّةِ ، والسيوطيُّ (٥٧) .

وزادَ ابنُ كيـسانَ قسماً ثامناً هـو (مَنْ) و (ما) الاستفهاميَّتانِ (٥٨) . ويُمكنُ عدُّهما مِمَّا يتردَّدُ بينَ المعرفةِ والنَّكرةِ . والعبرةُ بالسِّياقِ .

وزادَ بعضُهم تاسعاً ، هو أمثلةُ التأكيدِ : أجمعينَ وأجمعَ وجمعاءَ وجُمَعَ ، وقالوا : إنها صِيَغٌ مرتجلةٌ وُضِعتْ لتأكيدِ المعارفِ لخلوِّها عن القرائنِ الدالةِ على التعريفِ من خارج ، وتقديرُ المعرِّفِ الخارجيِّ بعيدٌ . قال: ويؤكد هذا القولَ : أنَّ أجمعينَ لم يتنكَّرْ بجمعِه ، ولو كانَ جمعَ أجمعَ لتنكَّرَ كما يتنكَّرُ العَلَمُ عند الجمْعِ، فدلَّ على أنَّه صيغةٌ مرتجلةٌ لتأكيدِ

الجمع المعرَّفِ [٥٩] .

وبعضُهم يرُدُّ ذلكَ إلى أنَّ تعريفَ (أجمع) بالعلميةِ الجنسيةِ أو بالإضافةِ المقدَّرةِ [٦٠] .

وزادَ الشاطبيُّ قسماً عاشراً هو ما لَمْ يُنوَّنْ مِنْ أسماءِ الأفعالِ، كـ (إيهِ)[٦١] . وبابَ (سَحَرَ) مِنْ يومٍ بعينِه [٦٢] .

المبحثُ الخامسُ

القولُ بأنَّ (مَنْ) و (ما) الاستفهاميَّتين معرفتانِ

ألحـقَ ابـنُ كيـسانَ بالمعـارفِ (مَـنْ) و (مـا) الاسـتفهاميَّتيْنِ ، ومستندُه في ذلكَ تعريف جوابِهما ، والجوابُ يكونُ مطابقاً للسؤالِ ؛ فإذا قيلَ : مَنْ عندَكَ ؟ فجوابُه : زيدٌ ، ونحوُه . وإذا قيلَ : ما دعاكَ إلى كذا ؟ فجوابُـه : لقاؤكَ ، أو نحوُه . فدلَّ تعريفُ الجوابِ على تعريفِ المجابِ [٦٣] .

وضَعَّفَ ذلكَ ابنُ مالكٍ مِنْ وجهيْنِ :

أحدُهما : أنَّ تعريفَ الجوابِ غيرُ لازمٍ ؛ إذْ لِمَنْ قيلَ لـه : مَنْ عندَك ؟ أنْ يقولَ : رجلٌ مِنْ بني فلانٍ ، ولِمَنْ قيلَ لـه : ما دعاكَ إلى كذا ؟ أنْ يقولَ : أمرٌ مُهمٌّ .

والآخرُ : أنَّ (مَنْ) و (ما) في السؤالينِ قائمانِ مقامَ : أيُّ إنسانٍ ؟ وأيُّ شيءٍ؟ وهما نكرتانِ ، فَوَجَبَ تنكيرُ ما قامَ مقامَهما . والتمسُّكُ بهذا أقوى مِنَ التمسُّكِ بتعريفِ الجوابِ ؛ لأنَّ تطابقَ شيئينِ قائمٍ أحدُهما مقامَ الآخرِ ألزمُ وآكدُ مِنْ تطابقِ الجوابِ والسؤالِ . وأيضاً فالتعريفُ فرعٌ ، فمَنِ ادَّعاه فعليهِ الدليلُ ، بخلافِ ادِّعاءِ التنكيرِ [٦٤] .

وتبعَه في ذلكَ الدمامينيُّ والسيوطيُّ [٦٥] .

إذاً : فالجمهورُ على أنهما نكرتانِ ؛ لأنَّ تطابقَهما غيرُ لازمٍ ، ولأنَّ الأصلَ التنكيرُ ما لَمْ تَقُمْ حُجَّةٌ واضحةٌ ، ولأنَّ (مَنْ) و (ما) قائمتانِ مقامَ (أيُّ إنسانٍ ، وأيُّ شيءٍ) ؟ وهما نكرتانِ ، فَوَجَبَ تنكيرُ ما قامَ مقامَهما .

المبحثُ السادسُ

الخلافُ في المنادَى : أنكرةٌ هوَ أمْ معرفةٌ ؟

أكثـرُ النحـويينَ المتقـدمينَ لا يـذكرونَ فـي بـابِ المعرفـةِ المنـادَى المقصودَ، نحوَ: يا رجلُ ؛ إذا قُصِدَ بهِ واحدٌ بعينِه ، ومنه قولُ الأعشى ـ

قالَتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جِئتُ زائرَها وَيْلِي عَلَيْكَ وَوَيْلِي مِنْكَ يا رَجُلُ (٦٦)

معَ نصِّهم على تعريفِه في بابِ النداءِ حينَ التعرُّضِ لـه .

قالَ الخوارزميُّ : " ما زالَ النحويونَ يقولونَ : المنادَى معرفةٌ ، نحو : يا رجلُ ، ويا عالِمُ ، بدليلِ أنَّكَ متى وصفتَه وصفتَه بالمعرفةِ ؛ ولأنَّهم فرَّقوا بينَ يا رجلاً وبينَ يا رجلُ ؛ فقالوا بأنَّ الأولَ نكرةٌ والثاني معرفةٌ ، حتى إذا آلَ إلى حصرِ المعارفِ أهملوه وطرَحُوه مِنَ البيْنِ .

فَقُلْ لِمَنْ يَدَّعِي في العِلْمِ مَعْرِفَةً حَفِظْتَ شَيْئاً وَضاعَتْ عَنْكَ أشْياءُ

فإنْ سألتَ : فإذا كانتْ معرفةً ، فما الأداةُ المُعَرِّفةُ ؟ أجبتُ : حرفُ النداءِ معَ الضمِّ " (٦٧) .

ولعلَّ إهمالَـهم إيَّاه كونُـه راجعاً إلى المعرَّفِ بـ (أل) ، قالَ أبو حيانَ : (وهوَ ما صحَّحَه أصحابُنا)(٦٨)، أوْ لِما قالَ الرضيُّ : مِنْ أنَّه فرعُ المضمرِ ؛ لأنَّ تعرُّفَه لوقوعِه موقعَ كافِ الخطابِ (٦٩) .

ونصَّ عليه ابنُ مالكٍ ـ في التسهيلِ (٧٠) والكافيةِ الشافيةِ وشرحِهما وعمدةِ الحافظِ (٧١) . وتعريفُه عندَه بالقصدِ .

ومِمَّن ذكرَه في المعارفِ ـ أيضاً ـ : ابنُ الورَّاقِ ، وابنُ جماعةَ ، وصدرُ الأفاضلِ ، وأبو حيانَ ، وابنُ الورْدِيِّ ، وابنُ هشامٍ (٧٢) .

قال ابنُ مالكٍ : " وقُيِّدَ المنادَى بالتعيينِ تنبيهاً على أنَّ المرادَ مِنَ المنادياتِ ما تحدَّدَ لـه التعيينُ بالنداءِ ؛ فلا يدخلُ في ذلكَ نحوُ : (يا زيدُ) فإنَّه لَمْ يتحدَّدْ لـه التعيينُ بالنداءِ . بلْ كانَ معيَّناً ثمَّ ازدادَ بالنداءِ وضوحاً . ولا يدخلُ ـ أيضاً ـ المنادَى الباقي على شِياعِه ، كقولِ الأعمى : (يا رجلاً خُذْ بيدي) " (٧٣)

فجميعُ النحويينَ متفقونَ على أنَّ المنادَى غيرَ المُقبلِ عليهِ نكرةٌ نحو : يا رجلاً خُذْ بيدي ، وإنَّما وقعَ الخلافُ في النكرةِ المقبلِ عليها، وفي العَلَمِ نحو : يا زيدُ ؛ فذهَبَ بعضُهم إلى أنَّ النَّداءَ يُعرِّفُ النكرةَ

المُقبلَ عليها ، وأنَّ العَلَمَ يُزالُ منه التعريفُ ثُمَّ يتعرَّفُ بخطابِ النِّداءِ .

وتعريفُ هذا النوعِ مِنَ المعارفِ بالقصْدِ و (يا) كما ذهبَ إلى ذلكَ ابنُ الورَّاقِ (٧٤) . وعندَ أبي سعيدٍ السيرافيِّ ، وابنِ مالكٍ ـ كما في بعضِ نسخِ التسهيلِ ـ أنَّ تعريفَه بالقصدِ لا بحرفِ التعريفِ منويًّا خلافاً لبعضِهم (٧٥) .

قالَ السيرافيُّ : " ، إذا نادَى المتكلمُ شيئاً تعرَّفَ بقصدِه إيَّاهُ ووقْعِ اليدِ عليه بعينِه ، كقولِكَ: يا رجلُ ويا غلامُ " (٧٦) .

وقالَ ابنُ مالكٍ في شرحِ التسهيلِ : " وقالَ قومٌ : بلْ تعريفُه بالمواجهةِ والإشارةِ إليه ... وإذا كانتِ الإشارةُ دونَ مواجهةٍ معرِّفةً لاسمِ الإشارةِ فأنْ تكونَ معرِّفةً ومعها مواجهةٌ أولى وأحْرى ، وهذا أظهرُ وأبعدُ عن التكلُّفِ "(٧٧).

وخالَفَه أبو حيانَ بأنَّ (يا رجلُ) ونحوَه لا إشارةَ فيه ولا في (يا زيدُ) وإنَّما ذلكَ مواجهةٌ ، وهوَ الذي عبَّرَ عنه أصحابُنا بالخطابِ ، ولو كانَ الخطابُ معرِّفاً للزمَ أن يكونَ (رجلٌ) مِنْ قولِكَ : (أنتَ رجلٌ صالحٌ) معرفةً ؛ لأنَّكَ خاطبتَ رجلاً ، ومعَ ذلكَ فهو نكرةٌ (٧٨) .

قالَ أبو حيَّانَ : " والذي صحَّحَه أصحابُنا أنَّ النكرةَ المُقبلَ عليها إنَّما تعرَّفتْ بالألفِ واللامِ المحذوفةِ ، ونابَ حرفُ النداءِ منابَها ، وأنَّ العَلَمَ باقٍ على علميَّتِه " (٧٩) .

وذهبَ صدرُ الأفاضلِ إلى أنَّ تعريفَه بحرفِ النداءِ مع الضمِّ " (٨٠) .

و أهملَ ابنُ مالكٍ في الألفيةِ هذا القسمَ مِنَ المعارفِ . واعتُذِرَ له بأنَّه لَمْ يدَّعِ الحصرَ ، بلْ أتى بكافِ التشبيه المشعرةِ بعدمِ الحصرِ ، حيثُ قالَ:

وغيـــرُه معرفــــــةٌ كـ (هُـمْ) و (ذِي)
و (هندَ) و (ابني) و (الغلامِ) و (الذي)

وأيضاً فقدْ ذهبَ قومٌ إلى أنَّ نحوَ : (يا رجلُ) إنما تعرَّفَ بـ (أل) المقدرةِ (٨١) .

ويردُّه اختيارُه في التسهيلِ أنَّ تعريفَ المنادَى بالمواجهةِ له والإقبالِ عليه لا بـ (أل) (٨٢) .

ولا شكَّ في أنَّ الصوابَ ذِكْرُ المنادَى المعيَّن في المعارفِ ؛ لأنَّه معرفةٌ قطعاً .

والأقربُ عندي أن يكونَ تعريفُه ـ كما قالَ السيرافيُّ وابنُ مالكٍ ـ بالقصدِ ، لا بحرفِ التعريفِ ؛ وذلكَ لاعتمادِه تعريفَ المواجهةِ ؛ فهوَ يضعُ في اعتبارِه الأسلوبَ ، ويرمي بدلالةِ التعريفِ في جانبِ المتكلِّمِ (القاصد) . واللهُ أعلمُ .

❁ ❁ ❁

المبحثُ السابعُ

الخلافُ في الضميرِ العائدِ على نكرةٍ : أمعرفةٌ هوَ أمْ نكرةٌ ؟

لا خلافَ بينَ النحويينَ في أنَّ ضميرَ الغائبِ إنْ عادَ على معرفةٍ فهوَ معرفةٌ ، نحو : مررتُ بزيدٍ فأكرمتُه . وإنَّما الخلافُ بينَهم في ضميرِ الغائبِ العائدِ على النكرةِ ، نحو : مررتُ برجلٍ فأكرمتُه ؛ فأكثرُ النحويينَ على أنَّه معرفةٌ مطلقاً كسائرِ الضمائرِ (٨٣) .

قالَ ابنُ الحاجبِ : "وهذا هو الصحيح" (٨٤) ، فالضميرُ لا يتنكَّرُ؛ لأنَّه أعرفُ المعارفِ غالباً.

وذهبَ بعضُهم إلى أنَّه نكرةٌ ، مدلولـه كمدلولِ مَنَ يعودُ عليه ، وإذا كانَ الأوَّلُ نكرةً وَجَبَ أنْ يكونَ الثاني كذلكَ ؛ إذِ التعريفُ والتنكيرُ باعتبارِ المعاني لا باعتبارِ الألفاظِ (٨٥) ، فهوَ لا يخصِّصُ مَنْ عادَ إليهِ مِنْ بني أمَّتِه، ومفتقرٌ إلى ما يوضِّحُه ، ولذا دَخَلتْ عليه (رُبَّ) في نحو: (رُبَّه

رجلاً)[٨٦].

وردَّ بأنَّه يُخصِّصُه مِنْ حيثُ هوَ مذكورٌ [٨٧]. قالَ أبو حيَّانَ : " والصحيحُ الأوَّلُ [يعني أنَّه معرفةٌ] ؛ لأنَّه يُخصِّصُه مِنْ حيثُ هوَ مذكورٌ ، وكذلكَ في المعرفةِ ؛ لأنَّ الضميرَ العائدَ إليها إنَّما خصَّصَها مِنْ أمَّتِه كونُ المدلولِ سَبَقَ لـه التعريفُ ؛ فتعيينُ الضميرِ لمفهومِ المعرفةِ إنَّما هو بالعَرَضِ ، وهوَ كونُه عادَ على معرفةٍ ؛ فقدِ اشتركتِ النكرةُ والمعرفةُ في أنَّ تخصيصَ الضميرِ لهما إنَّما هوَ مِنْ حيثُ عادَ على مذكورٍ . ويدلُّ على ذلكَ أنَّ العربَ جعلتِ الحالَ منه على جهةِ القوةِ ، نحو : (مررتُ برجلٍ مَعَه صَقْرٌ صائداً بهِ) ، فصاحبُ الحالِ هو الضميرُ في (مَعَه) وعادَ على نكرةٍ " [٨٨].

وأمَّا قولهم : إنَّه قدْ يعودُ إلى نكرةٍ فيكونُ نكرةً ، فردَّه ابنُ يعيش قائلاً: " لا نسلِّمُ أنَّه يكونُ نكرةً لأنَّا نعلمُ قطعاً مَنْ عُنِيَ بالضميرِ . وأمَّا دخولُ (رُبَّ) عليه في (رُبَّه) فهوَ شاذٌّ ، مع أنَّه يُفسَّرُ بما بعدَه ، فصارَ بمنزلةِ النكرةِ المتقدمَّةِ"[٨٩].

وذهبَ آخرونَ إلى أنَّ العائدَ على واجبِ التنكيرِ نكرةٌ كالحالِ والتمييزِ ، بخلافِ غيرِه كالفاعلِ والمفعولِ [٩٠].

وقيلَ : إنْ خُصِّصَتِ النكرةُ قبلُ بحكمٍ نحو : (جاءني رجلٌ فأكرمتُه) فمعرفةٌ ، أمَّا إذا لَمْ يختصَّ بشيءٍ قبلَه نحو (رُبَّه رجلاً ، ويا لها قصَّةً ، ورُبَّ رجلٍ وأخيهِ) فينبغي أنْ يكونَ نكرةً [٩١].

واختارَه الدمامينيُّ [٩٢] ، وعلَّله بأنَّ في الضميرِ الأولِ مِنَ التعيينِ والإشارةِ إلى المرجعِ ما ليسَ في المظهرِ النكرةِ ، بدليلِ أنَّكَ إذا أردتَ تفسيرَ الضميرَ في : (جاءني رجلٌ فأكرمتُه) قلتَ : هذا الرجلُ ، لا رجلاً [٩٣].

والراجحُ عندي أنَّ الضميرَ العائدَ إلى النكرةِ معرفةٌ إنْ خُصِّصَتِ النكرةُ بحكمٍ سابقٍ نحو : (جاءني رجلٌ فأكرمتُه) ؛ لأنَّ الهاءَ العائدةَ على رجلٍ في المثالِ ليستْ شائعةً شيوعَ رجلٍ ، وإنَّما هيَ للرجلِ الجائي خاصةً [٩٤].

❁ ❁ ❁

المبحثُ الثامنُ

مِنَ المعارفِ ما يكونُ تعريفُه بالجنسِ

ذكرَ العلماءُ أنَّ أسماءَ الأجناسِ لا يُعرفُ تعريفُها مِنْ تنكيرِها إلاَّ بالاستقراءِ ؛ وذلكَ أنَّها تقعُ على أشياءَ مفردةٍ فلا يقعُ فيها لَبْسٌ عَنْ طريقِ المعنى ، فاسمُ الجنسِ ليسَ لـه ما يلتبسُ بـهِ ، فما وُجِدَ مِنْهُ ما لا يقبلُ التعريفَ ، أوْ لا يقبلُ الألفَ واللامَ ، أو لا تجيءُ الحالُ منهُ في فصيحِ الكلامِ فهوَ معرفةٌ. وما وُصِفَ بالنَّكِرَةِ ، أو قَبِلَ الألفَ واللامَ فهوَ نَكِرَةٌ (٩٥) .

وليسَ المقصودُ بالتعريفِ ـ ها هُنا ـ تمييزَ بعضِها مِنْ بعضٍ ، ولكنَّ المقصودَ بِهِ تعريفُ الجنسِ (٩٦) .

وهذا أكثرُ ما يكونُ في الحيواناتِ البريَّةِ ؛ لأنَّه لا حاجة إلى تعيينِ آحادِها كما احتيجَ إلى تعيينِ ما يُستعملُ مثلَ الخيلِ والإبلِ والكلابِ، وما أشبهَ ذلكَ (٩٧) .

ولذلكَ استدلَّ سيبويهِ وغيرُه على تعريفِ ابنِ قِتْرَةَ (٩٨)وبناتِ أوبرَ (٩٩) وابنِ آوى (١٠٠) بأنَّها غيرُ مصروفةٍ وليستْ بصفاتٍ ، واستدلَّ لتعريفِ ابنِ عِرسٍ (١٠١) وأمِّ حُبَيْنٍ (١٠٢) وسامِّ أبرصَ (١٠٣) بامتناعِ دخولِ الألفِ واللامِ على ما أُضِفْنَ إليهِ ، فصارتْ بمنزلةِ زيدٍ وعمروٍ (١٠٤) .

وهُنا تنبيهانِ :

الأول : ذكرَ ابنُ عصفورٍ أنَّ ابنَ عُرْسٍ يجوزُ فيه وجهانِ ؛ التعريفُ والتنكيرُ ؛ لأنَّه يُقالُ : هذا ابنُ عُرْسٍ مقبلاً، وهذا ابنُ عُرْسٍ مقبلٌ (١٠٥) .

الثاني : ذهبَ سيبويهِ ـ كما سبقَ ـ إلى أنَّ (بناتِ أوبرَ) معرفةٌ بدليلِ امتناعِه مِنَ الصَّرفِ .

أمَّا أبو العبَّاسِ المبرِّدُ فيرى أنَّه نكرةٌ ، محتجًّا بدخولِ الألفِ واللامِ عليه في قولِه:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نهيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأوْبَرِ (١٠٦)

فإنَّ الألفَ واللامَ فيه للمح الأصلِ ، أو للتعريفِ بعدَ التنكيرِ (١٠٧) .
ولكنَّ المخالفينَ لـه يرونَ أنَّ الألفَ واللامَ فيهِ زيدتا ضرورةً ، كما زيدتْ في قولِ ابنِ ميَّادةَ :

رَأَيْتُ الوَلِيدَ بنَ اليَزِيدِ مُبَارَكاً شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الخِلافَةِ كاهِلُـه (١٠٨)

كما أنَّـه لَمْ يجـئْ دخولُ الألفِ واللامِ علـى ابنِ الأوبرِ إلاَّ فـي هذا البيتِ خاصَّةً ، فدلَّ على أنَّها زائدةٌ (١٠٩) .
وأمَّا ابنُ لَبُونٍ (١١٠) وابنُ مَخاضٍ (١١١) فنكرتانِ ؛ لقبولـهما الألفَ واللامَ (١١٢) كما في قولِ جريرٍ :

وابنُ اللبونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَة البُزْلِ القَناعِيسِ (١١٣)

وقولِ الفرزدقِ :

وَجَدْنا نَهْشَلاً فَضَلَتْ فُقَيْماً كَفَضْلِ ابْنِ المَخَاضِ على الفَصِيلِ (١١٤)

درجاتُ التعريفِ والتنكيرِ في العربيةِ

وفيهِ ثمانيةُ مباحثَ :
الأول : المعارفُ من حيثُ تفاوتُها وتساويها .
الثاني : مصدرُ التعريفِ في كلِّ معرفةٍ .
الثالث : ما يتعرَّفُ منها بنفسِه ، وما يتعرَّفُ بقرينةٍ .
الرابع : الترتيبُ الداخليُّ للمعارفِ .
الخامس : الترتيبُ الخارجي للمعارفِ عندَ :
(الجمهورِ - الكوفيينَ - سيبويهِ - ابنِ السرَّاجِ - ابنِ كيسانَ -

السيرافيِّ ـ الفارسيِّ ـ الصَّيمريِّ)

السادس : ترتيبُ ابنِ مالكٍ القائمُ على المزج بين الضميرِ والعَلَم.

السابع : علاماتُ النَّكرةِ .

الثامن : أنكرُ النَّكراتِ .

المبحثُ الأوَّلُ

المعارفُ مِنْ حيثُ تفاوتُها وتساويها

محلُّ الخلافِ بينَ العلماءِ في ترتيبِ المعارفِ في غيرِ اسمِ اللـه تعالى أمَّا لفظُ الجلالةِ والضميرُ العائدُ عليها فهما أعرفُ المعارفِ بالإجماعِ (١١٥) ؛ لأنَّه ممتنعُ الإلباسِ (١١٦) ، ولا يحتملُ إلا المولى ـ عزَّ وجلَّ ـ بخلافِ (أنا) ـ مثلاً ـ فإنَّه يحتملُ أيَّ متكلمٍ ، وكذا (أنتَ) يحتملُ أيَّ مخاطَبٍ ، و (هُوَ) يحتملُ أيَّ غائبٍ (١١٧) ، وقدِ اجتمعَ لفظُ الجلالةِ وضميرُه في قولـه تعالى : ﴿ إنَّنِي أنا اللـه لا إلـه إلاَّ أنَا ﴾ (١١٨) وفي قولـه تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللـه لـه مُلْكُ السَّمَاواتِ وَالأَرْضِ ﴾ (١١٩) .

وحَكى ابنُ الحاجِّ أنَّ ابنَ جنِّي رأى سيبويهِ في منامِه ، فقالَ : ما فعلَ اللـه بكَ ؟ فقالَ : أدخلني الجنةَ ، فقيلَ : بماذا ؟ فقالَ : بقولي : إنَّ اسمَه تعالى أعرفُ المعارفِ (١٢٠) .

قالَ ابنُ الحاجِّ : " وليسَ المرادُ أنَّ اللـه جلَّ جلالـه لـمْ يقبلْ مِنْ سيبويهِ إلا هذا العملَ ، بلْ غَفَرَ لـه بسببِه " (١٢١) .

قلتُ : لَمْ أجدْ ذلكَ في كتبِ ابنِ جنِّي ، ولا ما يدلُّ عليهِ في كتابِ سيبويهِ . ثُمَّ إنَّ مسائلَ العلمِ لا تُثبتُ بالرؤى والأحلامِ .

ومذهبُ أئمةِ النحويينَ المتقدمينَ والمتأخرينَ أنَّ جميعَ المعارفِ متفاوتةٌ، ومختلفةٌ في مراتبِها ، ولـمْ يُخالفْ في ذلكَ إلاَّ أبو محمدٍ عليُّ بنِ حزمٍ الظاهريُّ (٤٥٦هـ) ، فزعمَ أنَّ المعارفَ كلـها مستويةٌ ، ولا يصحُّ في هذا أن يُقالَ : (هذا أعرفُ مِنْ هذا) ؛ لأنَّ المعرفة لا تتفاضلُ، ولا يصحُّ ـ مِنْ وجهةِ نظره ـ أن يُقالَ : (عرفتُ هذا أكثرَ مِنْ هذا) ؛ لأنَّـه يكونُ في حقِّ المرجوحِ المعرفةِ جهلاً (١٢٢) .

وكلامُ ابنِ حزمٍ مردودٌ مِنْ وجهينِ :

الأول : أنَّ النحويينَ المتقدمينَ والمتأخرينَ مجمعونَ على وجودِ التفاوتِ بينَ هذهِ المعارفِ .

الثاني : أنَّ المقصودَ مِنْ التفاوتِ ، ومِنْ قولـهم : هذا أعرفُ مِنْ هذا

أنَّ تطرُّقَ الاحتمالِ إليه يكونُ أقلَّ مِنْ تطرُّقِه إلى آخرَ ، أي أنَّ احتمالَ القصدِ والتوجُّهِ إلى الأعرفِ أكثرُ من غيره (١٢٣) . أو بعبارةٍ أخرى فإنَّ الأعرفَ أبعدُ ممَّا دونَه في الحاجةِ إلى التوضيح .

والصحيحُ أنَّ المعارفَ متفاوتةٌ في درجةِ التعريفِ ، وأنَّ المنطقَ يقتضي تقسيمَها إلى ما يتطرَّقُ إليه الاحتمالُ وإلى ما لا يتطرَّقُ إليه ذلكَ ، ألا ترى أنَّ ضميرَ المتكلمِ معرفةٌ ، كما أنَّ النكرةَ المقصودةَ معرفةٌ ، فهلْ مِن المنطقِ والمعقولِ أنْ نحكمَ على تساويهما في التعريفِ ؟ (١٢٤) .

❖ ❖ ❖

المبحثُ الثاني

مصدرُ التعريفِ في كلِّ معرفةٍ

لَمْ يُغفلِ النحويونَ الحديثَ عنْ سببِ تعريفِ كُلِّ نوعٍ مِنْ أنواعِ المعارفِ، فقدْ بيَّنوا مصدرَ التعريفِ فيها .

فأمَّا الضميرُ فنحوُ أنا وأنتَ ونحنُ وأنتمْ وأنتنَّ وهوَ وإيَّاه ، والتاءِ التي في (فعلتُ وفعلتَ وفعلتِ) (١٢٥) ، ويدخلُ في ذلكَ ـ أيضاً ـ الضميرُ المستترُ ، نحو : قدْ فعلَ ذلكَ .

وإنَّما صارَ الضميرُ معرفةً ـ كما يقولُ المبردُ ـ لأنكَ لا تضمِرُ إلاَّ بعدَما يعرفُه السامعُ ؛ وذلكَ أنَّكَ لا تقولُ : مررتُ بِهِ ، ولا ضربتُه ، ولا ذهبَ ، ولا شيئاً مِنْ ذلكَ حتَّى تعرفَه ، وتدريَ إلى مَنْ يرجعُ هذا الضميرُ (١٢٦) .

وقبلَ ذلكَ بيَّنَ سيبويهِ ـ رحمَه اللـه ـ كيفيَّةَ التعريفِ في الضميرِ قائلاً : (وإنَّما صارَ الإضمارُ معرفةً ؛ لأنَّكَ إنَّما تضمِرُ اسماً بعدَما تعلمُ أنَّ مَنْ يُحدَّثُ قدْ عَرَفَ مَنْ تعني وما تعني ، وأنَّكَ تريدُ شيئاً يعلَمُه " (١٢٧) .

فالضميرُ ـ إذن ـ يتوضَّحُ بمرجعِه واقترانِه بما يحتاجُ إليه في مقامِ الدِّلالةِ (١٢٨) . والاقترانُ إنَّما هُوَ بالنسبةِ لضميرَي التكلُّمِ والخطابِ ؛ يعني : الاقتران الحضوري .

والأسماءُ كلها أعلامٌ (دلائل) على مسمَّياتِها ، إلا أنَّ منها ما مسمَّاه عامٌّ وهو اسمُ الجنسِ ، نحوُ رجلٍ وفرسٍ ، ومنها ما مسمَّاه خاصٌّ نحوُ زيدٍ وعبدِ اللـه ونحوهما ؛ فاسمُ الجنسِ مسمَّاه عامٌّ ، والعَلَمُ مسمَّاه خاصٌّ (١٢٩) .

وإنَّما صارَ العَلَمُ الخاصُّ معرفةً ؛ لأنَّه موضوعٌ لشخصٍ بعينِه لا يشركُه فيهِ غيرُه(١٣٠) .

قالَ سيبويهِ : " فأمَّا العلامةُ اللازمةُ المختصَّةُ فنحوُ : زيدٍ وعمروٍ وعبدِ اللـه ، وما أشبهَ ذلكَ . وإنَّما صارَ معرفةً ؛ لأنَّه اسمٌ وقعَ عليه يُعرفُ بِهِ بعينِه دونَ سائرِ أمَّتِه " (١٣١) . فإذا قلتَ : جاءني عبدُ اللـه عُلِمَ أنَّكَ لقيتَ واحداً مِمَّنْ كانَ داخلاً في الجنسِ ليُبانَ مِنْ سائرِ ذلكَ الجنسِ (١٣٢) .

وقدْ أشرتُ ـ فيما سبقَ ـ إلى أنَّ المُبهمَ نوعانِ ؛ أحدُهما أسماءُ الإشارةِ، والآخرُ الأسماءُ الموصولةُ .

فأمَّا أسماءُ الإشارةِ فنحوُ : هذا وهذِهِ وهذانِ وهاتانِ ، وهؤلاءِ وذلكَ وتِلْكَ ، وذانِكَ وتانِكَ ، وأولئكَ ، وما أشبَهَ ذلكَ . وإنَّما صارتْ معارفَ ـ كما يقولُ سيبويهِ ـ ؛ لأنَّها صارتْ أسماءَ إشارةٍ إلى الشيءِ دونَ سائرِ أمَّتِه (١٣٣) .

فإذا استخدَمَ المتكلِّمُ اسماً مِنْ أسماءِ الإشارةِ اختصَّ واحداً بعينِه

ليعرفَه المُخاطبُ بالحاسَّةِ الماديَّةِ وهيَ البصرُ عنْ طريقِ الإشارةِ إليهِ بعينِه ، وتبيَّنَ باسمِ الجنسِ بعدَه ، أمَّا غيرُه مِنَ المعارفِ فيتعيَّنُ بالقلبِ (١٣٤) .

وأمَّا الأسماءُ الموصولةُ ، كالذي والتي وفروعِهما ، و (مَنْ) و (ما) إذا كانا بمعنى الذي ، والألفِ واللامِ بمعنى الذي نحوُ : الضاربِ والقائمِ بمعنى الذي ضَرَبَ والذي قامَ ، و (أيٍّ) بمعنى الذي (١٣٥) .

وهيَ معارفُ أيضاً ، والذي يدلُّ على أنَّها معارفُ أنَّه يمتنعُ دخولُ علامةِ النكرةِ عليها ، وهيَ (رُبَّ) ، وتُوصَفُ بالمعارفِ ، نحوُ قولِكَ : جاءني الذي عندَكَ العاقلُ ، وتقعُ أيضاً وصفاً للمعارفِ نحوُ : جاءني الرجلُ الذي عندَكَ(١٣٦).

وقدِ اختلفَ النحويونَ في تعريفِها ؛ حيثُ ذهبَ أبو عليٍّ الفارسيُّ إلى أنَّها تعرَّفتْ بالعهدِ الذي في الصِّلَةِ لا بالألفِ واللامِ ، مستدِلاً بأنَّ مِنَ الموصولاتِ ما ليسَ فيه ألفٌ ولامٌ ، نحوُ : (مَنْ) و (ما) . وهوَ ظاهرُ مذهبِ ابنِ يعيشَ ، والكيشيِّ (١٣٧) .

قالَ أبو عليٍّ : " ... (الذي) إنَّما يتعرَّفُ بالصِّلَةِ ، وليسَ يتخصَّصُ بلامِ المعرفةِ . ألا ترى أنَّ أخواتِ (الذي) معارفُ ، ولا ألفَ ولامَ فيهنَّ ، وإنَّما اختصَصْنَ بصِلاتِهنَّ ، ولو اختصَّ (الذي) بلامِ المعرفةِ للزِمَ أنْ يكونَ في الاسمِ تعريفانِ ، وهذا خِلْفٌ " (١٣٨) .

وذهبَ أبو الحسنِ الأخفشُ إلى أنَّ ما فيه (أل) مِنْ الموصولاتِ تعرَّفَ بها . وما ليستْ فيه نحوُ (مَنْ) و (ما) فتعرَّفَ لأنَّه في معنى ما هيَ فيه ، إلاَّ (أيًّا) الموصولةَ فإنَّها تعرَّفت بالإضافةِ(١٣٩).

واستدلَّ لمذهبِه بأنَّ التعريفَ لَمْ يثبتْ إلاَّ بالألفِ واللامِ ، أوِ بالإضافةِ، ولَمْ يثبتْ بغيرِ هذيْنِ الشيئيْنِ تعريفٌ (١٤٠) .

ولعلَّ الراجحَ مِنَ القولينِ ما ذهبَ إليهِ الأخفشُ . وأمَّا قولُ أبي عليٍّ بإنَّ مِنَ الموصولاتِ ما ليسَ فيه ألفٌ ولامٌ مثْلَ مَنْ وما ، فقدْ أجابَ عنه ابنُ عصفورٍ بقولِه : " هيَ عندَنا في معنى ما فيه الألفُ واللامُ مثل (سَحَرَ) إذا أردتَ بهِ اليومَ بعينِه ؛ ألا ترى أنَّه معرفةٌ بدليلِ امتناعِه مِنَ الصَّرفِ ؟ وليسَ فيه الألفُ واللامُ إلاَّ أنَّه معدولٌ عنهما . فإنْ قالَ أبو عليٍّ : إنَّ مِنَ الموصولاتِ ما هوَ مضافٌ ، ولا يُتصوَّرُ أنْ يكونَ تعريفُه

بالألفِ واللامِ ؛ لأنَّه لا يُجمعُ بينَهما وبينَ الإضافةِ ، فلا حجَّة لـه فـي ذلكَ ؛ لأنَّ هذه الموصولاتِ ما فيه الألفُ واللامُ منها فهيَ معرفةٌ ، وما ليسَ فيه الألفُ واللامُ منها فهيَ على نيَّتِها ، وما هوَ مضافٌ فإنَّه يعرَّفُ بالإضافةِ ، ولا يُراعَى التعريفُ مِنْ هذينِ الطريقين ؛ لأنَّه لَمْ يثبتِ التعريفُ منهما ، فثَبَتَ أنَّها تعرَّفتْ بالألفِ واللامِ فهيَ من جنسِه " (١٤١) .

وزادَ أبو حيَّانَ بأنَّ الصِّلَةَ تتنزَّلُ مِنَ الموصولِ منزلةَ الجزءِ منه ، فكما أنَّ جزءَ الشيءِ لا يُعرِّفُ الشيءَ ، كذلكَ ما تنزَّلَ منزلتَه (١٤٢) .

وقفةٌ معَ مصطلحِ (الإبهامِ) وملاءمتِه للتعريفِ :

اصطلحَ النحويونَ القدامى على تسميةِ أسماءِ الإشارةِ كـ (هذا وهذه وهؤلاءِ وذلكَ وتلكَ وأولئكَ) وغيرِها ، والأسماءِ الموصولةِ كـ (الذي والتي واللذيْنِ واللتيْنِ والذينَ واللائي) وغيرِها بالأسماءِ المبهمةِ، وهذا المصطلحُ بمفهومِه العامِّ يُفضي إلى الوقوعِ في تناقضٍ دلاليٍّ لدى بعضِ الدارسينَ ؛ من جهةِ أنَّ المبهمَ في المفهومِ العامِّ هوَ اللفظُ الغامضُ الذي استغلقَ فهمُه ، فهوَ شائعٌ مطلقُ الدلالةِ لا يُقيِّدُ ولا يُعيِّنُ ، وهذا يتعارضُ معَ مفهومِ أسماءِ الإشارةِ والأسماءِ الموصولةِ على أنَّها منَ المعارفِ ؛ إذْ كيفَ يكونُ اللفظُ مُبْهَماً ومعرفةً في الوقتِ نفسِه ؟ فالمعرفةُ محددَّةٌ مقيَّدةُ المعنى، والمبهمُ عامٌّ مطلقٌ (١٤٣) .

وقدْ بيَّنَ ابنُ الخشَّابِ معنى الإبهامِ قائلاً : " وأمَّا كونُها مبهمةً معَ كونِها معارفَ فهوَ أنَّها لا يُشارُ بها إلى شيءٍ ، فيقتصرُ بها عليهِ حتَّى لا تصلحَ لغيرِه ، ألا ترى أنكَ كما تقولُ : ذا زيدٌ ، تقولُ : ذا عمروٌ ؟ بلْ وينتقلُ هذا الاسمُ في الإشارةِ بهِ إلى الأنواعِ المختلفةِ والأجناسِ المتباينةِ ؛ فتقولُ: ذا فَرَسِي ، وذا رُمْحي ، وذا ثَوْبي ، وذا عَمَلِي ، وذا أَكْلي ، وذا شُربي ، وذي حَرَكتي ، وذا سُكُوني ، فيقعُ اسمُ الإشارةِ كما ترى على هذهِ المختلفاتِ ، ولا يختصُّ بواحدٍ منها دونَ آخرَ ، وهذهِ حقيقةُ الإبهامِ ، فلذلكَ قيلَ لها : مبهمةٌ ... وكذا الأسماءُ الموصولةُ شأنُها هذا الشأنُ ، ألا ترى أنَّ هذه الأسماءَ لا تخصُّ مسمًّى دونَ مسمًّى ، فهذا إبهامُها ، وأنَّها معارفُ بصِلاتِها ، بدليلِ امتناعِ علامةِ النكرةِ منَ الدخولِ عليها ، وهي (رُبَّ) ، ووصفِها بالمعارفِ دونَ النكراتِ إذا قلتَ : مررتُ بالذي في

الدارِ الظريفِ ، فقدِ استبانَ أنَّها مبهمةٌ وأنَّها معارفُ " [١٤٤] .

كما أشارَ السهيليُّ إلى معنى الإبهامِ فذكَرَ أنَّ " تسميتَهم هذه الأسماءَ المبهمةَ مأخوذةٌ من أبهمتُ البابَ إذا أغلقتُه ، واستَبْهمَ عليَّ الجوابُ؛ أي : استغلقَ ، وكذلكَ هذه الأسماءُ إنَّما وُضِعتْ في الأصلِ لما استَبهَمَ على المتكلمِ اسمُه ، أو أرادَ هو إبهامَه على بعضِ المخاطَبين دونَ بعضٍ ، فاكتفى بالإشارةِ إليهِ ، أوْ كانتْ الإشارةُ إليه أبينَ من اسمِه عندَ المخاطَبِ " [١٤٥] .

وقالَ ابنُ يعيشَ : " والمعنيُّ بالإبهامِ وقوعُها على كلِّ شيءٍ من حيوانٍ وجمادٍ وغيرِهما ، ولا تختصُّ مسمًّى دونَ مسمًّى ، هذا معنى الإبهامِ فيها ، لا أنَّ المرادَ بِهِ التنكيرُ ، ألا ترى أنَّ هذهِ الأسماءَ معارفُ " [١٤٦] . فلا تناقضَ ولا تعارضَ بينَ المصطلح والدِّلالةِ [١٤٧] .

ومعنى ذلكَ أن مصطلحَ (الإبهام) ـ ها هُنا ـ ولا سيَّما إذا كانَ داخلَ النصِّ ـ لا يعني الغموضَ الدِّلاليَّ مطلقاً ، بلْ يعني التعريفَ بالقصدِ والتوجّهِ دونَ ذكرِ المسمَّى ، إمَّا لِعَدَمِ العِلمِ به ، أو لقصدِ عَدَمِ الذكرِ لأسبابٍ نفسيَّةٍ[١٤٨].

وافترضَ الكيشيُّ اعتراضاً مفادُه اشتباهُ اسمِ الإشارةِ بالعَلَمِ ؛ لوقوعِه على أشخاصٍ ، وسُرعانَ ما أجابَ هوَ عنْ هذا الاعتراضِ بأنَّ وضْعَ أسماءِ الإشارةِ ليسَ لشخصٍ معيَّنٍ ، بلْ لجوازِ إرادةِ كُلِّ ما هوَ في صوبِ الإشارةِ بها ـ كما أشارَ ابنُ يعيشَ وغيرُه إلى ذلك ـ بخلافِ العَلَمِ ، فإنَّ الشركة فيه طارئة[١٤٩].

وأعودُ ـ بعدَ هذه الوقفةِ ـ إلى الحديثِ عنْ مصدرِ التعريفِ في بقيَّةِ المعارفِ ، فأقولُ : أمَّا الألفُ واللاَّمُ فنحوُ : الرجلِ والفرسِ والبعيرِ ، وما أشبهَ ذلكَ ، فتقول : لقيتُ الرجلَ ، واشتريتُ الفرسَ ، وركبتُ البعيرَ .

ومِنَ المعلومِ أنَّ الألفَ واللامَ يَردانِ على وجهينِ : أحدُهما : أنْ يكونا لتعريفِ الجنسِ ، كقولِكَ : الدينارُ خيرٌ من الدرهمِ ، والرجلُ أفضلُ مِنَ المرةِ ، لا تعني بقولِكَ : الدينارُ والرجلُ شخصاً مخصوصاً تفضله ، وإنَّما تريدُ الجنسَ أجمعَ ، ومنه قولـه تعالى : ﴿ وَالْعَصْرِ * إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي

خُسْرٍ ﴾ (١٥٠) أرادَ بالإنسان الجنسَ ، بدليلِ الاستثناءِ منه بقولـه: ﴿ إلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ولا يُستثنى من واحدٍ . والوجهُ الآخرُ : أنْ يكونا لتعريفِ العهدِ في واحدٍ بعينِه ، وهوَ المعرفةُ والمرادُ هاهنا،كقولِكَ ـ لِمَنْ بينَكَ وبينَه عَهْدٌ ـ : كيفَ الرجلُ ؟ وما صَنَعَ الغلامُ ؟ ؛ لأنَّ معناه : الرجلُ الذي تعلمُ ، والغلامُ الذي قَدْ عرفتَ (١٥١) .

وقدْ علَّلَ النحويونَ لتعريفِه بأنَّكَ إنَّما أردتَ بالألفِ واللامِ الشيءَ بعينِه دونَ سائرِ أمَّتِه ؛ فإذا قلتَ : مررتُ برجلٍ ، فإنكَ إنَّما زعمتَ أنَّكَ إنَّما مررتَ بواحدٍ مِمَّنْ يقعُ عليه هذا الاسمُ ، لا تريدُ رجلاً بعينِه يعرفُه المخاطَبُ ، وإذا أدخلتَ الألفَ واللامَ فإنَّما تُذكِّرُه رجلاً قدْ عَرَفَه ، فتقولُ : الرجلُ الذي مِنْ أمرِه كذا وكذا ؛ ليتوهَّمَ الذي كانَ عَهدَه ما تذكُرُ مِنْ أمرِه (١٥٢) .

ولا بُدَّ في تعريفِ العهدِ مِنْ ثلاثةٍ : المذكورِ والمتكلِّمِ والمُخاطبِ (١٥٣) .

وأمَّا المنادَى فتعريفُه بالقصْدِ ، كتعريفِ اسمِ الإشارةِ ، ولذا جعلهما بعضُ النحويينَ في درجةٍ واحدةٍ مِنَ التعريفِ ، والفرقُ بينَهما أنَّ في الأولِ قصداً عنْ طريقِ التخاطبِ ، والقصدُ في الآخرِ عنْ طريقِ الإشارةِ (١٥٤) .

وأمَّا المضافُ إلى المعرفةِ فنحوُ قولِكَ : هذا أخوكَ ، ومررتُ بأبيكَ، وغلامُ زيدٍ ، وصاحبُ الرجلِ ، وما أشبه ذلكَ . وإنَّما صارَ معرفةً ؛ لأنَّه اكتسَبَ التعريفَ مِنَ الاسمِ الذي أُضيفَ إليه ، فصارَ معرفةً مثلَه (١٥٥) .

قالَ سيبويهِ : " وأمَّا المضافُ إلى المعرفةِ فنحوُ قولِكَ : هذا أخوكَ، ومررتُ بأبيكَ . وإنَّما صارَ معرفةً بالكافِ التي أُضيفَ إليها ؛ لأنَّ الكافَ يُرادُ بها الشيءُ بعينِه دونَ سائرِ أمَّتِه " (١٥٦) .

وينبغي التنبيهُ إلى أنَّ هناكَ مِنَ الأسماءِ ما لا يتعرفُ بالإضافةِ وإن أُضيفَ إلى معرفةٍ ، وهو الذي يقدَّرُ فيه التنوينُ ويُنوى بهِ الانفصالُ ، كاسمِ الفاعلِ إذا كانَ بمعنى الحالِ أوِ الاستقبالِ ، واسم المفعولِ ، والصِّفةِ المشبَّهةِ ، والصِّفةِ المضافةِ إلى الموصوفِ ، والموصوفِ المضافِ إلى الصفةِ ، واسمِ الزمانِ المضافِ إلى الجملةِ ، وأفعلَ مِنْ ؛ لأنَّ الإضافةِ

في كلِّ ذلكَ غيرُ محضةٍ . وكذلكَ (مثلُكَ) و (غيرُكَ) ونظائرُهما ، لا تتعرَّفُ بالإضافةِ إلى المعرفةِ ؛ لِما فيها مِنَ العمومِ والشِّياع وصلاحيَّتِها لأنواعٍ مختلفةٍ . ويُستثنى منها (شبيهُكَ) ؛ لأنَّ معناه : المعروفُ بشَبَهِكَ ، فتميَّزَ عنْ إخوانِه فصارَ معرفةً (١٥٧) .

المبحثُ الثالثُ

ما يتعرَّفُ منها بنفسِه ، وما يتعرَّفُ بقرينةٍ

تنقسمُ المعارفُ في طريقةِ الأداءِ إلى قسمين :

القسمُ الأولُ : ما يتعرَّفُ بنفسِه ، وهوَ نوعٌ واحدٌ ، هوَ العلمُ ، كقولِنا: (زيد وأحمد) ؛ لأنَّه إذا وُضِعَ على المسمَّى لمْ يحتجْ بعدَ تعيينِه إلى غيره [١٥٨] . " فهوَ يختزلُ شَبَكَةَ معانٍ لمسمًّى خاصٍّ متحجِّرِ الدلالةِ يَصْدُقُ على معيَّنٍ في جميعِ سياقاتِ استعمالِه " [١٥٩] .

القسمُ الآخرُ : ما يتعرَّفُ بقرينةٍ زائدةٍ عليه ، وهيَ - كما قالَ السيوطيُّ - : إمَّا أنْ تكونَ متقدمةً أو متأخرةً ، والمتقدمةُ إمَّا أنْ تكونَ متصلةً أو منفصلةً ؛ فالمتصلةُ الألفُ واللامُ فالاسمُ قبلَهما نكرةٌ ،فإذا صارَ معرفةً بعدَ دخولِهما عليهِ كانَ ذلكَ التعريفُ منسوباً إليهما لحدوثِه عندَهما . والمنفصلةُ إمَّا أنْ تُعرِّفَ بالقصدِ وهي حروفُ النداءِ ، أو بغيره ، وهي القرائنُ المعرِّفةُ الضمائر ، كقولنا : (أنا) للمتكلِّمِ ، و (أنتَ) للمخاطَبِ ؛ لأنَّ كلاً منَ المتكلمِ والمخاطبِ لا يلتبسُ على السامعِ بغيره ، والمتأخرةُ إمَّا أنْ تكونَ متصلةً أو منفصلةً ، فالمتصلةُ الإضافةُ ، كقولِنا : (ابني) ، والمنفصلةُ إمَّا أنْ تكونَ جنساً وهو صفةُ اسمُ الإشارةِ ، كقولِهمْ : هذا ، وذا ، وتلكَ ، ونحوِ ذلكَ منَ الإشاراتِ ، ولهذا لو قلتَ : جاءني هذا أو ذاكَ مِنْ غيرِ إشارةٍ إلى مَنْ يعرفُه السامعُ لم تكنْ معرفةً . أو جملةً وهي صلةُ الموصولاتِ ، كقولنا : الذي ، والتي، ومن ، وما ، وأيّ [١٦٠] .

غيرَ أنَّ هذا التقسيمَ لمْ يُعجبِ الأستاذَ أحمد عفيفي ؛ وخاصةً القولُ بأنَّ الضميرَ معرَّفٌ بالقرائنِ ، إذْ لَمْ توضِّحْ هذه القرائنُ المقصودةُ ، واسمُ الإشارةِ بالجنسِ وهو صفةُ اسمِ الإشارةِ ، فهيَ عبارةٌ غامضةٌ لا تُفصِحُ عن مفهومِها ، فمجردُ ذكرِ اسمِ الإشارةِ يُحدِّدُ مدلولَه بالقصدِ والتوجُّهِ دونَ قرينةٍ زائدةٍ عليه، واسمُ الموصولِ وضِعَ للدلالةِ على المعرفةِ ، غيرَ أنَّه يمكنُ أنْ يزدادَ بياناً ووضوحاً بما بعدَه من جملةٍ أو شبهِ جملةٍ ، وبمجرَّدِ ذكره يعني القصدَ إلى شيءٍ معيَّنٍ ؛ بدليلِ أننا نقومُ بإعرابِه فاعلاً في قولِنا مثلاً : جاءَ الذي فازَ ، والجملةُ بعدَه صلةُ

الموصـولِ ، ومعنـى أنَّـه فاعلٌ أنَّـه يـستقلُّ بذاتِـه ، فهـو دالٌّ علـى مقـصودٍ محدَّدٍ ، يتضحُ هذا المحدَّدُ من الجملةِ بعدَه ، فهذه الأنواعُ المذكورةُ تُعتبرُ أسماءً ذاتَ معنًى أصليٍّ للتعريفِ (١٦١) .

لذلكَ فإنَّ مِنَ المناسبِ تقسيمَ الاسمِ المعرَّفِ إلى قسمينِ عامَّيْنِ : الأولُ : معرَّفٌ بنفسِه ، والآخرُ : معرَّفٌ بقرينةٍ زائدةٍ عليه

فأمَّا القسمُ الأولُ فينقسمُ بـدورِه إلـى ثلاثـةِ أقسامٍ ؛ أحدها : معـرَّفٌ بالنظرِ إلى مسمَّاه ، وهو العَلَمُ . والثـاني معـرَّفٌ بحـسبِ معنـاه الأصـليِّ ، وهـو الـضميرُ واسـمُ الإشـارةِ والموصـولُ . والثالـثُ : معـرَّفٌ بالتبعيـةِ ، وهو أجمعونَ، وجمعاءُ ، وجمعُ .

وأمَّا القسمُ الآخرُ فينقسمُ إلى معرَّفٍ بقرينةٍ متقدمةٍ ، وهي إمَّا منفصلةٌ بالقصدِ وهـيَ المنـادى المقـصودُ ، أو متـصلةٌ ، وهـيَ المعـرَّفُ بـأل . أو بقرينةٍ متأخرةٍ، وهيَ المعرَّف بالإضافةِ (١٦٢) .

والفرقُ بينَ تقسيمِ السيوطيِّ وهذا التقسيمِ أنَّ السيوطـيَّ عدَّ الـضمائرَ مِمَّـا تعـرَّفَ بقرينـةٍ متقدمـةٍ منفصلةٍ ، وأسـماءَ الإشـارةِ والموصـولةِ مِمَّـا تعرَّفَ بقرينـةٍ متـأخرةٍ منفصلةٍ ، بينمـا يـرى صـاحبُ هذا التقسيمِ أنَّ هذه الثلاثةَ كلـها تعرَّفتْ بنفسِها بحسبِ معناها الأصليِّ ، وزادَ علـى التقسيمِ العامِّ ما تعرَّفَ بالتبعيةِ ، وهو أجمعونَ ، وجمعاءُ ، وجمعُ .

واعتماداً على أراءِ النحاةِ فإنَّـه مِنَ المناسبِ أنْ تُصنَّفَ الأسماءُ في معنى التنكيرِ والتعريفِ صنفين : صنفٌ يستقلُّ صِياغيًّا ودِلاليًّا ويستغني بصورتِه اللفظيةِ والمعنويةِ عنِ الاتصالِ بما قبلـه وما بعدَه وهوَ المعرَّفُ بالأداةِ والأسماءُ الأعلامُ بأنواعِها المعربةِ إعراباً كاملاً ، أوِ الممنوعةِ منَ الـصرفِ . وصـنفٌ يحتـاجُ ـ لعدمِ استقلالـه ـ إلـى وصـلٍ بغيـره وهـيَ الضمائرُ والموصولاتُ والإشارةُ وأسماءُ الـشرطِ والاستفهامِ ؛ فالـضمائرُ تحتـاجُ إلـى مرجعِهـا التفـسيريِّ ، والموصـولاتُ إلـى صِـلاتِها ، وبقيَّـةُ الأسماءِ إلى متعلقاتِها (١٦٣)

المبحثُ الرابعُ
الترتيبُ الداخلي للمعارفِ

كما أنَّ التفاوتَ في التعريفِ يكونُ باعتبارِ الأقسامِ مع بعضِها لبعضٍ ، يكـونُ فـي القِسْمِ الواحـدِ باعتبـارِ أنواعِـه ، حيـثُ تنـاولَ النحـاةُ ترتيـبَ المعارفِ مِنْ خلالِ ثلاثةِ مستوياتٍ :

المستوى الأوَّلُ : الترتيبُ العامُّ لـهذه الأنواعِ مِنَ المعـارفِ ، وهوَ ترتيبٌ خارجيٌّ ، فيقدِّمونَ نوعاً على آخرَ لأسبابٍ تتصلُ بقوَّةِ التعريفِ أو ضعفِه ـ حسبَ رؤيتِهم ـ وهيَ أسبابٌ دلاليةٌ يتَّخذونَ منها مقياساً لتقديمِ رُتبةِ إحدى المعارفِ على الأخرى .

المستوى الثاني : الترتيبُ الخاصُّ المبنـيُّ علـى الترتيـبِ الداخليِّ ؛ أيْ : داخلُ النوعِ الواحدِ ، كتقديمِ نوعٍ مِنَ الضمائرِ على نـوعٍ آخرَ حسبَ قوَّةِ التعريـفِ أو ضـعفِه ـ أيضاً ـ أو حسبَ تحديدِ وتعيينِ الشـيءِ بدقَّـةٍ ، وكتقـديمِهم اسـماً مِـنْ أسـماءِ الإشـارةِ علـى اسمٍ آخـرَ ، وهـوَ مـا يُسمَّى بمراتـبِ المشارِ إليـه ، وهكذا بالنسبةِ للأعـلامِ ، والأسـماءِ الموصـولةِ ، والمعرَّفةِ بـ (أل) .

المستوى الثالـث : وهوَ المزجُ بينَ المستوييْنِ السابقيْنِ : الخـارجيِّ والـداخليِّ ، حسبَ رؤيـةِ بعضِ النحاةِ ، كما وضـعَ ابنُ مالكٍ ـ علـى مـا سـيأتي ـ العلـمَ بعـدَ ضـميرِ المـتكلِّمِ والمخاطـبِ ، ثُـمَّ يلـي العلـمَ بقيَّـة الضمائرِ (١٦٤) . وسأحاولُ ـ ها هُنا ـ بيـانَ مـا ذكـرَه النحويـونَ فـي ترتيـبِ كلِّ نوعٍ مِنْ أنواعِ المعارفِ

أولاً : ترتيبُ الضمائر :

أجمـعَ النحـاةُ علـى أنَّ الـضمائرَ تتفـاوتُ فـي التعريـفِ ، فبعـضُها أعرفُ مِنْ بعضٍ ، وأنَّ أعرفَها وأخصَّها ضميرُ المتكلِّمِ ، نحو (أنا) و (نحـن) ، والتـاءُ فـي (فعلـتُ) ، واليـاءُ فـي (غلامـي) و (أكرمنـي) ؛ وذلـكَ لاسـتحالةِ الاشـتباهِ فيـه ؛ إذْ لا يـشاركُ المـتكلِّمَ أحـدٌ فيـدخلُ معـه ،

فيكونُ ثَمَّ لبسٌ ، أيْ أنَّ دلالتَه ترجعُ إلى المتكلِّمِ نفسِه أو المتكلمينَ، فلا يمكنُ أنْ يوهمَكَ شيئاً آخرَ ، إذِ المتكلِّمُ أعرفُ بنفسِه مِنَ المخاطَبِ والغائبِ . يليهِ ضميرُ المخاطَبِ ؛ لأنَّه قدْ يُوجدُ اثنانِ فلا يُعرفُ أيُّهم المخاطَبُ . ثُمَّ ضميرُ الغائبِ ؛ لأنَّه أقلُّ وضوحاً مِنَ المتكلِّمِ والمخاطَبِ ، وقدْ يكونُ كنايةً عنْ معرفةٍ أو نكرةٍ ، ولذا وقعَ في منزلةٍ تاليةٍ لضميرِ المخاطَبِ (١٦٥) .

قالَ ابنُ الحاجبِ : " وأعرفُها المضمرُ المتكلِّمُ ؛ لتعذُّرِ تقديرِ الالتباسِ فيه، ثُمَّ المخاطَبِ ؛ لأنَّه يتطرَّقُ فيه ما لا يتطرَّقُ في المتكلِّمِ ، ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ : (أنا) لَمْ يلتبسْ بغيرِه ، وإذا قلتَ : (أنتَ) جازَ أنْ يلتبسَ بالآخرِ بحضرتِكَ فيُتوهَّمُ أنَّ الخطابَ لَه " (١٦٦) . ولهذا كانَ الوجهُ إذا اتصلتِ هذه الضمائرُ بفعلٍ أنْ يُبتدأ بضميرِ المتكلِّمِ ، ثُمَّ ضميرِ المخاطَبِ ، ثُمَّ ضميرِ الغائبِ ، فيُقالُ : الدرهمُ أعطيتُكم ، وكذلكَ يُقدَّمُ ضميرُ المتكلِّمِ على ضميرِ المخاطَبِ في قولِكَ: أنا وأنتَ قمنا ، ويُقدَّمُ المخاطَبُ على الغائبِ في قولِكَ : أنتَ وزيدٌ قمتما (١٦٧).

وذهبَ ابنُ مالكٍ في شرحِ التسهيلِ إلى أنَّ ضميرَ المتكلِّمِ أمكنُ في التعريفِ مِنْ ضميرِ المخاطَبِ ؛ لأنَّه يدلُّ على المرادِ بنفسِه ، وبمشاهدةِ مدلولِه ، وبعدمِ صلاحيَّتِه لغيرِه ، وبتميُّزِ صورتِه ، ثُمَّ ضميرِ المخاطَبِ؛ لأنَّه يدلُّ على المرادِ بنفسِه وبمواجهةِ مدلولِه . وهوَ متَّفقٌ في هذا مع سائرِ النحويينَ ، لكنَّه خالفَهم في تقديمِه العلَمَ على ضميرِ الغائبِ (١٦٨) . وسيأتي بيانُ هذا .

ثانياً : ترتيبُ المشارِ إليه :

أعرفُ المشارِ إليهِ ما كانَ للقريبِ ، ثُمَّ ما كانَ للوسطِ ، ثُمَّ ما كانَ للبعيدِ (١٦٩) .

ثالثاً : ترتيبُ الأسماءِ الموصولةِ :

أعرفُ الموصولِ ما كانَ مختصًّا ، ثُمَّ ما كانَ مشتركاً . قالَ الصبَّانُ : "ويظهرُ أنَّ أعرفَ كُلٍّ منهما ما كانَ معهوداً معيَّناً ، ثُمَّ ما للاستغراق ،

ثُمَّ ما للجنس ؛ لمجيءِ الموصولِ للثلاثةِ " (١٧٠) .
ويدخلُ في المشتركِ (أل) الموصولةُ التي للحضورِ في مثلِ (القائم) .

رابعاً : ترتيبُ الأعلامِ :

أعرفُ الأعلامِ أسماءُ الأماكنِ والبلادِ ، لقلّةِ الاشتراكِ فيها كمكّة وعُمانَ، وما أشبهَهما ، ثُمَّ أسماءِ الأناسيِّ كزيدٍ وعمروٍ ، ثُمَّ أسماءِ الأجناسِ مثلِ (أسامة) علماً على الأسدِ ، وابنِ قترةَ ، وابن آوى (١٧١) .

خامساً: ترتيبُ المعرَّفِ بـ (أل) :

وأعْرَفُ ما عُرِّفَ بالألفِ واللامِ ما كانتا فيه للحُضورِ النحويِّ ، ثُمَّ ما كانتا فيه للعهدِ في شخصٍ ، ثُمَّ للعهدِ في جنسٍ (١٧٢) .

سادساً : ترتيبُ المضافِ إلى معرفةٍ :

مِمَّا اتفقَ عليه النحويونَ أنَّ المضافَ إلى المعرفةِ لا يكونَ أعرفَ منها بحالٍ مِنَ الأحوالِ ، ولكنَّهم اختلفوا في كونِه مساوياً لها في رتبتِها الدِّلاليَّةِ ، أو هوَ أقلُّ منها رتبةً :
فذهبَ أبو بكرِ بن طاهرٍ وتلميذُه ابنُ خروفٍ ـ فيما عُزيَ إليهما ـ وصدرُ الأفاضلِ الخوارزميُّ (١٧٣) إلى أنَّ المضافَ في مرتبةِ ما أُضيفَ إليه مطلقاً ، حتَّى المضمرِ ؛ لأنَّه اكتسبَ التعريفَ منه فصارَ مثلَه ، وجزمَ بذلكَ ابنُ مالكٍ في التسهيلِ (١٧٤) . هذا المذهبُ الأوَّلُ .
والذي وقفتُ عليه في شرحِ الجملِ لابنِ خروفٍ (١٧٥) أنَّ المضافَ إلى العلَمِ والمضمَرِ عندَه بمنزلةِ المُبهمِ ، وما أُضيفَ إلى المُبهمِ بمنزلةِ ما فيه الألفُ واللامُ . وهو المذهبُ الثاني ، ولَمْ أجدْه عندَ غيره .
الثالثُ : أنَّ المضافَ في مرتبةِ المضافِ إليه إلاَّ المضاف إلى المضمرِ فإنَّه في رتبةِ العَلَمِ. وعليه أكثرُ النحويينَ (١٧٦)، ومنهم الزمخشريُّ(١٧٧) وابنُ يعيشَ (١٧٨)، وأبوعلي الشلوبينيُّ (١٧٩)، وابنُ عصفورٍ (١٨٠) وأبو حيَّانَ (١٨١)، وابنُ هشامٍ (١٨٢). قالوا: لئلاَّ ينتقضَ القولُ بأنَّ المضمرَ أعرفُ المعارفِ ـ على ما اختاروه مِنَ المذاهبِ في أنَّ أعرفِ المعارفِ

هو المضمَرُ فقطْ ـ ويكونَ أعرفُها شيئيْنِ : المضمرُ والمضافُ إليه . وعُزِيَ إلى سيبويهِ [١٨٣] .

وقالَ ابنُ عصفورٍ : " وإنَّما كانَ المضافُ إلى المضمرِ بمنزلةِ العلمِ ؛ لأنَّه قدْ بايَنَ ما أُضيفَ إليه ؛ لأنَّه ظاهرٌ وما بعدَه مضمَرٌ ، وما عدا ذلكَ من المضافاتِ فهو ظاهرٌ إلى ظاهرٍ " [١٨٤] .

قالَ ابنُ هشامٍ: " المضافُ إلى معرفةٍ في درجةِ ما أضيفَ إليه ؛ فـ (غلامُ زيدٍ) في رتبةِ العلَمِ ، و (غلامُ هذا) في رتبةِ الإشارةِ ، و (غلامُ الذي جاءكَ) في رتبةِ الموصولِ ، و (غلامُ القاضي) في رتبةِ ذي الأداةِ . ولا يُستثنى مِنْ ذلكَ إلا المضافُ إلى المضمرِ كـ (غلامي) فإنَّه ليسَ في رتبةِ المضمرِ، بلْ هوَ في رتبةِ العلَمِ، وهذا هوَ المذهبُ الصحيحُ " [١٨٥]

واستدلَّ ابنُ هشامٍ لذلكَ بأنَّكَ تقولُ : (مررتُ بزيدٍ صاحبِك) فتصفُ العَلَمَ بالاسمِ المضافِ إلى المضمَرِ [١٨٦] ؛ فلو كانَ في رتبةِ المضمَرِ لكانتِ الصفةُ أعرفَ مِنَ الموصوفِ ، وذلكَ لا يجوزُ على الأصحِّ " [١٨٧] . فلذلكَ جُعِلَ في مرتبةِ العَلَمِ لأجلِ مساواتِه لـه في التعريفِ [١٨٨] .

الرابعُ : أنَّه دونَه إلا المضافَ لذي (أل) .حكاهُ في الإفصاحِ [١٨٩].

الخامسُ: أنَّ رتبةِ المضافِ دونَ المضافِ إليه مطلقاً ، حتى المضافِ لذي (أل)، وعليهِ أبو العبَّاسِ المبردُ [١٩٠] . ورجَّحه الصبَّانُ [١٩١] ، فكما أنَّ المضافَ إلى المضمرِ دونَ المضافِ إليه في التعريفِ ، فكذلكَ المضافُ إلى العَلَمِ دونَه في التعريفِ ، والمضافُ إلى اسمِ الإشارةِ دونَه في التعريفِ ، والمضافُ إلى ذي الأداةِ دونَه في التعريفِ [١٩٢] .

وقدْ رُدَّ مذهبُ أبي العباسِ بقولـه تعالى: ﴿ وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الأَيْمَنَ ﴾ [١٩٣] ، وبقولِ الشاعرِ :

فَأَدْرَكَ لَمْ يَجْهَدْ وَلَمْ يُثْنَ شَأْوُهُ ... يَمُرُّ كَخُذْرُوفِ الوَلِيدِ المثقَّبِ [١٩٤]

ووجهُ الدلالةِ من هذه الشواهدِ أنَّه قدْ تقرَّرَ أنَّ النعتَ إمَّا أنْ يكونَ مساوياً للمنعوتِ في التعريفِ أو أقلَّ منه تعريفاً ، وإذا كانَ كذلكَ فقدْ وُصِفَ المضافُ إلى ما فيه الألفِ واللامِ بما فيه الألفُ واللامُ ، فـ (الأيمن) صفةٌ لـ (جانب الطورِ) ، و (المثقَّب) صفةٌ لـ (خُذْروفِ الوليدِ)، فكانَ يلزمُ مِنْ قولـه أنْ يكونَ النعتُ أعرفَ مِنَ المنعوتِ، وذلكَ لا يجوزُ [١٩٥] .

المبحثُ الخامسُ

الترتيبُ الخارجي للمعارفِ عندَ

(الجمهورِ - الكوفيينَ - سيبويهِ - ابنِ السرَّاج - ابنِ كيسانَ - السيرافيِّ - الفارسيِّ - الصيمريِّ)

تختلفُ المعارفُ في درجةِ التعيينِ والتعريفِ ؛ فبعضُها أقوى مِنْ بعضٍ [١٩٦] .

وكعادةِ النحاةِ القُدامى في عدمِ اتفاقِهم أمامَ ظاهرةٍ مِنَ الظواهرِ النحويَّةِ فقدْ توقَّفوا أمامَ ترتيبِ أنواعِ المعارفِ السابقةِ ، وتضاربتْ آراؤهمْ في ترتيبِها مِنْ حيثُ الضعفُ والقوَّةُ . ووضعوا مبدأً مهمًّا لترتيبِ المعارفِ حسبَ قوَّةِ التعريفِ أوْ حسبَما يُسمَّى الأكثرَ تعريفاً .

وقدْ عبَّرَ ابنُ يعيشَ عَنْ هذا المبدأ قائلاً : " كُلَّما كانَ الاسمُ أخصَّ كُلَّما كانَ أعرفَ " [١٩٧] ، أو بعبارةٍ أخرى : بقدرِ ما يُصبحُ الاسمُ أكثرَ تخصيصاً فإنَّه يُصبحُ أكثرَ تعريفاً " . وعلى هذا فالمعارفُ وإنِ اشتركتْ كلها في معنى التعريفِ فهيَ تتفاوتُ ، فبعضُها أعرفُ ؛ لأنَّه أكثرُ تخصيصاً ، وبعضُها أقلُّ درجةً ؛ لأنَّه أقلُّ تخصيصاً ، وعلى هذا تناولوا الكلماتِ التي حُكِمَ عليها بالتعريفِ في دراسةٍ دلاليَّةٍ حسبَ درجةِ التخصيص فيها ، إضافةً إلى بعضِ المظاهرِ الشكليَّةِ التي تساعدُ على تحديدِ درجةِ التعريفِ ، مثلِ إمكانيَّةِ دخولِ (أل) على العَلَمِ وتثنيتِه ، أوْ تنوينِ بعضِ الأعلامِ التي لا تُنَوَّنُ ، أوْ دخولِ (رُبَّ) على بعضِ الضمائرِ ، لكنَّ الاعتمادَ الأساسيَّ في بناءِ رأيهم كانَ على المستوى الدِّلاليِّ ، حيثُ رأى بعضُهم أنَّ اسمَ الإشارةِ يُعَدُّ معرفةً لسببينِ : مرئيٍّ ومعنويٍّ ، على حينِ أنَّ الأسماءَ الأخرى تُعتبرُ معرفةً بشكلٍ معنويٍّ ليسَ أكثرَ [١٩٨] .

ترتيبُ المعارفِ عندَ الجمهورِ :

جمهورُ النحويينَ يقولونَ : أعرفُ المعارفِ [١٩٩] - بعدَ لفظِ الجلالةِ - المضمرُ ، نحو (أنا وأنتَ وهوَ) ، ثُمَّ العَلَمُ الشخصيُّ [٢٠٠] ، مِثْلُ (زيدٍ وعمروٍ) ،

ثُمَّ المبهمُ ، مِثلُ (هذا وهؤلاءِ) ، ثُمَّ ما فيه الألفُ واللامُ ، نحو (الرَّجُل)، والاسمُ الموصولُ، كـ (الذي والتي)، وهُما في مرتبةٍ واحدةٍ (٢٠١) ثُمَّ ما أُضيفَ إلى أحدِ هذهِ المعارفِ ، ويعتبرُ أمرُه ـ حينئذٍ ـ بما يُضافُ إليهِ ، إلاَّ المضافَ إلى المضمرِ ، فإنَّه يحطُّ مِنْ مرتبةِ المضمرِ إلى مرتبةِ العَلَمِ (٢٠٢) ؛ لئلاَّ يلزمَ أعرفيَّةُ الصِّفةِ على الموصوفِ في نحوِ (مررتُ بزيدٍ أخيكَ) (٢٠٣) . فإذا كانَ التابعُ أعرفَ مِنَ المتبوعِ أُعربَ بدلاً مطابقاً لا صِفة .

والمقصودُ بالإضافةِ الإضافةُ المحضةُ التي تفيدُ تعريفاً كغُلامِ زيدٍ، وغُلامِ الذي في الدارِ ، وغُلامِ الرجلِ ، فخرجَ ما لا يتعرَّفُ بالإضافةِ ، كـ (غَيْر) و (مِثْل) وأسماءِ الفاعلينَ بمعنَى الحالِ أو الاستقبالِ ، وأسماءِ المفعولينَ ، والصِّفةِ المشبَّهةِ ، والصِّفةِ المضافةِ إلى الموصوفِ ، والموصوفِ المُضافِ إلى الصِّفةِ ، واسمِ الزَّمانِ المُضافِ إلى الجملةِ ، وأفعلَ مِنْ ، فإنَّ الإضافة فيها غيرُ محضةٍ (٢٠٤) .

وعندَ الجمهورِ أيضاً ـ أنَّ ما أُضيفَ إلى المضمرِ أعرفُ مِمَّا أُضيفَ إلى العَلَمِ ، وما أُضيفَ إلى العَلَمِ أعرفُ مِمَّا أُضيفَ إلى المبهمِ ، وما أُضيفَ إلى المبهمِ أعرفُ مِمَّا أُضيفَ إلى ما فيهِ الألفُ واللامُ (٢٠٥) .

وإنَّما استحقَّ المضمرُ أنْ يكونَ أوَّلاً ـ كما قالوا ـ لوجهينِ :

أحدُهما : أنَّه يعودُ إلى المذكورِ قبلَه مِنْ غيرِ تردُّدٍ ولا احتمالٍ لغيرِه ، فهوَ لا يُضمرُ إلاَّ بعدَ جَرْيِ ذكرِه ومعرفتِه، وبقيَّةُ المعارفِ قَدْ يقعُ فيها اشتراكٌ(٢٠٦).

والآخرُ : أنَّه لا يُوصفُ ؛ لأنَّه لَمْ يُضمرْ إلاَّ بعدَ أنْ عُرِفَ لتقدُّمِ ذكرِه ـ كما سبقَ ـ أوْ لدلالةِ الحالِ عليهِ ، فاستغنَى عنْ وصفِه . ولا يُوصَفُ بِهِ ؛ لئلاَّ يكونَ أخَصَّ مِنَ الموصوفِ . ويجبُ أنْ يكونَ أعمَّ مِنْه، كما أنَّه ليسَ بمشتقٍّ ، ولا واقعٍ موقعَ المشتقِّ (٢٠٧) . وغيرُه مِنَ المعارفِ لا يمتنعُ مِنْ أن يُوصفَ أو يُوصفَ بِهِ ، أو يجتمعَ له الأمرانِ . فإذا مرَّ في كتبِ النحويينَ وصفُ المضمرِ أو الوصفُ بِهِ ، فالمرادُ بذلِكَ تأكيدُه أو التأكيدُ بِهِ لا حقيقةُ الوصفِ ، ومثالُ ذلكَ : مررتُ بكَ أنتَ ، وقمتَ أنتَ ، فـ (أنتَ) تأكيدٌ للضميرِ قبلَه (٢٠٨) .

وأعرفُ الضمائرِ ضميرُ المتكلِّمِ ؛ لأنَّ دلالتَه ترجعُ إلى المتكلِّمِ

نفسِه أو المتكلمينَ ، فهوَ - إذنْ - لا يمكنُ أنْ يوهمَكَ شيئاً آخرَ ، إذِ المتكلِّمُ أعرفُ بنفسِه مِنَ المخاطَبِ والغائبِ ، ثُمَّ ضميرُ المخاطَبِ الذي يلي ضميرَ المتكلِّمِ في الحضورِ والمشاهدةِ ، وهوَ أوضحُ صورةً مِنْ ضميرِ الغائبِ ، ثُمَّ ضميرُ الغائبِ الذي يأتي في المرحلةِ الأخيرةِ ؛ لأنَّه يحتاجُ إلى لفظٍ يفسِّرُه [(٢٠٩)] .

ورُتِّبَ العلَمُ ثانياً ؛ لأنَّه يُوصَفُ ، لِما فيهِ مِنَ اللبسِ العارضِ لاشتراكِ الأسماءِ ، ولا يُوصَفُ بِهِ ؛ وذلكَ دليلٌ على ضعفِ التعريفِ فيهِ، ولذلكَ فتعريفُهُ منحطٌّ عن المضمراتِ ، ولأنَّ الضميرَ ليسَ بمشتقٍّ ، ولا جارٍ مَجراهُ[(٢١٠)] .

وكانتِ الأعلامُ أعرفَ مِنْ أسماءِ الإشارةِ ؛ لأنَّ الأعلامَ موضوعةٌ على شيءٍ بعينِه ، لا يقعُ عليهِ غيرُها ، فتعريفُ العلميةِ لا يفارِقُها ؛ معدومةً كانتْ أو موجودةً ، وتعريفُ الإشارةِ يُفارِقُها عندَ العَدَمِ [(٢١١)] .

ولأنَّه لوِ اجتمعَ على أسماءِ الإشارةِ ما اجتمعَ مِنَ التعريفاتِ ما زادَ ذلكَ فيها شيئاً على تعريفِ العلميةِ ؛ لأنَّ العَلَمَ لـه مجموعُ الصِّفاتِ ، كما أنَّ أسماءَ الإشارةِ قَدْ يُوصفُ بها الأعلامُ ، والصِّفةُ لا تكونُ أخصُّ من الموصوف [(٢١٢)] . وقدْ تقدَّمَ أنَّه إذا كانَ التابعُ أعرفَ مِنَ المتبوعِ أُعربَ بدلاً مطابقاً ، وخرجَ عنِ الوصفيَّةِ .

ولا تكونُ الأعلامُ لأسماءِ الإشارةِ صفاتٍ ، وجوازُ الوصفِ بالاسمِ ووصفِه مؤذنٌ بوَهْنِ تعريفِه وضعفِه فلمَّاصارتْ أسماءُ الإشارةِ تابعةً للأعلامِ وجَبَ أنْ تكونَ تاليةً لـها في التعريفِ [(٢١٣)] .

والمبهمُ : يوصَفُ ، وأحقُّ ما وُصِفَ بِهِ الجنسُ ، أو الصِّفةُ المقصورةُ على الجنسِ ، ولا تكونُ صفتُه كيفَ ما كانتْ إلاَّ مُعرَّفةً بالألفِ واللامِ ، ويُوصَفُ بِهِ لِمَا فيهِ مِنْ معنى الفعلِ ؛ وذلِكَ أنَّ معناهُ : أُشيرُ أوْ أُشِرْ ، فهوَ وإنْ لَمْ يكنْ مشتقًّا فهوَ واقعٌ موقعَ المشتقِّ [(٢١٤)] .

وقالَ الرضيُّ : " وإنَّما كانَ العَلَمُ أخَصَّ وأعرفَ مِن اسمِ الإشارةِ؛ لأنَّ مدلولَ العَلَمِ ذاتٌ معيَّنةٌ مخصوصةٌ عندَ الواضعِ كما عندَ المستعمِلِ، بخلافِ اسمِ الإشارةِ فإنَّ مدلولَه عندَ الوضعِ : أيَّ ذاتٍ معيَّنةٍ كانتْ ،

وتعيينُها إلى المستعمِلِ بأنْ تقترنَ بهِ الإشارةُ الحسيَّةُ ، فكثيراً ما يقعُ اللبسُ في المشارِ إليهِ إشارةً حسيَّةً ، فلذلِكَ كانَ أكثرُ أسماءِ الإشارةِ موصوفاً بكلامِهم " (٢١٥) .

واسمُ الإشارةِ أخصُّ وأعرفُ مِنَ المعرَّفِ بالألفِ واللامِ ؛ لأنَّ الأوَّلَ يُعرفُ بالعينِ والقلبِ معاً ، كقولِكَ : (هذا حاضرٌ بينَ يديكَ) ، والآخرُ يُعرفُ بالقلبِ فقطْ ، وما اجتمعَ فيهِ معرفةٌ بالقلبِ والعينِ أخصُّ مِمَّا يُعرفُ بأحدِهما (٢١٦) .

وقُدِّمتْ أسماءُ الإشارةِ على ما فيهِ الألفُ واللامُ ؛ لأنَّ ما فيهِ الألفُ واللامُ أبهمُ المعارفِ وأقربُها مِنَ النَّكراتِ ، ولذلكَ قدْ نُعتتْ بالنَّكرةِ، كقولِكَ: إنِّي لأمُرُّ بالرجلِ غيرِكَ فينفعُني وبالرجلِ مثلِكَ فيعطيني ؛ لأنَّكَ لا تقصدُ رجلاً بعينِه . ومِنْ ذلكَ قولُه تعالى : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ (٢١٧) ، جَعَلَ (غيراً) نعتاً لـ (الذينَ) وهيَ في مذهبِ الألفِ واللامِ التي لَمْ يُقصَدْ بها شيءٌ بعينِه ، ويدلُّ على ذلكَ ـ أيضاً ـ أنَّ مِنَ المعرَّفِ بالألفِ واللامِ ما يستوي في معناهُ ما فيهِ الألفُ واللامُ وما لا لامَ فيهِ ، نحوُ : شَرِبْتُ ماءً والماءَ ، وأكلتُ خبزاً والخبزَ ، ولذلكَ امتنعَ أنْ يُنعتَ ما فيهِ الألفُ واللامُ بالمبهمِ، فلا يُقالُ : (جاءني الرجلُ هذا) على إرادةِ النعتِ ، لكنَّه يجوزُ على إرادةِ البدلِ ؛ لأنَّ مِنْ قواعدِهم جوازَ إبدالِ الأعرفِ مِنَ الأنكرِ مِمَّا هوَ دونَه في التعريفِ ، والعكسُ غيرُ صحيحٍ . وأسماءُ الإشارةِ تُنعتُ بما فيهِ الألفُ واللامُ (٢١٨) .

وما فيهِ الألفُ واللامُ أعرفُ مِمَّا أضيفَ إلى ما فيهِ الألفُ واللامُ ؛ فـ (الرَّجُلُ) أعرفُ مِنْ (غُلامِ الرَّجُلِ) ؛ لأنَّ تعريفَ (الرَّجُلِ) تعريفُ إفرادٍ، وتعريفُ (الغُلامِ) تعريفُ إضافةٍ ، فالتعريفُ سارٍ إليه مِن اسمٍ آخرَ غيره ، وليسَ كذلِكَ (الرَّجُلُ) .

وكذلِكَ ما أُضيفَ إلى المضمرِ أعرفُ مِمَّا أُضيفَ إلى العَلَمِ ؛ فـ (غُلامُكَ) أعرفُ مِنْ (غُلامِ زيدٍ). وكذا (غُلامُ زيدٍ) أعرفُ مِنْ (غُلامِ هذا) ، وكذلِكَ (غُلامُ هذا) أعرفُ مِنْ (غُلامِ الرَّجُلِ)(٢١٩) .

والمعرَّفُ بالألفِ واللامِ : إنَّما هوَ نكرةٌ قدْ نُقِلَ بالحرفِ عَنِ العُمومِ إلى الخُصوصِ ، وعَنِ التنكيرِ إلى التعريفِ ، فصارَ رابعاً في المرتبةِ .

أمَّا ما ذهبَ إليهِ بعضُهم مِنْ أنَّ المعرَّفَ بأل هوَ أعرفُ المعارفِ ؛ لأنَّه وُضِعَ لتعريفِه أداةٌ ، وغيرُه لَمْ تُوضَعْ لـه أداةٌ ، فهوَ رأيٌ لَمْ يلتفتْ إليهِ أحدٌ لضعفِ العِلَّةِ (٢٢٠) .

ولَمْ يبقَ إلاَّ المضافُ : فرُتِّبَ أخيراً لـها (٢٢١) .

ولَمْ يذهبْ أحدٌ إلى أنَّ المضافَ أعرفُ المعارفِ ؛ لأنَّه إنَّما يكتسبُ التعريفَ مِمَّا أُضيفَ إليهِ، فلا يكونُ أعرفَ مِمَّا اكتسبَ التعريفَ مِنْه (٢٢٢)

ترتيبُ المعارفِ عندَ الكوفيينَ :

نَسَبَ ابنُ مالكٍ ـ في التسهيلِ ـ والأنباريُّ في الإنصافِ ـ وابنُ هشامٍ في شرحِ اللمحةِ البدريَّةِ ـ والسيوطيُّ في الـهمعِ ـ إلى الكوفيينَ القولَ بأنَّ اسمَ الإشارةِ ، نحوَ (هذا وذاكَ) أعرفُ مِنَ العَلَمِ ، نحو : (زيدٌ ومحمدٌ) ، مستدلِّينَ لذلكَ بوجهيْنِ :

أحدهما : أنَّ اسمَ الإشارةِ ملازمٌ للتعريفِ ، غيرُ قابلٍ للتنكيرِ ، والعَلَمُ بخلافِ ذلكَ ، فكانَ تعريفُه دونَ تعريفِ اسمِ الإشارةِ .

قالوا : الذي يدلُّ على أنَّ الاسمَ العَلَمَ يقبلُ التنكيرَ أنكَ تقولُ : مررتُ بزيدٍ الظريفِ وزيدٍ آخرَ، ومررتُ بعمروٍ العاقلِ وعمروٍ آخرَ ، وكذلك إذا ثنَّيتَ الاسمَ العَلَمَ أوْ جمعتَـه نكَّرتَـه ، نحوُ : زيدانِ ، والزيدانِ ، وزيدونَ والزيدونَ ، فتدخُلُ عليهِ الألفَ واللامَ في التثنيةِ والجمعِ ، ولا تدخلانِ إلاَّ على النكرةِ، فدلَّ على أنَّه يقبلُ التنكيرَ ، بخلافِ اسمِ الإشارةِ فإنَّـه لا يقبلُ التنكيرَ، وما لا يقبلُ التنكيرَ أعرفُ مِمَّا يقبلُـه . ذكرَه الأنباريُّ ، وقالَ : والذي أذهبُ إليه ما ذهبَ إليه الكوفيونَ (٢٢٣) .

والآخرُ : أنَّ تعريفَ اسمِ الإشارةِ حِسِّيٌّ وعقليٌّ ، وتعريفُ العَلَمِ عقليٌّ لا غيرُ ، أيْ أنَّ اسمَ الإشارةِ يُعرفُ بالعينِ وبالقلبِ ، وأمَّا الاسمُ العَلَمُ فلا يُعرفُ إلا بالقلبِ وحدَه ، وتعريفٌ مِنْ جهتينِ أقوى مِنْ تعريفٍ مِنْ جهةٍ واحدةٍ (٢٢٤) .

وردَّ ابنُ مالكٍ في شرحِ التسهيلِ ما عزاهُ إليهمْ بقولـه : " الجوابُ عَنِ الأوَّلِ أنْ يُقالَ : لزومُ الشيءِ معنًى لا يُوجبُ لـه مزيَّةً على ما لـه ذلكَ المعنى دونَ لزومٍ ؛ بَلْ قدْ تثبتُ المزيَّةُ لغيرِ ذي اللزومِ كما ثبتَ لـ (نقيضِكَ) مزيَّةٌ على (غيرِكَ) ، فتعرَّفَ بالإضافةِ معَ عدمِ لزومِه لـها ،

ولم يتعرَّفْ (غيرُكَ) بها مع لزومِه لـها . وكما ثبتتَ لـ (الجميع) مزيـة على (الجمَّاءِ) في قولـهمْ: (جاءوا الجماءَ الغفيرَ) بحيثُ عُدَّ (الجميعُ) معرفةً غيرَ مؤولةٍ بنكرةٍ معَ عدمِ لزومِ الألفِ واللامِ ، وأوِّلَ (الجمَّاءَ الغفيرَ) بنكرةٍ معَ لزومِ الألفِ واللامِ .

والجوابُ عَنِ الثاني أنْ يُقالَ : المعتبرُ في كونِ المعرفةِ معرفةً الدلالةُ المانعةُ مِنَ الشِّياعِ ، سواءٌ أحصلَ ذلكَ مِنْ جهةٍ واحدةٍ أمْ مِنْ جهتينِ . والمعتبرُ في ترجيحِ التعريفِ قوةُ منعِ الشِّياعِ وزيادةِ الوضوحِ ، ومعلومٌ أنَّ اسمَ الإشارةِ - وإنْ عيَّنَ المشارَ إليه - فحقيقتُه لا تُستحضَرُ به على التمامِ ، ولذلكَ لا يستغني - غالباً - عَنْ صفةٍ تكملُ دلالتَه ، بخلافِ العَلَمِ ، لا سِيَّما عَلَمٌ لَمْ تعرضْ فيه شَركةٌ، كإسرافيلَ وطالوتَ وأُدَدَ ونِزارٍ ومكةَ ويثربَ " (٢٢٥) .

ونقلَ أبو البقاءِ العكبريُّ وابنُ عصفورٍ وأبو حيَّانَ هذا المذهبَ عنِ الفراءِ خاصَّةً (٢٢٦) .

كما احتَجَّ أصحابُ هذا الرأي - أيضاً - بأنَّه إذا اجتمعَ المشارُ والعَلَمُ في الإخبارِ قُدِّمَ المشارُ على العَلَم، نحوُ : هذا زيدٌ (٢٢٧) .

ورُدَّ هذا بأنَّ العربَ إنَّما فعلتْ ذلكَ ؛ لأنَّهمْ يُغلِّبونَ في الإخبارِ القريبَ على البعيدِ ، فيقولونَ : أنا وأنتَ قمنا ، ولا يقولونَ : قمتما، ويقولونَ : أنتَ وزيدٌ قمتما ، ولا يقولونَ : قاما (٢٢٨) .

والذي نقله أبو البقاءِ العكبريُّ وابنُ يعيشَ والرضيُّ عنِ الكوفيينَ أنَّ الاسمَ العَلَمَ أعرفُ المعارفِ عندَ الكوفيينَ ، يليهِ المضمرُ، ثُمَّ اسمُ الإشارةِ، ثُمَّ ما عُرِّفَ بالألفِ واللامِ ؛ محتجِّينَ بأنَّ العَلَمَ لا اشتراكَ فيه في أصلِ الوضعِ ، وإنَّما تقعُ الشركةُ عارضةً فلا أثرَ لـها ، والمضمرُ يصلحُ لكلِّ مذكورٍ ، فلا يخصُّ شيئاً بعينِه ، وقدْ يكونُ المذكورُ قبلَه نكرةً فيكونُ نكرةً أيضاً على حسبِ ما يعودُ إليه ، ولذلكَ تدخلُ عليه (رُبَّ) من قولـهمْ : رُبَّه رجلاً .

قالَ الرضيُّ : " ولعلـهمْ نظروا إلى أنَّ العَلَمَ مِنْ حينِ وُضِعَ لَمْ يُقصدْ بهِ إلاَّ مدلولٌ واحدٌ معيَّنٌ ، بحيثُ لا يشاركُه في اسمِه ما يماثلُه، وإنِ اتفقتْ مشاركتُه فبوضعٍ ثانٍ ، بخلافِ سائرِ المعارفِ" (٢٢٩) .

وأُجيبَ عنْ قولـهم : " إنَّه قدْ يعودُ إلى نكرةٍ فيكونُ نكرةً " بأنَّه لا يُسلَّمُ أنَّه يكونُ نكرةً ؛ لأنَّه يُعلمُ قطعاً مَنْ عُني بالضميرِ ، فهوَ متعيِّنٌ .

وأمَّا دخولُ (رُبَّ) عليه في (رُبَّه رجلاً) فهوَ شاذٌّ ، معَ أنَّه يفسَّرُ بما بعدَه فصارَ بمنزلةِ تقدُّمِها عليهِ (٢٣٠) .

كما ضعَّفَ أبو البقاءِ هذا القولَ مِنْ ثلاثةِ أوجهٍ : أوَّلها : أنَّ العَلَمَ يُعرفُ بالوضعِ ، ويفتقرُ تعريفُه إلى إعلامِ المسمِّي به غيرَه بأنِّي سمَّيتُ هذا الشيءَ كذا ، ثُمَّ تقعُ فيه الشركةُ . ثانيها : قبولُه زيادةِ الألفِ واللامِ في نحوِ قولِ الشاعرِ :

باعَدَ أمَّ العَمْرِ مِنْ أسيرِها حُرَّاسُ أبوابٍ على قُصُورِها (٢٣١)

وهذا غيرُ موجودٍ في المضمرِ . ثالثُها : قبولُه للتنكيرِ ، كقولِكَ : مررتُ بزيدٍ وزيدٍ آخرَ ، وفي التثنيةِ والجمعِ والإضافةِ ، والضميرُ لا يتنكَّرُ (٢٣٢) .

وبهذا يتبيَّنُ لنا أنَّنا أمامَ قولينِ منسوبيْنِ للكوفيينَ في ترتيبِ المعارفِ، ومَنْ ينسبُ إليهمْ أحدَهما لَمْ ينسبْ إليهم الآخرَ . ممَّا يقوِّي أنَّ لهم في المسألةِ قولاً واحداً لا أستطيعُ الجزمَ بهِ . ولكنِّي أرجِّحُ الثانيَ . وأمَّا الأولُ فالذي يظهرُ لي أنَّ القائلَ بهِ هوَ الفراءُ خاصَّةً ، كما ذكرَ ابنُ عصفورٍ وأبو حيَّانَ . واللهُ أعلمُ بالصوابِ .

ورجَّحَ صاحبُ الإنصافِ أنَّ اسمَ الإشارةِ متقدِّمٌ على العَلَمِ ؛ وذلكَ للاشتراكِ الحاصلِ في العلَمِ ، وزوالِه عَنْ أصلِ وضعِهِ ، ولهذا افتقَرَ إلى الوصفِ ، ولوْ كانَ باقياً على الأصلِ لما احتاجَ إلى ذلكَ ، والأصلُ في المعارفِ ألاَّ توصفَ ؛ لأنَّ الأصلَ فيها يقعُ لشيءٍ بعينِه ، فجوازُ وصفِه دليلٌ على زوالِ الأصلِ . وهوَ الذي أميلُ إليه (٢٣٣) .

أمَّا مَنْ قدَّمَ العَلَمَ بحجَّةِ أنَّ الأصلَ فيهِ أنْ يُوضعَ لشيءٍ بعينِه لا يقعُ على غيرِه مِنْ أمَّتِه ، فيُجابُ عنه ـ كما قالَ أبو البركاتِ ـ بأنَّ الأصلَ في جميعِ المعارفِ كذلكَ ، ولهذا يُقالُ في حدِّ المعرفةِ : ما خصَّ الواحدَ مِنَ الجنسِ، وهذا يشتملُ على جميعِ المعارفِ ، لا على الاسمِ العَلَمِ دونَ غيرِه (٢٣٤) .

ترتيبُ المعارفِ عندَ سيبويهِ :

ذهبَ سيبويهِ ـ فيما نسبتْه إليه طائفةٌ من النحويينَ (٢٣٥) ـ إلى أنَّ الاسمَ المضمرَ أعرفُ المعارفِ ؛ لأنَّه لا يُضمرُ إلاَّ وقدْ عُرِفَ ، ولا

اشتراكَ فيهِ ؛ لتعيُّنِه بما يعودُ إليهِ ، ولـهذا لا يفتقرُ إلى أنْ يُوصفَ كغيره مِنَ المعارفِ ، لأنَّ معظمَ فائدةِ الوصفيةِ إزالةُ الاشتراكِ ، ولا يُوصفُ بِهِ . ولا يُضافُ ، ولا يُبدلُ من ضميريْ المتكلّمِ والمخاطَبِ بدلَ كُلٍّ ؛ لتناهيهما في الإيضاحِ . ثُمَّ الاسمَ العَلَمَ ؛ لأنَّ الأصلَ فيهِ أنْ يُوضعَ على شيءٍ لا يقعُ على غيرهِ مِنْ أمَّتِه ، ثُمَّ الاسمَ المبهمَ؛ لأنَّه يُعرفُ بالعيْنِ وبالقلبِ ، ثُمَّ ما عُرِّفَ بالألفِ واللامِ ؛ لأنَّه يُعرفُ بالقلبِ فقطْ ، ثُمَّ ما أُضيفَ إلى معرفةٍ مِنْ هذه المعارفِ ؛ لأنَّ تعريفَه مِنْ غيره، وهوَ بمنزلةِ ما أُضيفَ إليهِ إلاَّ المضافَ إلى المضمرِ فإنَّه في رتبةِ العَلَمِ (٢٣٦) .

وأعرفُ الضمائرِ عندَه ضميرُ المتكلِّمِ ؛ لأنَّه لا يشاركُه فيهِ غيرُه ، ولا يقعُ فيهِ التباسٌ، بخلافِ غيره مِنْ سائرِ المعارفِ، ثُمَّ ضميرُ المخاطَبِ، ثُمَّ ضميرُ الغائبِ(٢٣٧)؛ لأنَّ احتياجَه إلى لفظٍ يفسِّرُه جعَله بمنزلةِ وضعِ اليدِ (٢٣٨) . وهذا هوَ مذهبُ الجمهورِ السابقُ .

ونُسبَ إلى سيبويهِ القولُ بأنَّ الأعلامَ أعرفُ المعارفِ (٢٣٩) .

ولعلَّ مَنْ نسبَ إليهِ هذا نَظَرَ إلى تقديمِ سيبويهِ العلَمَ على المعارفِ في بابِها ، حيثُ رتَّبَ المعارفَ هكذا : العَلَمُ ، المضافُ ، الألفُ واللامُ، المضمرُ ، المبهمُ . وهوَ استدلالٌ لا يصحُّ ؛ ولوْ أنَّا أخذنا بمجرّدِ التقديمِ لقلنا: إنَّ ذا الأداةِ عندَ سيبويهِ أعرفُ مِنَ الضميرِ ؛ لأنَّه قدَّمَه عليهِ ، ولَمْ يقلْ أحدٌ: إنَّ ذا الأداةِ أعرفُ مِنَ الضميرِ .

ووجَّه أبو حيَّانَ هذا الترتيبَ عندَ سيبويهِ على إرادةِ اقترانِ المعربِ بالمعربِ والمبنيِّ بالمبنيِّ (٢٤٠) . وهو توجيهٌ حَسَنٌ .

وقال ابنُ خروفٍ : " المضمرُ والعَلَمُ عندَ سيبويهِ بمنزلةٍ واحدةٍ في التعريفِ ، وكلاهما أعرفُ مِنَ المبهمِ . وما فيهِ الألفُ واللامُ بعدَ المبهم" (٢٤١). وهوَ قولٌ يحتاجُ - أيضاً - إلى دليلٍ .

والحقيقةُ أنِّي لَمْ أجدْ نصًّا لسيبويهِ في ذلكَ ، وغايةُ ما وقفتُ عليهِ في الكتابِ أنَّه عدَّدَ المعارفَ بقولِه : " فالمعرفةُ خمسةُ أشياءَ : الأسماءُ التي هيَ أعلامٌ خاصَّةٌ ، والمضافُ إلى المعرفةِ إذا لَمْ تُردْ معنى التنوينِ ، والألفُ واللامُ ، والأسماءُ المبهمةُ ، والإضمارُ " (٢٤٢) . ثُمَّ تكلَّمَ بعدَ ذلِكَ عَنْ كُلِّ قِسْمٍ مِنْ هذهِ الأقسامِ (٢٤٣) .

ترتيبُ المعارفِ عندَ ابنِ السرَّاج :

وأمَّا ابنُ السرَّاجِ فقدْ نسبتْ إليه طائفةٌ مِنَ النحويينَ القولَ بأنَّ أعرفَ المعارفِ أسماءُ الإشارةِ ؛ لأنَّها تتعرَّفُ بشيئينِ ، بالعينِ والقلبِ ، وغيرُها يتعرَّفُ بالقلبِ لا غيرُ ، وما تعرَّفَ مِنْ وجهينِ أعرفُ مِمَّا تعرَّفَ مِنْ وجهٍ واحدٍ ، ثُمَّ المضمرُ ، ثُمَّ العَلَمُ ، ثُمَ ما فيهِ الألفُ واللامُ . وما أُضيفَ إلى المبهمِ أعرفُ مِمَّا أُضيفَ إلى المضمرِ ، وما أُضيفَ إلى المضمرِ أعرفُ مِمَّا أُضيفَ إلى العَلَمِ ، وما أُضيفَ إلى العَلَمِ أعرفُ مِمَّا أُضيفَ إلى ما فيهِ الألفُ واللامُ .

ومِمَّنْ نسبَ إليه ذلكَ الثمانينيُّ ، والأنباريُّ ، والعكبريُّ ، وابنُ يعيشَ، والرضيُّ ، وابن القواس (٢٤٤) .

وقدْ ضعَّفَ أبو البقاءِ وابنُ يعيشَ هذا الاستدلالَ بأنَّ ذلكَ راجعٌ إلى تعرّفِه عندَ المتكلِّمِ ، فأمَّا السامعُ فلا عِلْمَ له بما في نفسِ المتكلِّمِ ، ولا يُعلمُ ما في قلبِ الناطقِ بـ (هذا) ، وإنَّما يُعرفُ المشارُ إليه بالإقبالِ عليهِ ، وهوَ شيءٌ غيرُ الاسمِ ، ويدلُّ عليهِ أنَّ اسمَ الإشارةِ يُصغَّرُ ويُثنَّى ويُجمعُ ولا يفتقرُ إلى تقدمِ ذكرٍ ، فهوَ في ذلكَ كالمظهرِ المحضِ (٢٤٥) .

ونسبتْ إليهِ طائفةٌ أخرى ما نُسِبَ إلى الكوفيينَ مِنَ القولِ بأنَّ أسماءَ الإشارةِ أعرفُ مِنَ الأعلامِ ؛ لأنَّها تتعرَّفُ بشيئينِ ، بالعينِ والقلبِ، والأعلامُ تتعرَّفُ بالقلبِ لا غيرُ. وما تعرَّفَ مِنْ وجهينِ أعرفُ مِمَّا تعرَّفَ مِنْ وجهٍ واحدٍ. ولأنَّه لا يقبلُ التنكيرَ مطلقاً ، بخلافِ المضمرِ والعَلَمِ نحو: ربَّه رجلاً ، ومررتُ بزيدٍ وزيدٍ آخرَ ، ولأنَّه يُقدَّمُ على العَلَمِ نحو : هذا زيدٌ ، وما ذاكَ إلاَّ لقوَّةِ تعريفِه (٢٤٦) .

ومِمَّنْ نسبَ إليه ذلكَ ابنُ بابشاذ ، والدينوريُّ ، والكيشيُّ ، وابنُ عقيلٍ (٢٤٧) .

وأُجيبَ بأنَّ هذا لا يوجبُ له المزيَّةَ على العَلَمِ ؛ فإنَّ لزومَ الشيءِ معنًى لا يُوجبُ له مزيَّةً على ما له ذلكَ المعنى دونَ لزومٍ ، بَلْ قَدْ تثبتُ المزيَّةُ لغيرِ ذي اللزومِ كما ثبتَ لـ (نقيضِكَ) مزيَّةٌ على (غيرِك) ، فتعرَّفَ بالإضافةِ مع عدمِ لزومِه لها ، ولَمْ يتعرَّفْ (غيرُك) بها معَ لزومِه لها (٢٤٨) .

قلتُ : على طولِ بحثي في " الأصولِ " لأبي بكرٍ لَمْ أقفْ على ما

يدلُّ على قولـه بتقديمِ اسمِ الإشـارةِ علـى بقيَّةِ المعـارفِ ، ولا علـى تقديمِه علـى العلَمِ خاصَّةً ، ولـوْ أنِّـي أخذتُ بترتيبِها عنـدَه كمـا أوردَهـا لقلتُ إنَّ أعرفَ المعارفِ عندَه الضميرُ ثُمَّ اسمُ الإشـارةِ ثُمَّ العلَمُ ثُمَّ ذو الأداةِ ، ثُمَّ ما أُضيفَ إليهنَّ ؛ لأنَّـه قـالَ : " والمعرفـةُ خمسـةُ أشـياءَ : الاسمُ المكنـيُّ ، والمبهمُ ، والعَلَمُ ، وما فيه الألفُ واللامُ ، وما أُضيفَ إليهنَّ " (٢٤٩) .
فلوْ كانَ المبهمُ أعرفَ المعارفِ لذكَرَه أوَّلاً .

بَلْ إنَّه قدْ ذكرَ العلَمَ قبلَ اسمِ الإشارةِ في موطنٍ آخرَ مِنَ الكتابِ إذْ قالَ: " الأسماءُ المعارفِ خمسة : العَلَمُ الخاصُّ ، والمضافُ إلى المعرفةِ ، والألفُ واللامُ ، والأسماءُ المبهمةُ ، والإضمارُ " (٢٥٠) .
فكلٌّ مِنَ النصَّينِ لا يُقوِّي ما نُسبَ إليه أوَّلاً مِنَ القولِ بتقديمِ اسمِ الإشارةِ على بقيَّةِ المعارفِ ، ولا القولِ ثانياً بتقديمِه على العَلَمِ خاصَّةً .

ترتيبُ المعارفِ عندَ ابنِ كيسانَ :

ذهبَ ابنُ كيسانَ ـ فيما نسبَ إليه ابنُ مالكٍ ـ إلى أنَّ ذا الأداةِ أعرفُ مِنَ الموصولِ ، مستدلاً لمذهبِه بأنَّ ذا الأداةِ يُوصفُ بالموصولِ كقولـه تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الكِتَابَ الذي جَاءَ بِهِ مُوسَى ﴾ (٢٥١) ، والموصوفُ بهِ إمَّا مساوياً وإمَّا دونَ الموصوفِ ، ولا قائلَ بالمساواةِ ، فثبتَ كونُ (الذي) أقلَّ تعريفاً مِنَ (الكتابِ) (٢٥٢) .

وأجابَ ابنُ مالكٍ عنْ ذلكَ بقولـه : لا نُسلِّمُ كونَ (الذي) في الآيةِ صفةً ، بلْ هوَ بدلٌ أو مقطوعٌ على إضمارِ فعلٍ ناصبٍ ، أو مبتدأ ، وعلى تقديرِ كونِ (الذي) صفةً فـ (الكتاب) عَلَمٌ بالغَلَبةِ ؛ لأنَّ المعنيِّينَ بالخطابِ بنو إسرائيلَ ، وقدْ غَلَبَ استعمالُه عندَهم مراداً بهِ التوراةُ فأُلحِقَ في عرفِهم بالأعلامِ ، فلا يلزمُ مِنْ وصفِه بـ (الذي) جوازُ وصفِ غيرِه ممَّا لَمْ يُلحقْ بالأعلامِ (٢٥٣) .

وأوردَ الصبَّانُ جواباً آخرَ ، هوَ جَعْلُ الآيةِ على تقديرِ وصفيَّةِ (الذي) ، والممتنعُ هوَ أعرفيَّةُ الموصولِ مِنَ المعرَّفِ بـ (أل) لا تساويهما الذي ذهبَ إليه المصنِّفُ ، وحينئذٍ فلا تدلُّ الآيةُ على أعرفيَّةِ المحلَّى (٢٥٤) .

وإنَّما تأوَّلَ ابنُ مالكٍ الآيةَ على البدلِ وغيره ؛ لأنَّه ثبتَ في النسخةِ

التـي شَرَحَها أنَّ الموصـولَ أعرفُ مِنْ ذي الأداةِ ، وإذا كـانَ أعرفَ فلا يجوزُ أنْ يكونَ نعتاً لذي الأداةِ ؛ لئلا يكونَ النعتُ أعرفَ مِنَ المنعوتِ، وهوَ لا يجوزُ، إنَّما يجوزُ أنْ يكونَ مساوياً ، أوْ أقلَّ منهُ تعريفاً (٢٥٥) .

وفي جوابِه هذا تسليمٌ أنَّه لا قائلَ بالمساواةِ بينَ الموصولِ وذي الأداةِ، وهوَ غيرُ صحيحٍ ، بل إنَّ المصنِّفَ قدْ قالَ بها في أكثرِ النسخِ . لذا أشارَ أبو حيَّانَ إلى اضطرابِ ابنِ مالكٍ في ذلكَ حسبَ نسخِ " التسهيلِ " مصحِّحاً النسخةَ المشتملةَ على قولِ ابنِ كيسانَ إنَّ الموصولَ وذا الأداةِ في رتبةٍ واحدةٍ. وفي بعضِ نسخِه التي شَرَحَها أنَّ ذا الأداةِ بعدَ الموصولِ . وسيأتي قريباً تحقيقُ هذا عندَ الحديثِ عنْ ترتيبِ المعارفِ عندَ ابنِ مالكٍ .

فصارتِ المذاهبُ ثلاثةً : الأوَّل : أنَّهما سواءٌ . الثاني : أنَّ الموصولَ أعرفُ مِنْ ذي الأداةِ . الثالثَ : أنَّ ذا الأداةِ أعرفُ مِنَ الموصولِ (٢٥٦) .

ترتيبُ المعارفِ عندَ السيرافيِّ :

يرى أبو سعيدٍ السيرافيُّ أنَّ أعرفَ المعارفِ الاسمُ العَلَمُ ؛ لأنَّـه فـي أوَّلِ وضعِه لا يكونُ لـه مشاركٌ ، وإنَّما تقعُ الشركةُ فيهِ عارضةً فلا أثرَ لـها، ثُمَّ المضمرُ ، ثُمَ المبهمُ ، ثُمَ ما فيه الألفُ واللامُ ، ثُمَّ ما أضيفَ إلى أحدِ هذه المعارفِ . وما أُضيفَ إلى العَلَمِ أعرفُ مِمَّا أُضيفَ إلى المضمرِ ، وما أُضيفَ إلى المضمرِ أعرفُ مما أُضيفَ إلى المبهمِ ، وما أُضيفَ إلى المبهمِ أعرفُ مِمَّا أُضيفَ إلى ما فيه الألفُ واللامُ . هكذا نسبَ إليه الثمانينيُّ ، وأبو البركاتِ الأنباريُّ ، وابنُ يعيشَ ، والكيشيُّ ، وابنُ القوَّاس (٢٥٧) .

ومِمَّا احتُجَّ به لتقديمِ العَلَمِ على غيرِه أنَّ سبقَ الفهمِ إلى مدلولِ العَلَمِ أكثرُ مِنْ سبقِه إلى مدلولِ غيرِه ؛ لعدمِ توقُّفِه على شيءٍ آخرَ (٢٥٨)

قلتُ : وتلمَّستُ ذلكَ في مواضعِه مِنْ شرحِ الكتابِ فلمْ أقفْ على شيءٍ.

ونسَبَ ابنُ القوَّاسِ هذا القولَ في ترتيبِ المعارفِ إلى ابنِ معطٍ (٢٥٩) . واختارَه أبو حيَّانَ ، محتجًّا بأنَّ العلَمَ جزئيٌّ وضْعاً واستعمالاً

، وباقيَ المعارفِ كليَّاتٌ وضْعاً جزئياتٌ استعمالاً ؛ فكلُّ متكلّمٍ يصلحُ لـه أنْ يعبِّرَ عَنْ نفسِه بــ (أنـا) ، وكُلُّ مخاطَـبٍ يصلحُ أنْ يُعبَّرَ عنـه بــ (أنتَ) ، وكُلُّ غائبٍ يصلحُ أنْ يُعبَّرَ عنه بـ (هُوَ) ، فهذِهِ كُليَّاتٌ لا يختصُّ بها بعضٌ دونَ بعضٍ ، لكنَّها إذا استُعملتْ صارتْ جزئيَّةً، ولَمْ يشركْه أحدٌ فيما أُسندَ إليهِ . وكذلِكَ اسمُ الإشارةِ وُضِعَ صالحاً لكلِّ مَنْ يُشارُ إليهِ ، فيُشارُ بـ (هذا) لكلِّ قريبٍ ، وبـ(هذِي) لكلِّ قريبةٍ ، فإذا استُعملَ في واحدٍ ، فقيلَ ـ مثلاً ـ : هذا قائمٌ ، لَمْ يَشْرَكْهُ في القيامِ المسندِ إليهِ أحدٌ . وكذا (أل) هيَ صالحةٌ لأنْ يُعرَّفَ بها ، فإذا استُعملتْ في واحدٍ نكرةٍ عرَّفَتْه ، وقَصَرَتْه على شيءٍ بعينِه (٢٦٠) .

قلتُ : وهذا أحسنُ ممَّا ذُكرَ سابقاً مِنَ كونِ العَلَمِ في أوَّلِ وضعِه لا مشاركَ لـه، وإنَّما تقعُ الشركةُ فيهِ عارضةً فلا أثرَ لـها ؛ إذْ كيفَ يكونُ الاشتراكُ لا أثرَ لـه؟ والمعرفةُ إنَّما تكونُ بالنسبةِ للمخاطَبِ ؟ فإذا كانَ الاشتراكُ قائماً فلا تعريفَ إذْ ذاكَ . كما أنَّ العَلَمَ يُنكَّرُ بعدَ تعريفِه، وغيرُه مِنَ المعارفِ الأصليَّةِ لا يُنكَّرُ ، مَعَ اعترافِ بعضِ النحويينَ بضعفِ التعريفِ في العَلَمِ لوصفِه ، والضمائرُ لا تُوصَفُ (٢٦١) .

ترتيبُ المعارفِ عندَ الفارسيِّ :

ذهبَ أبو عليٍّ الفارسيُّ إلى أنَّ الضميرَ أعرفُ المعارفِ ، كما قالَ الجمهورُ . ثُمَّ العَلَمَ بعدَه ، ثُمَّ المعرَّفَ بالألفِ واللامِ ، ثُمَّ اسمَ الإشارةِ .
قدَّمَ المعرَّفَ بالألفِ واللامِ على أسماءِ الإشارةِ ، محتجًّا بأنَّ ذا الأداةِ اسمٌ معهودٌ مِنْ جنسٍ ، فهوَ بمنزلةِ العَلَمِ ، وإنْ كانَ العَلَمُ أخصَّ مِنْه .
وأمَّا اسمُ الإشارةِ فلا يُعلمُ بِهِ جِنْسٌ مِنْ جِنْسٍ كما علمتَ بذي الأداةِ ، فهوَ أشدُّ إبهاماً ؛ إذْ لو قلتَ : (هذا) وبينَ يديْكَ أشياءُ كثيرةٌ تشتركُ في الإشارةِ لَمْ يُعلمْ مَنْ تشيرُ إليهِ إلاَّ بتخصيصٍ آخرَ.
لكنْ يَردُ على أبي عليٍّ وصْفُ الأعمِّ بالأخصِّ ؛ لأنَّ مِنْ شرطِهِمْ أنْ يكونَ الموصوفُ بهِ أعمَّ مِنَ الموصوفِ ، وما عُرِّفَ بالألفِ واللامِ يُوصفُ بها اسمُ الإشارةِ ، ولا يُوصَفُ باسمِ الإشارةِ ما فيهِ الألفُ واللامُ .

وأجابَ عنْ ذلكَ أبو عليٍّ بأنَّ هذا لا يلزمُ ، مِنْ جهةِ أنَّ المعرَّفَ

بـ (أل) واسمَ الإشـارةِ بمنزلـةِ اسمٍ واحدٍ ، فـإذا قلـتَ : (مـررتُ بهـذا الرجلِ) فقدْ عُرِفَ ما عُرِفَ بقولِكَ : : (مررتُ بالرجلِ) . فلمَّا لَمْ يكنْ فيهِ فائدةٌ على (هذا) جازَ أنْ يُوصَفَ بـهِ ؛ إذْ ليسَ فيهِ ما في الوصفِ من التبيين والتخصيص.

ويَرِدُ عليـهِ ـ أيضاً ـ عدمُ جوازِ (مررتُ بهذا الظريفِ). وأجابَ ـ أيضاً ـ بجوازِ ذلِكَ على الاتساع؛ كأنَّه لمَّا قـالَ : (مـررتُ بهـذا الظريـفِ) عُلِمَ أنَّه أرادَ بـ (هذا) : (الرجل الظريف) فحذفَ (الرجل) لمَّا كـانَ فـي الكلامِ مِنَ الدلالةِ عليهِ (٢٦٢) .

قلتُ : وفي قولِ أبي علي : " فإذا قلتَ : (مررتُ بهذا الرجلِ) فقدْ عُرِفَ مـا عُرِفَ بقولِكَ : : (مـررتُ بالرجلِ) ... " نظـرٌ مِنْ جهتـينِ ؛ الأولى : مِنْ حيثُ الصناعةُ النحويَّةُ والإعرابُ ، وهذا ظـاهرٌ . والأخـرى مِنْ حيثُ المعنـى ؛ إذِ المفهومُ مِنْ قولِكَ : (مـررتُ بالرجلِ) أنَّ الرجلَ غيرُ حاضرٍ ، بخلافِ قولِكَ : (مررتُ بهذا الرجلِ) فإنَّه يتعيَّنُ حضورُه بالإشارةِ إليه . واللهُ أعلمُ .

ترتيبُ المعارفِ عندَ الصَّيمريِّ :

مِنَ العلماءِ مَنْ نَسَبَ إلى أبي عبدِ اللـه الصيمريِّ القولَ بـأنَّ أعرفَ المعـارفِ الأعـلامُ كـأبي حيَّـانَ ، والـدمامينيِّ ، والـسيوطيِّ ، والدلائيِّ (٢٦٣) .

والـصحيحُ أنَّ رأيَـه علـى خـلافِ مـا قـالوا ، وإنَّمـا هـذا تعـدادٌ منـه لأنواعِ المعارفِ في بابِ المعرفـةِ والنكرةِ ، فاستنتجَ منـه أبـو حيَّانَ ومَنْ تبعَه أنَّ هذا هوَ ترتيبُها عندَه .

ورأيُه صريحٌ بأنَّ المضمرَ أعرفُ المعارفِ وأخصُّها ، وليسَ أدلَّ على ذلكَ مِنْ قولـه في بابِ الصفاتِ : " والمضمرُ لا يُوصفُ ، ولا يوصفُ بِهِ ... وأمَّا تَرْكُ الصِّفةِ بِهِ ؛ فلأنَّه أخَصُّ الأسماءِ ، وحقُّ الصِّفةِ أنْ يكونَ تعريفُها أقلَّ مِنْ تعريفِ الموصوفِ ؛ لأنَّ المتكلِّمَ يجبُ أنْ يذكرَ للمخاطَبِ أخَصَّ الأسماءِ وأعرفَها، فإنْ عَرَفَه استغنى عَنْ الوصفِ ، وإنْ لَمْ يعرفْه وصَفَه بصفةٍ تبينُ عنه . فلمَّا كانَ المضمرُ أخَصَّ الأسماءِ وأعرفَها لَمْ يجزْ أنْ يكونَ تابعاً لما هوَ أنقصُ منه في التعريفِ . والاسمُ

العَلَمُ بعدَ المضمرِ أخَصُّ " (٢٦٤) .

قلتُ : وهذا هوَ المنطقُ الطبعيُّ في المسألةِ ؛ فإنَّ الصِّفة إذا كانتْ أقلَّ مِنَ الموصوفِ لَمْ تدعُ الحاجةُ إليها ، وغايةُ ما يمكنُ قولُه هُنا هُوَ تضافُرُ التعريفِ ؛ سواءٌ تقدَّمَ الأعرفُ أوْ تأخَّرَ فيما بينَ الصِّفةِ والموصوفِ .

المبحثُ السادسُ

ترتيبُ ابنِ مالكٍ القائمُ على المزجِ بين الضميرِ والعَلَمِ

ذهبَ ابنُ مالكٍ في التسهيلِ إلى أنَّ ضميرَ المتكلِّمِ أمكنُ في التعريفِ مِنْ ضميرِ المخاطَبِ ؛ لأنَّه يدلُّ على المرادِ بنفسِه ، وبمشاهدةِ مدلولِه ، وبعدمِ صلاحيَّتِه لغيرِه ، وبتميُّزِ صورتِه ، ثُمَّ ضميرَ المخاطَبِ ؛ لأنَّه يدلُّ على المرادِ بنفسِه وبمواجهةِ مدلولِه .

وهوَ متَّفقٌ في هذا مع سائرِ النحويينَ ، لكنَّه خالفَهم في تقديمِه العلَمَ على ضميرِ الغائبِ السالمِ مِنْ إبهامٍ ، نحو : (زيدٌ رأيتُه) ، فلوْ تقدَّمَ اسمانِ وأكثرُ نحوُ : (قامَ زيدٌ وعمروٌ كلمتُه) لتطرَّقَ إليه الإبهامُ ونَقَصَ تمكُّنُه في التعريفِ (٢٦٥) . ثُمَّ المشارَ بِهِ والمنادَى ، وهما متقاربانِ . ثُمَّ الموصولَ ، وهوَ بحسبِ صلتِه ، فيكمُلُ تعريفُه بكمالِ وضوحِها ، وينقصُ بنقصانِها ، والمعرَّفَ بالأداةِ . والمعرَّفُ بالإضافةِ بحسبِ المضافِ إليه (٢٦٦) .

وانتقدَه أبو حيَّانَ قائلاً : " لا أعلمُ أحداً ذهبَ إلى هذا التفصيلِ في المضمرِ ، فجعَلَ العلَمَ أعرفَ مِنْ ضميرِ الغائبِ ، إلاَّ هذا الرجلَ . والذينَ ذكروا أنَّ أعرفَ المعارفِ هو المضمرُ ، قالوه على الإطلاقِ ، ثُمَّ يليهِ العلَمُ " (٢٦٧) .

وقَدْ جعلَ ابنُ مالكٍ ـ في التسهيلِ ـ الموصولَ والمعرَّفَ بـ (أل) في رتبةٍ واحدةٍ ، وكأنَّه رأى أنَّ التعريفَ فيهما بالعهدِ ، والعهدُ موجودٌ في الصِّلَةِ كما أنَّه موجودٌ في (أل) . وحقُّه ـ إذنْ ـ أنْ يقولَ ـ كما ذكرَ الدمامينيُّ ـ : ذو الأداةِ العهديَّةِ (٢٦٨) . أوْ أنَّه نظرَ إلى اشتراكِهما ، مِنْ حيثُ إنَّ الصِّلَةَ توضِّحُ الموصولَ ، كما أنَّ الأداةَ توضِّحُ ما دخلتْ عليه. وثبتَ في بعضِ نسخِ التسهيلِ : (ثُمَّ ذو الأداةِ) فجعلَ ذا الأداةِ في التعريفِ بعدَ الموصولِ (٢٦٩) .

وهذا هوَ الذي أميلُ إليهِ في مذهبِ ابنِ مالكٍ ؛ لأنَّه ـ رحمهُ اللهُ ـ قَدْ صنَّفَ (التسهيلَ) تسهيلاً وتكميلاً لكتابِه (الفوائدِ النحويَّةِ والمقاصدِ المحويَّةِ) ، ثُمَّ أعادَ النظرَ في (التسهيلِ) نفسِهِ ، ثُمَّ شرحَ ما تيسَّرَ لَهُ مِنَ (التسهيلِ) . والذي في الشرحِ أنَّ المعرَّفَ بالأداةِ بعدَ الاسمِ

الموصول .

كما جَعَلَ اسمَ الإشارةِ والمنادَى في رتبةٍ واحدةٍ ؛ لأنَّ كلاً منهما تعريفُه بالقصدِ على رأيِهِ ، حيثُ ثبتَ في بعضِ النسخِ مِنَ التسهيلِ ـ بعدَ قولِه : والمنادَى ـ ما نصُّه : " وتعريفُه بالقصدِ ، لا بحرفِ التعريفِ منويًّا ، خلافاً لبعضِهِمْ " (٢٧٠) .

وذكرَ ابنُ مالكٍ أنَّه قدْ يعرِضُ للمفُوقِ ما يجعلُه مساوياً ، أو فائقاً ، كَما لوْ شُهِرَ شخصٌ بزيدٍ وبالخيَّاطِ ، ففي هذهِ الصورةِ يستوي ذو (أل) والعلمُ في التعريفِ (٢٧١) . وكقولِكَ لرجليْنِ أتَياكَ دونَ ثالثٍ : لكَ مِنِّي محبَّةٌ، بَلْ لكَ ، فإنَّهما لا يعرفانِ مَنْ أردتَ بمجردِ هذا اللفظِ ما لَمْ يُعْضَدِ اللفظُ بمواجهةٍ أوْ نحوِ ذلكَ ، بخلافِ قولِه : للكبيرِ منكما محبَّةٌ ، بَلْ للصغيرِ ، أو بالعكسِ . أوْ يقولُ : للذي سبقَ منكما محبَّةٌ بَلْ للذي تأخرَ ؛ فإنَّهما لا يشكَّانِ في مرادِه بالأولِ والثاني ، فالمعرَّفِ بالأداةِ والموصولُ هنا قدْ فاقا في الوضوحِ ضميرَ المخاطَبِ (٢٧٢) .

وقدْ يعرِضُ ـ أيضاً ـ للعَلَمِ ما يجعلُه أعرفَ مِنْ ضميرِ المتكلِّمِ ، كقولِكَ لِمَنْ طَرَقَ البابَ : مَنْ أنتَ ؟ فقالَ : أنا ؛ فهوَ ملتبسٌ ، بخلافِ ما إذا ذكرَ اسمَه الذي يُعرفُ بِهِ فقالَ : أنا فلانٌ . ومنه قولُه تعالى : ﴿ أَنَا يُوسُفُ ﴾ (٢٧٣) ، فالبيانُ لَمْ يُستفدْ بـ (أنا) بَلْ بالعَلَمِ بعدَه . فصارَ العَلَمُ بهذا المعنى أعرفَ مِنْ ضميرِ المتكلِّمِ (٢٧٤) .

ويعرِضُ للموصولِ ـ أيضاً ـ مثلُ الذي عَرَضَ للعَلَمِ ،كقولِ مَنْ شُهِرَ بفعلٍ لا شركةَ فيهِ لِمَنْ قالَ : مَنْ أنتَ ؟ : أنا الذي فَعَلَ كذا . ومِنْ هذا القبيلِ : سَلامُ اللهِ على مَنْ أُنزِلَ عليهِ القرآنُ ، وسَلامٌ على مَنْ سَجَدَتْ لَه الملائكةُ ؛ فإنَّ الموصولَ فيهما بمنزلةِ الاسمِ العَلَمِ . وقولُ العربِ : وامَنْ حفرَ بئرَ زمزماه ؛ لأنَّه مثلُ : واعبدَ المطَّلباه (٢٧٥) .

وقولُ ابنِ مالكٍ : والمضافُ بحسبِ المضافِ إليهِ . يعني أنَّ المضافَ يكتسي التعريفَ مِنَ المضافِ إليهِ ، فيصيُر مثلَه في التعريفِ . فجعلَ المضافَ إلى واحدٍ منها في مرتبتِه مطلقاً .

ونُسبَ هذا إلى المبردِ (٢٧٦) . كما نُسبَ إليهِ القولُ بأنَّ المضافَ دونَ المضافِ إليه مطلقاً (٢٧٧) .

ورُدَّ جعلُه المضافَ بحسبِ المضافِ إليه بأنَّه ليسَ على إطلاقِه ؛

فإنَّ المضافَ في رتبةِ المضافِ إليه إلاَّ المضافَ إلى المضمرِ فإنَّه في رتبةِ العَلَمِ ؛ لئلا يكونَ مساوياً للمضمرِ في التعريفِ والغَرَضِ ، ولئلاَّ يلزمَ أعرفيَّةُ الصِّفةِ على الموصوفِ في نحوِ (مررتُ بزيدٍ أخيكَ) . هذا على المختارِ مِنَ المذاهبِ في أنَّ أعرفَ المعارفِ المضمرُ ، والمضافُ إلى المضمرِ ، وليسَ بعدَ المضمرِ رتبةٌ تليهِ إلا رتبةُ العَلَمِ ، فقالوا : هوَ في رتبةِ العَلَمِ في التعريفِ ، وهذا مذهبُ سيبويهِ (٢٧٨) .

ونَسَبَ الرضيُّ إلى ابنِ مالكٍ قولَه : إنَّ أعرفَها ضميرُ المتكلِّمِ ثُمَّ يأتي بعدَ ذلكَ كلٌّ مِنَ العَلَمِ الخاصِّ وضميرِ المخاطَبِ في درجةٍ واحدةٍ، ثُمَّ ضميرُ الغائبِ السالِمُ مِنْ الإبهامِ ... إلخ (٢٧٩) .

والصحيحُ ما ذكرتُه عنه مِنْ التسهيلِ وشرحِه .

ولعلَّ المتأمِّلَ لهذا التقسيمِ القائمِ على المزجِ بينَ الضميرِ بأنواعِه والعلَمِ يدرُكُ أنَّ ما ذهبَ إليه ابنُ مالكٍ ـ رحمَه اللهُ ـ غيرُ مسلَّمٍ على إطلاقِه؛ إذ إنَّ ضميرَ الغائبِ معرفةٌ مِنْ ناحيتيْنِ : الأولى : أنَّ المقصودَ بالدلالةِ عليه قدْ مرَّ ذكرُه ، والأخرى : أنَّ الضميرَ قدْ ذُكِرَ مرةً أخرى فكأنَّه عُرِّفَ بشكلٍ مؤكَّدٍ ، ومِنَ المعروفِ أنَّ الضميرَ كنايةٌ عنِ الاسمِ الظاهرِ ، فكأنَّ المتحدثَ عنه قدْ ذكرَ الاسمَ ، ثُمَّ أكَّدَ القصدَ منه بالضميرِ ، أمَّا العلَمُ فمعرفةٌ بلفظِه فقط ، وهو معرَّفٌ مِنْ ناحيةٍ واحدةٍ ، أيْ بذكرِه فقط ، إضافةً إلى ما ذكرَه بعضُ النحويينَ مِنْ وجودِ ضعْفِ التعريفِ فيه (٢٨٠) .

وبعدُ :

فإنَّ فائدةَ القياسِ على هذا في ترتيبِ المعارفِ تظهرُ في بابِ الصِّفاتِ ؛ فالأخصُّ يُوصَفُ بالأعمِّ ، ويُوصَفُ بِمَا كانَ مثلَه . وما كانَ معرفةً بالألفِ واللامِ والأسماءُ المبهمةُ فهوَ أخصُّ مِمَّا أُضيفَ إلى المعرِّفِ بالألفِ واللامِ ، فلا ينبغي على هذا القياسِ أنْ يُقالَ : رأيتُ غُلامَ الرجلِ الظريفَ إلاَّ على البدلِ .

أمَّا وصفُه بِمَا كانَ مثلَه فكقولِكَ : مررتُ بالرجلِ الظريفِ ؛ فليسَ الظريفُ بأعمَّ مِنَ الرجلِ ، لكنَّه مثلُه ، فإذا قلتَ : مررتُ بزيدٍ الظريفِ فقدْ وصفتَه بِمَا هوَ أعمُّ مِنْه ، فالصِّفةُ تكونُ على نحويْنِ : تكونُ أعمَّ مِنَ

الموصوفِ ، وتكونُ مثلَ الموصوفِ ، ولا تكونُ أخصَّ مِنَ الموصوفِ ، ولذلِكَ قالَ سيبويهِ : والمضافُ إلى المعرفةِ يُوصفُ بِمَا أُضيفَ كإضافتِه ، أيْ بِمَا هوَ مساوٍ لـه ، وبالألفِ واللام ، أيْ : بِما هوَ أعمُّ مِنْه .

وما كانَ معرفةً بالألفِ واللامِ فهوَ أخصُّ ممَّا أُضيفَ إلى الألفِ واللامِ؛ لأنَّ ما أُضيفَ إلى الألفِ واللامِ إنَّما يُعرفُ ويُخصَّصُ مِنْ حيثُ يُعرفُ ما فيهِ الألفُ واللامُ ، وليسَ أحدُهما بأخصَّ مِنَ الآخرِ ، لأنَّ الألفَ واللامَ عرَّفتْهما جميعاً ، فهما متساويانِ ، فلذلكَ تقولُ : رأيتُ غلامَ الرجلِ الظريفَ ، فيكونُ كقولِكَ : رأيتُ الرجلَ الظريفَ ، لا تَرَى بينَهما فرقاً ، وكذلِكَ : نِعْمَ الرجلُ فلانٌ ، ونِعْمَ أخو الرجلِ فلانٌ ، فما أضفتَه إلى ما فيهِ الألفُ واللامُ فهوَ بمنزلةِ ما فيهِ الألفُ واللامُ(٢٨١).

وفي كلِّ هذا خلافاتٌ وتفصيلاتٌ أعرضتُ عنها خشيةَ الإطالةِ ، وخوفاً مِنَ الخروجِ عَنِ الموضوعِ الأصليِّ .

المبحثُ السابعُ

علاماتُ النَّكرةِ

ذكرَ النحويونَ جملةَ مِنَ العلاماتِ والقرائنِ التركيبيَّةِ التي يُستدلُّ بها على تنكيرِ الاسمِ (٢٨٢) . ومِنْ هذه العلاماتِ :

أولاً : صلاحيَّةُ دُخولِ (رُبَّ) عليها ؛ ظاهرةً أو مقدَّرةً كقولِكَ : رُبَّ رجلٍ ، ورُبَّ فرسٍ ، ولا تقولُ : ربَّ هذا ، ولا ربَّ غلامِكَ .

ثانياً : قبولـها الألفَ واللامَ مؤثِّرةً فيها ، أو وقوعُها موقعَ ما يقبلـها مؤثِّرةً، كالرجلِ ؛ لأنَّ الاسمَ لو كانَ معرفةً لَمْ تدخلْ عليه الألفُ واللامُ . ونحوُ (مَنْ) و (ما) إذا كانتا نكرتينِ ، فإنَّهما لا يقبلانِ الألفَ واللامَ ، لكنَّهما واقعانِ موقعَ ما يقبلـهما .

ثالثاً : أنْ تقبلَ التثنيَة والجمعَ بلفظِها مِنْ غَيرِ إدخالِ ألفٍ ولامٍ ، نحوُ : زيدانِ وزيدونَ ، فهذا وما أشبهَهُ نكرةٌ لزوالِ العلميَّةِ منه .

رابعاً : دُخولُ (مِنْ) الدالـةِ علـى استغراقِ الجنسِ ، نحـوُ : ما جاءني مِنْ رجلٍ (٢٨٣) .

خامساً : إضافةُ (كُلّ) إلى الاسمِ مفرداً ، كقولِك : كلُّ درهمٍ لـي، والأصلُ : كُلُّ الدراهمِ ؛ لأنَّ الغرضَ عُمومُ الأفرادِ ، فعُدِلَ عَنْ الجمعِ المعرَّفِ إلى الواحدِ المنكَّرِ تخفيفاً .

سادساً : نَصْبُ الاسمِ على الحالِ أوِ التمييزِ .

سابعاً : أنْ يكونَ اسماً لـ (لا) النَّافيةِ للجنسِ ، أو خبراً لـها ، نحوُ : لا رجلَ حاضرٌ .

ثامناً : دُخولُ (كَمْ) الخبريةِ إليه أوِ الاستفهاميَّةِ ، نحوُ : كَمْ كتابٍ لي ، وكَمْ كتاباً عندَكَ ؟؛ لأنَّ ما بعدَها في البابيْنِ تمييزٌ ، والتمييزُ نكرةٌ .

تاسعاً : وجودُ التنوينِ الدالِّ على شِدَّةِ التمكُّنِ .

المبحثُ الثامنُ

أنكرُ النَّكراتِ :

كما أنَّ المعارفَ بعضُها أعرفُ مِنْ بعضٍ فكذلكَ النَّكراتُ ، بعضُها أنكرُ مِنْ بعضٍ . فالنَّكرةُ تترتَّبُ فيكونُ بعضُها أخصَّ مِنْ بعضٍ ، وبعضُها أعَمَّ مِنْ بعضٍ .

وكلَّما كثُرتِ المسمياتُ التي يقعُ عليها لفظُ النَّكرةِ ، وبَعُدَتْ مِنَ المعرفةِ كانتْ أشدَّ في التنكيرِ (٢٨٤) .

وقدْ خاضَ أئمَّةُ العربيةِ بعدَ سيبويهِ ، وقدَّموا آراءَهم في هذا المقامِ باعتبارِ العمومِ والخصوصِ (٢٨٥) في شبهِ نظامٍ مقيَّدٍ بقوَّةِ التنكيرِ وضعفِه بالتقليصِ ، والتوجُّهِ نحوَ دائرةِ التعريفِ (٢٨٦) .

لكنَّهم لمْ يتَّفقوا على رأيٍ واحدٍ في ترتيبِ هذه النَّكِراتِ ، معَ دورانِهم في قضيَّةِ العمومِ والخصوصِ حولَ قاعدةٍ منطقيَّةٍ منتظمةٍ عبَّرَ عنها الثمانينيُّ في شرحِه للَّمَعِ قائلاً : " وإنَّما يُقالُ في الشيئين : هذا أخصُّ مِنْ هذا إذا صَلَحَ أنْ يدخلَ تحتَه . وهذا أعَمُّ مِنْ هذا إذا كانَ مشتملاً عليهِ وعلى غيرِه . وإذا أردتَ أنْ تعتبرَ الخصوصَ مِنَ العُمومِ فانظرْ إلى أحدِ الشيئين يدخلُ في معنى الآخرِ ، فتسمِّي الداخلَ أخصَّ ، والمدخولَ فيه أعمَّ، كدُخولِ رجلٍ في إنسانٍ ، وإنسانٍ في حيوانٍ ، وحيوانٍ في جسمٍ ، وجسمٍ في مُحدَثٍ ، ومُحدَثٍ في موجودٍ ، وموجودٍ في شيءٍ " (٢٨٧) .

وقالَ ابنُ عصفورٍ : " فالذي يُعلمُ بِهِ أنَّ الشيءَ أخصُّ مِنْ غيرِه هو أن يكونَ داخلاً تحتَ غيرِه ، ولا يدخلُ غيرُه تحتَه " (٢٨٨) .

ولنا أنْ نعتبرَ الخاصَّ والعامَّ بطريقةٍ أخرى ، فننظرَ أيُّ الشيئين ينقسمُ، فنُسمِّي كُلَّ قسمٍ مِنْ أقسامِه أخصَّ مِنْ جملتِه ، ونُسمِّي المنقسمَ أعمَّ مِنْ كُلِّ قسمٍ مِنْ أقسامِه (٢٨٩) .

والنكرةُ ـ بعامَّةٍ ـ لها دِلالةُ العُمومِ والشيوعِ ، غيرَ أنَّ بعضَ الكلماتِ أكثرُ عموماً ؛ لأنَّها أكثرُ شيوعاً ، حتى لو أُضيفتْ إلى معرفةٍ كـ

(مِثل) و(غير) الموغلتين في الإبهامِ ، وكلمةِ (شيء) التي لا تدلُّ على معنًى محدَّدِ المعالِمِ (٢٩٠) .

والملحوظُ أنَّ النحويينَ قَدْ قسَّموا النكراتِ بحسبِ كاملِ التوغُّلِ في سِمَةِ التنكيرِ ، وتدرَّجوا إلى ناقِصِها . وتتراوحُ درجاتُ التخصيصِ فيها عندَهمْ مِنْ واحدٍ إلى عشرِ مراتبَ أو أكثرَ . وهذه الدرجاتُ في التخصيصِ نابعةٌ مِنْ معنى الاسمِ ومدى سعةِ مدلولـه أو ضيقِه . كما أن المعنى اللغويَّ نفسَه يتراوحُ بينَ الإبهامِ الشديدِ ودرجاتٍ متنوعةٍ مِنَ التخصيصِ .على أنَّ هذه العلاماتِ والقرائنَ النحويةَ تحدثُ في التركيبِ والإعرابِ ، وتقومُ على مفهومِ الانتقالِ والتدرُّجِ بالاسمِ مِنَ الشائعِ في الأمَّةِ ، وهوَ التامُّ في التنكيرِ إلى آخرِ المراتبِ المفضيةِ إلى دائرةِ التعريفِ وتحديدِ الإبهامِ (٢٩١) .

لقدِ اعتُبرتِ النكراتُ مثلَ أسماءِ الأجناسِ دالةً على الأنواعِ الكثيرةِ . ولم تكنِ النكرةُ أوليَّةً ، ولا المعرفةُ ثانيةً في اللغةِ العربيةِ دونَ غيرِها ، فهيَ ظاهرةُ تصنيفٍ كليٍّ موجودةٌ عندَ أهلِ العربيةِ وغيرِهم (٢٩٢) .

والملحوظُ ـ أيضاً ـ أنَّ الكلماتِ المنكَّرةَ الدالةَ على التفاوتِ في تنكيرِها تُعطي وظيفةً واحدةً دونَ تفاوتٍ في مستوى الأداءِ ؛ فليسَ للمعنى الأكثرِ تنكيراً خصوصيَّةٌ في التأثيرِ على الكلمةِ التي يشتملُ عليها هذا المعنى ، ولا تختلفُ الكلماتُ الأكثرُ تنكيراً عنِ الكلماتِ الأقلِّ تنكيراً منها في البناءِ أوِ السياقِ االغويِّ ، بخلافِ المعرفةِ ؛ فإنَّ الكلماتِ الأكثرَ تعريفاً قدْ تأثَّرتْ بمدلولـها تأثراً ظَهَرَ على بنائها . فعندما ازدادَ العَلَمُ تعريفاً بالنِّداءِ بُني ، وعندما كانتِ الكلماتُ أكثرَ تعريفاً بُنيتْ مثلُ الضمائرِ وأسماءِ الإشارةِ والموصولِ ، بَلْ إنَّ لبعضِها أحكاماً خاصَّةً في السياقِ ؛ ككونِها تُوصَفُ ولا يُوصَفُ بها ، وكونِها لا تُوصَفُ ولا يُوصَفُ بها ، وغيرِ ذلكَ مِنْ أمثالِ هذه القواعدِ ، كُلُّ هذا جاءَ مِنْ أنَّها كانتْ أكثرَ تخصيصاً وأسرعَ في تحديدِ الدلالةِ مِمَّا ناسَبَ بناءها وإلزامَها شكلاً واحداً لا تتغيَّرُ عنه (٢٩٣) .

وتبدأ درجاتُ التخصيصِ الاسميِّ انطلاقاً مِنْ مفهومِ (شيء) الموغلِ في التنكيرِ ، وهوَ منطلقُ النحاةِ (٢٩٤) . ثم لا يزال الاسمُ يقتربُ بكثرةِ الصفاتِ مِنَ المعرفةِ حتى يتعرَّفَ فيوضعَ لـه اسمٌ ينوبُ عنْ

جميعِهـــــــــــــــــا وهـــــــــــــــــوَ العَلَمُ (٢٩٥) . وهذا الكلامُ يُقوِّي قولَ مَنْ قالَ : إنَّ العلَمَ أعرفُ المعارفِ .

والذي عندَ جمهورِ النحويينَ أنَّ أعمَّ النَّكراتِ وأبهمَها وأشيعَها قولــهم: (شــيء) ؛ لأنَّــه يـصدُقُ علــى القـديمِ والمحـدثِ ، والمعـدومِ والموجـودِ ، والجـوهرِ والعَـرَضِ وغيـرِ ذلـكَ ؛ فـ (زيـد) شــيءٌ ، و (زينبُ) شيءٌ و (قائمٌ) و (قائمة) شيئانِ أيضاً ، و (رجلٌ) و (امرأةٌ) شـيئانِ . وعلــى هـذا يقـعُ لفـظُ (شــيء) علـى جميـعِ أنـواعِ الحيـوانِ وأشخاصِه ، ثُمَّ على جميعِ أنواعِ الجسمِ وأشخاصِه ، ثُمَّ على جميعِ أنواعِ الموجوداتِ (٢٩٦) .

والذي يدلُّ على أنَّه يقعُ على المعدومِ قولــه تعالى : ﴿ إنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ (٢٩٧) . فسمَّى الزلزلـة شيئاً وهيَ معدومـةٌ ؛ لأنَّها لـــــــــــــــــمْ تقـــــــــــــــــعْ بعدُ (٢٩٨) .

لكنَّ تسمية المعدومِ بلفظِ (شيء) حقيقةً هو كتسميةِ الموجودِ، ولا يُمكنُ جعلُ المعدومِ كالموجودِ ؛ لما في ذلكَ مِنَ التناقضِ ، إلاَّ أنْ يُرادَ بهذا أنَّ العربَ تطلقُ لفظَ شيءٍ على معدومٍ لا بُدَّ من إتيانِه ووقوعِه، تنزيلاً لـه منزلةَ الموجودِ ، كما في الآيةِ ؛ لأنَّ خبرَه صادقٌ مصدوقٌ لا يدخلـه ريبٌ ، وذلكَ أنَّ القيامة - وإنْ لَمْ نشاهدْها الآنَ - حكمُها حكمُ المُشاهَدِ . قالـه الأصفهاني(٢٩٩) .

وقالَ أبو البقاءِ العكبريُّ : (٣٠٠) " فأمَّا تسميةُ المعدومِ شيئاً فليسَ بحقيقةٍ ، بلْ هوَ مجازٌ عَنْ معلومٍ ومذكورٍ ، فأمَّا في الحقيقةِ فليسَ المعدومُ شيئاً . وقولُ المعتزلةِ : المعدومُ شيءٌ ، إنْ أرادوا بـهِ الحقيقة فهوَ خطأٌ فاحشٌ؛ لأنَّه يُفضي إلى قِدَمِ العالَمِ ، وإنْ أرادوا أنَّه يُسمَّى شيئاً مجازاً فهوَ صوابٌ ، ومنه قولـه تعالى: ﴿ إنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾

ويرى أبو حيَّانَ أنَّ معنى قولـهم : (أنكرُ النكراتِ شيءٌ) أي : النكراتُ الداخلُ بعضُها تحتَ بعضٍ ، المتفاضلةُ في العمومِ والخصوصِ . ولـــذلكَ لا يَـــردُ علـــيهم أن يُقـــالَ : لـــيسَ (شـــيءٌ) أنكـــرَ مِـــنْ (موجودٍ) .

فـإنْ قيلَ : إنَّ (معلوماً) أنكرُ مِنْ (شـيءٍ) ؛ لأنَّ المعلومَ يقعُ علـى المعدومِ . قيلَ : رُبَّ شـيءٍ ليسَ بمعلومٍ لنـا ، فلفظـةُ (معلوم) مِنْ حيثُ هيَ فقطْ ـ لا بـالنظرِ إلـى العـالِمِ ـ ليستْ بـأعمَّ مِنْ (شـيءٍ) علـى الإطلاقِ ، فلا يَرِدُ علينا أنَّ كلَّ شيءٍ معلومٌ للـه تعالى ، فـإنَّ مِنَ الأشياءِ ما هوَ مجهولٌ عندَنا ، فيصدقُ عليه أنَّـه ليسَ بمعلومٍ ، فلفظـةُ (معلوم) إضافيَّةٌ ، لا ينبغي أنْ تُقرنَ بما هو موضوعٌ على ذاتٍ مِنْ حيثُ هيَ تلكَ الذاتُ ، لا بالنظرِ إلى غيرِها (٣٠١) .

وسأعرضُ بعضَ النمـاذجِ لـهذا الترتيبِ عندَ بعضِ العلمـاءِ لنتأمَّلَ هذه الفوارقَ فـي تقسيماتِهمْ : وإنْ كـانَ فـي الحقيقـةِ ليسَ مِنْ عِلْمِ صناعةِ العربيةِ في شيءٍ ، ولا فائدةَ في هذا البحثِ إلاَّ التمرينُ .

فأبو العباسِ المبردُ يرى أنَّ أعمَّ الكلامِ (شـيْءٌ) ، والجسمُ أخصُّ منه، والحيوانُ أخصُّ مِنَ الجسمِ ، والإنسانُ أخصُّ مِنَ الحيوانِ ، والرجلُ أخصُّ مِنَ الإنسانِ، ورجلٌ ظريفٌ أخصُّ مِنَ رجلٍ.

وعلَّل ذلكَ بأنَّكَ تقولُ : كُلُّ رجلٍ إنسانٍ ، ولا تقولُ : كُلُّ إنسانٍ رجلٌ وتقولُ : كُلُّ إنسانٍ حيوانٍ ، ولا تقولُ : كُلُّ حيوانٍ إنسانٍ (٣٠٢) .

إنَّهـا سلـسلةُ حلقـاتٍ تبـدأ عنـدَه بــ (شـيٍ) وتنتهـي بــ (رجـلٍ) موصوفٍ ؛ ليؤكِّدَ بهذا التمثيلِ المتناهي في التجريدِ درجاتِ التخصيصِ .

فمقيـاسُ التـصنيفِ عنـدَ المبـردِ هوَ مقدارُ التخـصيصِ ومراتبُـه فـي سلسلةِ الأسماءِ التي ذكرَها .

ولعلَّ هذا الـضربَ مِنَ الترتيـبِ الدِّلاليِّ النحـويِّ قدْ ألقَى بظلالـه على كتبِ التراثِ بعدَه ، فأفضَى إلـى نتيجـةٍ تداولتْها تلكَ الكتبُ فـي نمطٍ واحدٍ مع تغييراتٍ طفيفةٍ في التفريعِ والتقسيمِ (٣٠٣) .

فكلَّما كانَ اللفظُ أكثرَ عموماً فهوَ أنكرُ ممَّا هوَ أخصُّ منه، وكلَّما قلَّ ما يقعُ عليـه الاسمُ فهوَ أقربُ إلـى التعريـفِ، وكلَّمـا كثُـرَ كـانَ أقربَ إلـى التنكيـــرِ؛ فـــ (شــــيءٌ) أنكــــرُ مِــــنْ قولِــــكَ : (حــــيٌّ)، و(حيٌّ) أنكرُ مِنْ قولِكَ: (إنسانٌ) (٣٠٤) .

وعندَ أبي القاسمِ الزجَّاجيِّ أنَّ أنكرَ النَّكراتِ شـيءٌ ، ثُمَّ جوهرٌ، ثُمَّ جِسْمٌ ، ثُمَّ حيوانٌ ؛ لأنَّ جسماً أعمُّ مِنْ حيوانٍ ؛ تقولُ : كلُّ حيـوانٍ جِسْمٌ ، ولـيسَ كلُّ جسمٍ حيواناً . ثُمَّ إنسانٌ ؛ لأنكَ تقولُ :كلُّ إنسانٍ حيـوانٌ ، ولـيسَ

كلُّ حيوانٍ إنساناً . ثُمَّ رجلٌ ؛ لأنكَ تقولُ : كلُّ رجلٍ إنسانٌ ، وليسَ كلُّ إنسانٍ رجلاً [٣٠٥] .

وكلامُه هذا يدخلُ فيه هذه الأسماءُ ، أو ما في مرتبةِ كُلِّ واحدٍ منها ؛ فأمَّا (شيءٌ) فليسَ لـه ما هوَ في مرتبتِه ؛ لأنَّه أعمُّ النكراتِ . وأمَّا (جوهرٌ) ففي مرتبتِه (معنى) ، و (جِسْمٌ)كذلك. وأمَّا (حيوانٌ) ففي مرتبتِه (شجرٌ وحجرٌ). وأمَّا (إنسانٌ) ففي مرتبتِه (فرسٌ وحمارٌ) ، وأمَّا (رجلٌ) ففي مرتبتِه (امرأةٌ)، وأمَّا (عالِمٌ) ففي مرتبتِه (جاهلٌ وضاربٌ) [٣٠٦] .

وقدْ وافقَ ابنُ عصفورٍ أبا القاسمِ في قولـه : إنَّ شيئاً أنكرُ مِنْ جوهرٍ ؛ لأنَّ كلَّ جوهرٍ شيءٌ ، وليسَ كلُّ شيءٍ جوهراً . لكنَّه أبطلَ جعلـه الجسمَ بعدَ الجوهرِ ؛ لأنَّه - كما قالَ - لا يخلو مِنْ أنْ يُريدَ بالجوهرِ الفردَ ، أو غيرَ الفردِ ، فإنْ أرادَ بهِ الفردَ لَمْ يدخلْ أحدُهما تحتَ الآخرِ ؛ إذْ لا يُقالُ في الجوهرِ أنَّه أعمُّ مِنَ الجسمِ ، ولا أنَّ الجسمَ أعمُّ مِنَ الجوهرِ ؛ لأنَّ أحدَهما ليسَ بداخلٍ تحتَ الآخرِ . وإنْ أرادَ بالجوهرِ غيرَ الفردِ فهوَ بمنزلةِ الجسمِ ، وواقعٌ على ما يقعُ عليه .

كما لَمْ يرتضِ ابنُ عصفورٍ هذا التدرُّجَ الذي درجَه أبو القاسمِ ؛ لأنَّ الحيوانَ لا يلي الجسمَ ؛ فإنَّ الجسمَ يجوزُ فيهِ أنْ يُقسَّمَ إلى نامٍ وغيرِ نامٍ ؟ كما أنَّ الناميَ يجوزُ أنْ يُقسَّمَ إلى حيوانٍ وإلى نباتٍ ؟ وكذلكَ الإنسانُ لا يلي الحيوانَ ؛ لأنَّه يجوزُ أنْ يُقسَّمَ الحيوانُ إلى الماشي والسابح والطائرِ ، ثُمَّ ينقسمُ الماشي إلى ذي رجلينِ وغيره ، ثُمَّ ينقسمُ ذو الرجلينِ إلى عاقلٍ وإلى غيره ؟

ولذا فإنَّ الصحيحَ عندَ ابنِ عصفورٍ أنْ يُقالَ : كلُّ نكرةٍ يدخلُ غيرُها تحتَها ولا تدخلُ هيَ تحتَ غيرِها فهيَ أنكرُ النكراتِ . فإنْ دخلتْ تحتَ غيرِها ، ودخلَ غيرُها تحتَها فهيَ بالإضافةِ إلى ما يدخلُ تحتَها أعمُّ ، وبالإضافةُ إلى ما يدخلُ تحتَ غيرِها أخصُّ [٣٠٧] .

يعني أنَّ النكرةَ إذا اندرجتْ تحتَ غيرِها غيرَ مندرجٍ تحتَها غيرُها ، فهي بالإضافةِ إلى ما اندرجَ تحتَها أعمُّ ، وبالإضافةِ إلى ما تندرجُ تحتَه أخصُّ .

وعندَ الثمانينيِّ أنَّ (موجوداً) أخصُّ مِنْ (شيءٍ) ؛ انطلاقاً مِنَ القاعدةِ السابقةِ ، وهيَ دخولُ الشيءِ تحتَ غيره ، مع عدمِ دخولِ غيره تحتَه؛ لأنكَ تقولُ : كُلُّ موجودٍ شيءٌ وليسَ كُلُّ شيءٍ موجوداً . و(مُحْدَثٍ) أخصُّ مِنْ (موجودٍ) ؛ لأنَّ الموجودَ يقعُ على المحدثِ والقديمِ، كما وقعَ الشيءُ على الموجودِ والمعدومِ ، و (جِسْمٌ) أخصُّ مِنْ (مُحْدَثٍ) ؛ لأنَّ المحدثَ ينقسمُ إلى الجسمِ والعَرَضِ ، و (حيوانٌ) أخصُّ مِنْ (جِسْمٍ) ؛ لأنَّ الجسمَ ينقسمُ إلى حيوانٍ وجمادٍ ، و (إنسانٌ) أخصُّ مِنْ (حيوانٍ) ؛ لأنَّ الحيوانَ ينقسمُ إلى الإنسان وغيرِ الإنسان ، و (رجلٌ) أخصُّ مِنْ (إنسانٍ) ؛ لأنَّ الإنسانَ ينقسمُ إلى الرجلِ والمرأةِ، و (كاتبٌ) أخصُّ مِنْ (رجلٍ) ؛ لأنَّ الرجلَ ينقسمُ إلى كاتبٍ وغيرِ كاتبٍ .

وهكذا عندَه اعتبارُ النَّكرةِ كما عندَ غيره ، كلَّما ازدادتْ صفةً ازدادتْ تخصيصاً وقلَّ عددُ الذينَ تطلبُه فيهم [٣٠٨] .

وأمَّا الأصفهانيُّ فيرى أنَّ الترتيبَ الحقيقيَّ للنَّكراتِ مِنْ حيثُ أنكرُها إنَّما يبدأُ بالموجودِ وهوَ حقيقةٌ ، لأنَّه يُطلقُ على القديمِ جلَّ جلالُه، وعلى غيره، ثُمَّ يليه المُحْدَثُ ؛ لأنَّه يقعُ على العَرَضِ والجوهرِ ، ثُمَّ يليه الحيوانُ ، ثُمَّ الإنسانُ [٣٠٩] .

وأمَّا ابنُ الأثيرِ فقدْ رتَّبَ النَّكراتِ على النحوِ التالي :

(شيءٌ) ثُمَّ (مُحْدَثٌ) ثُمَّ (جِسْمٌ) ثُمَّ (نامٍ) ثُمَّ (حيوانٌ) ثُمَّ (إنسانٌ) ثُمَّ (رجلٌ) [٣١٠] .

ولابنِ الخشَّابِ تصنيفٌ مِنْ نوعٍ آخرَ للأسماءِ في التنكيرِ حسبَ دلالتِها على العاقلِ وغيرِ العاقلِ ، وتدرُّجِها مِنَ الجامدِ إلى المشتقِّ ، وتعتمدُ على تقسيمِ الاسمِ إلى صفةٍ وغيرِ صفةٍ ، وبحسبِ دلالتِها على الأجسامِ والجواهرِ والأعراضِ والصفاتِ والجثثِ وغيرِ الجثثِ ، وهي عندَه تنطلقُ عليها الجنسيةُ وتشملها الكثرةُ [٣١١] .

قالَ ابنُ الخشَّابِ : النكرةُ كقولِكَ : رجلٌ وامرأةٌ وفرسٌ وثوبٌ ؛ ألا ترى أنَّ رجلاً يصلحُ لكلِّ ذكَرٍ مِنَ المميِّزينَ مِنَ الحيوانِ، وامرأةً لكلِّ أنثىً منهمْ، وفرساً لكلِّ ذي أربعٍ صَهالٍ ، وثوباً لكلِّ ما يصلحُ أن يُلبسَ ويُتسربلَ ؟.

وهذه النكراتُ هيَ الأجناسُ عندَ النحويينَ ، وهيَ الأوَلُ عندَهم،

ولا فرقَ بينَ أنْ تكونَ أجساماً أو معانيَ جواهرَ أوْ أعراضاً جُثثاً في عبارةِ القومِ، أوْ غيرَ جثثٍ ؛ الكثرةُ تشملها ، والجنسيَّةُ تنطلقُ عليها ، كقولِكَ: رَجُلٌ ومَلِكٌ وجِنِّيٌ وفرسٌ وأسدٌ وطائرٌ وحيَّةٌ وعقربٌ وشجرةٌ وبقلةٌ ، وأكلٌ وشربٌ ، وسُكونٌ وحركةٌ ، ونومٌ ويقظةٌ وموتٌ وحياةٌ ، وقائمٌ وساكنٌ ومتحركٌ وحيٌّ وميْتٌ؛ الجامدُ والمشتقُّ والمفردُ والمركَّبُ في هذا الاعتبارِ سواءٌ " (٣١٢) .

ونقلَ أبو حيَّانَ عن أبي الحسنِ بنِ الضائعِ قولَه : إنَّ المعانيَ المدلولَ عليها بالألفاظِ قدْ تكونُ متباينةً حتَّى لا يكونُ بينَها تداخلٌ أصلاً كفرسٍ وأسدٍ وحمارٍ ، فهذه لا يُنسبُ بعضُها لبعضٍ بعمومٍ ولا بخصوصٍ . وأحياناً يكونُ بينَها تداخلٌ ، وهيَ إذْ ذاكَ لا تخلو أنْ تكونَ متساويةً في العمومِ والخصوصِ حتَّى لا يكونَ أحدُ المعنيينِ بالنظرِ إلى دلالةِ اللفظِ أعمَّ مِنَ الآخرِ ولا أخصَّ منه ، كقولِكَ: إنسانٌ وضاحكٌ وفرسٌ وصاهلٌ .

وأعطى في ذلكَ قاعدةً يُختبرُ فيها هذا التساوي في العمومِ والخصوصِ، وذلكَ بإدخالِ لفظةِ (كُلّ) على أحدِ الاسمينِ ، مُخبَراً عنه بالاسمِ الآخرِ ، ثُمَّ العكسُ ، فتُصيِّرُ الخبرَ معَ كلٍّ مبتدأ ، وتُخبرُ عنه بالاسمِ الآخرِ ، فإنْ صَدَقَ كُلٌّ واحدٍ من الكلاميْنِ فليسَ أحدُ اللفظيْنِ بالنظرِ إلى ذلكَ المعنى أعمَّ مِنَ الآخرِ ، بَلْ هما فيه متساويان ، نحو : كُلُّ إنسانٍ ضاحكٍ ، وكُلُّ ضاحكٍ إنسانٍ .

أوْ لا تكونُ متساويةً ، وإنَّما يكونُ أحدُ المعنييْنِ أوِ المعاني أعمَّ ، والآخرُ أخصَّ، ويأتي هذا على ضربيْنِ :

أحدهما : أنْ يكونَ أحدُ المعنييْنِ أو المعاني أعمَّ مِنْ وجهٍ وأخصَّ مِنْ وجهٍ، كإنسانٍ وأبيضَ، فتدخلُ (كلاً) على واحدٍ مِنَ الاسمينِ وتُخبرُ عنه بالثاني ، فلا يصدُقُ كلٌّ من الكلاميْنِ، كقولِكَ: كُلُّ إنسانٍ أبيضُ، فهذا غيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ الزنجيَّ إنسانٌ ، وليسَ بأبيضَ ، ولو عكستَ فقلتَ : كُلُّ أبيضَ إنسانٌ ، كانَ كذِباً كذلكَ ؛ لأنَّ كثيراً مِنَ الحيوانِ أبيضُ وليسَ بإنسانٍ .

والقسمُ الثاني : أنْ يكونَ أحدُ المعنييْنِ بالنظرِ إلى دلالةِ اللفظِ أعمَّ بالإطلاقِ ، والآخرُ أخصَّ كذلكَ ، وهذا ـ أيضاً ـ يُختبرُ بإدخالِ (كُلٍّ)

علـى أحدِ الاسمين ، والإخبار عنه بالثاني ، فإنْ صَدَقَ ذلكَ فإنَّ الخبرَ ليسَ بأخصَّ مِنَ المخبرِ عنه ، وهو الذي أدخلتَ كلاً عليه ، ثُمَّ اعكسْ ، فصيِّرِ الداخلَ عليه (كُلُّ) خبراً ، وصيِّرِ الخبرَ مخبراً عنه مضافاً إليه (كُلُّ) فإنْ لمْ يصدُقْ فالداخلُ عليه (كلُّ) أولاً ـ وهو المخبرُ عنه ـ أخصُّ مِنَ الخبرِ، والخبرُ أعمُّ منه بإطلاقٍ .

وهذا هوَ مرادُ النحويين بقولـهمْ : أنكرُ الأشياءِ كذا ثُمَّ كذا ، فيُقالُ ـ مثلاً ـ : كُلُّ جوهرٍ شيءٌ ، وهذا صادقٌ لأنَّ الشيءَ هوَ الموجودُ ، وكُلُّ جوهرٍ موجودٍ ـ والمرادُ بالجوهرِ المتحيِّزُ الذي قدْ شغلَ حيزاً ومكاناً ـ، فلوْ قيلَ : كُلُّ شيءٍ جوهرٌ ، أيْ : كُلُّ موجودٍ جوهرٌ متحيِّزٌ ، لكانَ كذباً ؛ لأنَّ الأعراضَ أشياءُ موجودةٌ ، وليستْ بجواهرَ متحيزةً ، بَلْ كانَ يكونُ كُفْـراً؛ لأنَّ اللـه تعالى موجودٌ، وليسَ بجوهرٍ، تعالى اللـه عَنْ ذلكَ [٣١٣] .

وعندَ الأزهريِّ والغزيِّ أنَّ تقسيمَ النَّكراتِ في الأعميِّةِ عشرةٌ ، يُقابل كلاً منها ما هو في مرتبته ، وتبدأ بـ (شيءٍ) وتنتهي بـ (رجلٍ) وبينَهما موجودٌ ثُمَّ مُحدثٌ ثُمَّ جِسْمٌ ثُمَّ نامٍ ثُمَّ حيوانٌ ثُمَّ إنسانٌ ثُمَّ بالغٌ ثُمَّ ذَكَرٌ [٣١٤] .

وهذا الترتيبُ قريبٌ مِمَّا ذكرَه الأشمونيُّ إلاَّ أنَّه بدأ بـ (مذكورٍ)، وجعلَ بينَ مُحْدَثٍ وجِسْمٍ (جوهراً) ، وجعلَ بعدَ (إنسانٍ) رجلاً ثُمَّ عالماً[٣١٥] .

ورأيُ الأشمونيِّ عندي أكثرُ دقَّةً مِمَّا وَرَدَ عندَ الأزهريِّ والغزِّيِّ ، مِنْ جهةِ أنَّ (عالِماً) أخصُّ مِنْ (رجلٍ) ؛ فـ (عالِمٌ) تحتوي على معنى الرجلِ والعِلمِ ، أمَّا الرجلُ فلا تحتوي على العِلْمِ، فجاءتِ (عالِمٌ) أخصَّ مِنْ (رجلٍ)، ولـهذا كانَ كُلُّ عالِمٍ رجلاً وليسَ كُلُّ رجلٍ عالماً [٣١٦] .

ولا شكَّ أنَّ المعنى لـه تأثيرٌ مباشرٌ في الحكمِ على النكراتِ وعلى ترتيبِها، معَ أنَّها لا تتنوعُ تنوعَ المعرفةِ ، لكنَّه يُحكمُ عليها مِنْ خلالِ مدلولـها ؛ فإنْ كانتِ الكلمةُ تحملُ مدلولاً معنوياً خالصاً كانتْ أكثرَ تنكيراً . وثمَّتَ كلماتٌ تحملُ مدلولاً غيرَ مُشاهدٍ فتكونُ بهذا أكثرَ تنكيراً مِنْ تلكَ التي تحملُ مدلولاتٍ مشاهدةً ؛ لأنَ المشاهدةَ تُقرِّبُ الشيءَ مِنَ التعريفِ ،

وإنْ ظلَّ محكوماً عليه بالتنكيرِ ، ولـهذا تكونُ كلمةُ (شِعْر) أكثرَ إبهاماً مِنْ كلمةِ (شاعرٍ) حيثُ كانتِ الثانيةُ دالةً على شخصٍ اتَّسَمَ بهذه السمةِ ، فكانتْ أقربَ إلى التحديدِ منها ، معَ أنَّ كلمةَ (شاعرٍ) لَمْ تتعرَّفْ ، وبقيتْ على تنكيرها ، لكنَّها أقربُ إلى الواقعِ الماديِّ مِنَ الأولى (٣١٧) .

والذي يظهر لي أنَّ ما ذكرَه أبو حيَّانَ عنْ بعضِ النحويين في ترتيبِ النَّكراتِ هوَ أكثرُ شمولاً في ترتيبها وذكرها حسبَ الأكثرِ تنكيراً ، وهوَ الذي تطمئنُّ إليهِ النفسُ مِنَ هذه التقسيماتِ ، كلُّ واحدٍ منها أعمُّ مِمَّا بعدَه وأخصُّ مِمَّا فوقَه . غيرَ أنَّه بقي عليه أنْ يذكرَ المرتبةَ العاشرةَ بعدَ (رجل) وهي (عالِمٌ) ؛ إذْ هيَ أخصُّ مِنْ (رجلٍ) ؛ مِنْ جهةِ أنَّ (رجلاً) يشملُ العالِمَ وغيرَ العالِمِ ، فهوَ أعمُّ مِنْ (عالِمٍ) .

يقولُ في هذا : " قالَ النحويونَ : أنكرُ النكراتِ شيءٌ ثُمَّ متحيِّزٌ ثُمَّ جسمٌ ثُمَّ نامٍ ثُمَّ حيوانٌ ثُمَّ ماشٍ ثُمَّ ذو رجليْن ثُمَّ إنسانٌ ثُمَّ رجلٌ . فهذه تسعةُ أشياءَ يُقابلُ كُلَّ واحدٍ منها ما هوَ في مرتبتِه ؛ فـ (شيءٌ) ليسَ لـه ما هوَ في مرتبتِه ؛ لأنَّه أعمُّ النكراتِ ، و(متحيِّزٌ) في مرتبتِه غيرُ متحيِّزٍ ، وهوَ اللـه تعالى، و (جِسْمٌ) في مرتبته هيئةٌ ، و (نامٍ) في مرتبتِه غيرُ نامٍ كالحَجَرِ، و (حيوانٌ) في مرتبتِه جمادٌ ، و (ماشٍ) في مرتبتِه سابحٌ وطائرٌ، و (ذو رجليْن) في مرتبتِه غيرُ ذي رِجْليْنِ ، وذو أرجلٍ، و (إنسانٌ) في مرتبتِه بهيمةٌ، و (رجلٌ) في مرتبتِه امرأةٌ " (٣١٨) .

فشيءٌ يشملُ المتحيِّزَ وغيرَ المتحيِّزِ ، فهو أعمُّ مِنَ متحيِّزٍ ، و متحيِّزٌ يشملُ الجِسْمَ وغيرَ الجِسْمِ فهوَ أعمُّ مِنْ جِسمٍ ، وجِسْمٌ يشملُ الناميَ وغيرَ النامي ، فهوَ أعمُّ مِنْ نامٍ ، ونامٍ يشملُ الحيوانَ وغيرَه ، فهوَ أعمُّ مِنْ حيوانٍ، وحيوانٌ يشملُ الماشيَ وغيرَ الماشي ، فهوَ أعمُّ مِنْ ماشٍ ، وماشٍ يشملُ ذا الرِّجليْنِ وذا الأربعِ وغيرَهما ، فهوَ أعمُّ مِنْ ذي رجليْنِ ، وذو رِجْليْنِ يشملُ الإنسانَ وغيرَه ، فهوَ أعمُّ مِنْ إنسانٍ ، وإنسانٌ يشملُ الرجلَ والمرأةَ ، فهوَ أعمُّ مِنْ رجلٍ (٣١٩) .

وقولُ أبي حيَّانَ : " يُقابلُ كُلَّ واحدٍ منها ما هوَ في مرتبتِه " يعني : ما هوَ في مرتبتِه في العمومِ ـ كما مثَّلَ ـ وليسَ المرادُ أنَّ كُلاً مِنْ ذلكَ يُقابلُ نظيرَه في المعارفِ ـ كما قالَ بعضُهمْ : إنَّ شيئاً يُقابلُ (اللـه) ؛

لأنَّ الأولَ أنكرُ النكراتِ، والثاني أعرفُ المعارفِ ، وهكذا ؛ لأنَّه يردُ على ذلكَ قولـه : ما في مرتبتِه (٣٢٠) . واللـه أعلمُ .

وبعدُ :

فإذا أردنا أنْ نربطَ بينَ أوَّلِ المعارفِ وآخرِ النكراتِ ـ بالنظرِ إلى رأيِ الجمهورِ في ترتيبِ المعارفِ داخليًّا وخارجيًّا ، وما ذكَرَه أبو حيَّان في ترتيبِ النكراتِ ـ فإننا نجدُ أنَّ أوَّلَ النَّكراتِ يقعُ بعدَ آخرِ درجةٍ مِنْ درجاتِ التعريفِ . فكأنَّ الاسمَ ـ بناءً على أنَّ النَّكرةَ هيَ الأصلُ ـ يتنقَّلُ في التخصيصِ والتعيينِ مِنْ تامِّ التنكيرِ ، إلى أنقصِه ، إلى آخرِ بابِ المعارفِ ، إلى أعرفِ المعارفِ ، على النحوِ التالي:

أنكرُ النَّكراتِ :

شيءٌ ـ موجود ـ محدث ـ جسمٌ ـ نامٍ ـ حيوانٌ ـ ماشٍ ـ ذو رجليْن ـ إنسانٌ ـ رجلٌ ـ عالِمٌ .

ثُمَّ أقلُّ المعارفِ رُتبةً فأعلاها :

المضافُ إلى ما فيهِ (أل) ـ المضافُ إلى الاسمِ الموصولِ ـ المضافُ إلى اسمِ الإشارةِ ـ المعرَّفُ بـ (أل) التي للعهدِ في جنسٍ ـ المعرَّفُ بـ (أل) التي للعهدِ في شخصٍ ـ المعرَّفُ بـ (أل) التي للحضورِ ـ أسماءُ الأجناسِ ـ أسماءُ الأناسي ـ أسماءُ الأماكنِ والبلادِ (والمضافُ إلى الضميرِ في رتبةِ العَلَم) ـ الاسمُ الموصولُ المشتركُ ـ الاسمُ الموصولُ المختصُّ ـ اسمُ الإشارةِ للبعيدِ ـ اسمُ الإشارةِ للمتوسطِ ـ اسمُ الإشارةِ للقريبِ ـ ضميرُ الغائبِ ـ ضميرُ المخاطبِ ـ ضميرُ المتكلِّمِ ـ لفظُ الجلالةِ .

واللـه أعلمُ بالصوابِ ،،،

الخاتمـــة

الحمدُ للـه على أنْ منَّ عليَّ بإتمامِ هذا العملِ ، مؤمِّلاً أنْ أكونَ قدْ وُفِّقتُ لتقديمِ عملٍ علميٍّ يُنتفعُ بِهِ، ويُكتبُ لـه القبولُ .

وشأنُ هذا العملِ شأنُ أيِّ جهدٍ يبذلـه الإنسانُ ؛ فيهِ مِنَ الـهفواتِ والعثراتِ ما لا أقدرُ على تبرئةِ ساحتِهِ منها .

ولعلـه مِنَ المناسبِ ـ بعدَ هذا الطَّوَفانِ ـ ذكرُ بعضِ الأمورِ التي استخلصتُها مِنْ هذا العملِ ، ومنها :

أنَّني لَمْ أقفْ على أيِّ مؤلَّفٍ قدْ عُني صاحبُه بهذا الموضوع خاصَّةً ، لا عندَ النحويينَ المتقدِّمينَ ولا عندَ المتأخرينَ . وإنَّما كانتْ هناكَ بعضُ المباحثِ اليسيرةِ لبعضِ المؤلِّفينَ المعاصرينَ ، جاءتْ متناثرةً في بعضِ مصنَّفاتِهم ، وأفدتُ منها في هذا البحثِ .

ومنها : أنَّ الخلافَ بينَ جمهورِ النحويينَ لَمْ يقعْ في أنواعِ المعارفِ حينَ أحصوْها ـ وإنِ اختلفوا في تعدادِها ـ باعتباراتٍ متباينةٍ عندَ كُلٍّ منهمْ ـ وإنَّما وَقَعَ الخلافُ بينَهمْ في طبيعةِ المقاييس المعتمدةِ عندَ كُلٍّ منهمْ وقوَّتِها في توضيحِ الاسمِ .

ومنها : عدمُ ذِكْرِ الاسمِ الموصولِ في كثيرٍ مِنْ مناقشاتِ النحويينَ، معْ أنَّـه مِنَ المعارفِ التي لا تقبلُ التنكيرَ ، وذلكَ لأنَّـه داخلٌ ضمنَ مصطلحِ (المبهم) الشاملِ لأسماءِ الإشارةِ والموصولاتِ ؛ فيكونُ واقعاً مِنَ التعريفِ موقعَ اسمِ الإشارةِ .

ومنها : زيادةُ ابنِ مالكٍ في " التسهيلِ " ضرباً سابعاً مِنَ المعارفِ ، هو المنادَى المعيَّنُ ، نحو : يا رجلُ . وهوَ صحيحٌ ؛ لأنَّه معرفةٌ قطعاً . والراجحُ أنَّ تعريفَه ـ كما قالَ أبو حيانَ وأصحابُه ـ بالألفِ واللامِ المحذوفةِ ، ونابَ حرفُ النداءِ منابَها .

ومنها : إلحاقُ ابنِ كيسانَ (مَنْ) و (ما) الاستفهاميَّتيْنِ بالمعارفِ، مستنداً في ذلكَ على تعريفِ جوابِهما ؛ إذِ إنَّ الجوابَ يكونُ مطابقاً للسؤالِ. والجمهورُ على أنَّهما نكرتانِ ؛ أمَّا مطابقةُ الجوابِ للسؤالِ فغيرُ

لازمةٍ ، ولأنَّ الأصلَ التنكيرُ ما لَمْ تَقُمْ حُجَّةٌ واضحة ، ولأنَّهما قائمتانِ مقامَ (أيُّ إنسانٍ ، وأيُّ شيءٍ) ؟ وهما نكرتانِ ، فَوَجَبَ تنكيرُ ما قامَ مقامَهما .

ومِنْ ذلكَ : مخالفةُ أبي محمدٍ علي بنِ حزمٍ الظاهري لجميعِ النحويينَ المتقدمينَ والمتأخرينَ في اتِّفاقِهم على تفاوتِ المعارفِ واختلافِها في الترتيبِ . فزعمَ أنَّ المعارفَ كلـها مستوية ، ولا يصحُّ أنْ يُقالَ : هذا أعرفُ مِنْ هذا ؛ لأنَّه يكونُ في حقِّ المرجوحِ المعرفةِ جهلاً .

ومِنْ ذلكَ : أنَّ التفاوتَ الكبيرَ بينَ المعارفِ في دلالتِها علـى التعريفِ هُوَ الذي أدَّى إلى الحكمِ علـى المعـارفِ بـالقوَّةِ أوِ الضَّعفِ ، وإلـى وجـودِ ترتيبٍ خارجيٍّ لـها ، وترتيبٍ داخليٍّ للنَّوعِ الواحدِ أيضاً .

ومنها : أنَّ العلماءَ قَدِ انطلقوا في ترتيبِهم للمعارفِ والنَّكراتِ مِنْ أصولٍ معيَّنةٍ ، أشرتُ إليها في أثناءِ العملِ ، وهيَ أصولٌ تعتمدُ ـ في غالبِها ـ على المعنى والقربِ مِنَ الواقعِ أوِ البعدِ عنه .

ومنها : أنَّ العلماءَ الأقدمينَ كالخليلِ وسيبويهِ والمبردِ وابنِ السرَّاجِ لَمْ يُعنوا بترتيبِ المعارفِ ، وإنَّما اقتصرَ حديثُهم على أنواعِها فقط . ولعلَّ أبا عليٍّ الفارسيّ يُعدُّ ـ في نظري ـ أولَّ مَنْ عُنيَ بترتيبِها ترتيباً تامًّا.

ومنها : عدمُ الالتفاتِ لِما ذهبَ إليهِ بعضُهم مِنْ أنَّ المعرَّفَ بـ (أل) هوَ أعرفُ المعارفِ ؛ بحجَّةِ أنَّه قدْ وُضِعَ لتعريفِه أداةٌ ، وغيرُه لَمْ تُوضَعْ لـه أداةٌ ، وذلكَ لضعفِ العِلَّةِ .

كما أنَّه لَمْ يذهبْ أحدٌ إلى أنَّ المضافَ أعرفُ المعارفِ ؛ لأنَّه إنَّما يكتسي التعريفَ مِمَّا أُضيفَ إليهِ ، فلا يكونُ أعرفَ مِمَّا اكتسى التعريفَ مِنْه .

ومنها : ترجيحُ أنَّ مذهبَ الكوفيينَ في أعرفِ المعارفِ هوَ أنَّ العَلَمَ أعرفُها ، يليهِ المضمرُ ، ثُمَّ اسمُ الإشارةِ ، ثُمَّ ما عُرِّفَ بالألفِ واللامِ . أمَّا ما نُسبَ إليهمْ مِنَ أنَّ اسمَ الإشارةِ أعرفُ مِنَ العَلَمِ فرأيٌ خاصٌّ

بالفراءِ .

ومِنْ ذلكَ : اعتمادُ بعضِ المصنِّفينَ في نسبةِ القولِ بترتيبِ المعارفِ للعلماءِ على مجرَّدِ ذِكْرِ أنواعِها، وهوَ اعتمادٌ واهٍ ، لا يدعمُه الدليلُ .

وعليهِ فإنَّه لَمْ يثبتْ ما نسبتْه طائفةٌ من النحويينَ إلى سيبويهِ في ترتيبِ المعارفِ ، سواءٌ أكانَ المضمرُ أعرفَها أمِ العلمُ . أوْ أنَّ المضمرَ والعَلَمَ بمنزلةٍ واحدةٍ عندَه ، وكلاهما أعرفُ مِنَ المبهمِ ،كما ذكرَ ابنُ خروفٍ .

وكذا عدمُ صحَّةِ ما نسبتْهُ طائفةٌ مِنَ النحويينَ ـ أيضاً ـ إلى ابنِ السرَّاجِ مِنَ القولَ بأنَّ أعرفَ المعارفِ عندَه أسماءُ الإشارةِ . أوْ ما نسبتْه إليهِ طائفةٌ أخرى مِنَ القولِ بأنَّ أسماءَ الإشارةِ عندَه أعرفُ مِنَ الأعلامِ؛ إذْ ليسَ في كتابِ " الأصولِ " ما يدلُّ على هذا . ولوْ أنَّا أخذنا بترتيبِها عندَه كما أوردَها لقلنا : إنَّ أعرفَ المعارفِ عندَه الضميرُ ثُمَّ اسمُ الإشارةِ ثُمَّ العلَمُ ثُمَّ ذو الأداةِ ، ثُمَّ ما أُضيفَ إليهنَّ .

كما أنَّه ليسَ صحيحاً ما نُسِبَ إلى أبي عبدِ اللـه الصيمريِّ مِنَ القولِ بأنَّ أعرفَ المعارفِ عندَه الأعلامُ ، فرأيُه ـ في " التبصرةِ والتذكرةِ " صريحٌ بأنَّ المضمرَ أعرفُ المعارفِ وأخصُّها .

ومنها : انفرادُ أبي عليٍّ الفارسي بترتيبٍ خاصٍّ للمعارفِ ؛ حيثُ ذهبَ إلى أنَّ الضميرَ أعرفُ المعارفِ ، كما قالَ الجمهورُ ، وجعلَ بعدَه العَلَمَ ، ثُمَّ المعرَّفَ بالألفِ واللامِ ، ثُمَّ اسمَ الإشارةِ . قدَّمَ المعرَّفَ بالألفِ واللامِ على أسماءِ الإشارةِ ، محتجًّا بأنَّ ذا الأداةِ اسمٌ معهودٌ مِنْ جنسٍ، فهوَ بمنزلةِ العَلَمِ ، وإنْ كانَ العَلَمُ أخصَّ مِنْه .

ومنها : مخالفةُ ابن مالكٍ في " التسهيلِ " لجميعِ النحويينَ في ذهابه

إلى أنَّ العَلَمَ مقدَّمٌ على ضميرِ الغائبِ ، وجَعْلـه الموصولَ والمعرَّفَ بـ (أل) في رتبةٍ واحدةٍ ، و اسمَ الإشارةِ والمنادَى ـ أيضاً ـ في رتبةٍ واحدةٍ .

ومِنْ ذلكَ : أنَّ النَّكراتِ لا تتنوَّعُ تنوَّعَ المعارفِ ، وإنْ كانَ للمعنى تأثيرٌ مباشرٌ وقويٌّ في الحُكْمِ عليها وعلى ترتيبها .

ومِنْ ذلكَ : إعادةُ النظرِ في فكرةِ الأصالةِ والفرعيَّةِ عندَ النحويينَ؛ فالضمائرُ وأسماءُ الإشارةِ والأسماءُ الموصولةُ أصليَّةُ التعريفِ لدلالتِها عليه منذُ بادئ الأمرِ ، دونَ تغيّرِ معناها إلى التنكيرِ ، فمِنْ غيرِ المنطقيِّ أنْ نحكمَ عليها بفرعيَّةِ التعريفِ .

ومنها : أنَّ النحويينَ لـمْ يتَّفقوا على رأيٍ واحدٍ في ترتيبِ النَّكِراتِ، معَ دورانِهم في قضيَّةِ العمومِ والخصوصِ .

ومنها : الفرقُ بينَ النَّكراتِ والمعارفِ مِنْ حيثُ التأثيرُ على الكلمةِ؛ فإنَّ الكلماتِ الأكثرَ تنكيراً لا تختلفُ عن الكلماتِ الأقلِّ تنكيراً منها في البناءِ أوِ السياقِ اللغويِّ ، بخلافِ المعرفةِ ؛ فإنَّ الكلماتِ الأكثرَ تعريفاً قدْ تأثَّرتْ بمدلولـها تأثراً ظَهَرَ على بنائها . كبناءِ العَلَمِ حينَ ازدادَ تعريفاً بالنِّداء ، وكبناءِ الضمائرِ وأسماءِ الإشارةِ والموصولِ حينَ كانتْ أكثرَ تعريفاً ، بَلْ إنَّ لبعضِها أحكاماً خاصَّةً في السياقِ ؛ ككونِها تُوصَفُ ولا يُوصَفُ بها ، وكونِها لا تُوصَفُ ولا يُوصَفُ بها ، وغيرِ ذلكَ ، أمَّا في النَّكراتِ فليسَ للمعنى الأكثرِ تنكيراً خصوصيَّةٌ في التأثيرِ على الكلمةِ التي يشتملُ عليها هذا المعنى .

ومنها : أنَّ أوَّلَ مَنْ تحدَّثَ عَنْ مراتبِ النكرةِ أبو العباسِ المبردُ ، حيثُ ذكرَ أنَّ أعمَّ الكلامِ (شيْءٌ) ، والجسمُ أخصُّ منه ، والحيوانُ أخصُّ مِنَ الجسمِ ، والإنسانُ أخصُّ مِنَ الحيوانِ ، والرجلُ أخصُّ مِنَ

الإنسانِ ، ورجلٌ ظريفٌ أخصُّ مِنَ رجلٍ .

ومِنْ ذلكَ : انفرادُ ابن الخشَّابِ بتصنيفٍ آخرَ للنَّكراتِ ، وذلكَ بحسبِ دلالتِها عندَه على العاقلِ وغيرِ العاقلِ ، وتدرُّجِها مِنَ الجامدِ إلى المشتقِّ ، والاعتمادِ على تقسيمِ الاسمِ إلى صفةٍ وغيرِ صفةٍ ، وبحسبِ دلالتِها على الأجسامِ والجواهرِ والأعراضِ والصفاتِ والجثثِ وغيرِ الجثثِ .

ومنها : أنَّ ما ذكرَه أبو حيَّانَ عنْ بعضِ النحويين في ترتيبِ النَّكراتِ هوَ الأكثرُ شمولاً في ترتيبِها وذكرِها حسبَ الأكثرِ تنكيراً ، وهوَ الراجحُ مِنَ هذه التقسيماتِ ، كلٌّ واحدٍ منها أعمُّ مِمَّا بعدَه وأخصُّ مِمَّا فوقَه . لولا أنَّه أغفلَ ذِكْرَ المرتبةِ العاشرةِ بعدَ (رجل) وهي (عالِمٌ) ؛ إذْ هيَ أخصُّ مِنْ (رجلٍ) ؛ مِنْ جهةِ أنَّ (رجلاً) يشملُ العالِمَ وغيرَ العالِمِ ، فهوَ أعمُّ مِنْ (عالِمٍ) .

وأشكرُ في الختامِ كُلَّ مَنْ قدَّمَ لي عوناً ، أو أسدَى إليَّ نُصْحاً ، سائلاً اللـه ـ عزَّ وجلَّ ـ أنْ يجزيَه خيرَ الجزاءِ ، كما أسألـه تعالى أنْ يخلصَ منِّي النيَّة ، وأنْ يجعلَ فيما صنعتُ نفعاً ، وأنْ يغفرَ لي ما قدْ سقطَ منِّي ، أوْ غابَ عنْ ذهني . والحمدُ للـه الذي بنعمتِه تتمُّ الصالحاتُ ، حمداً لا مزيدَ عليهِ .

وصلَّى اللـه وسلَّمَ على نبيِّنا محمدٍ وعلى آلـه وصحبه أجمعين .

الهوامش والتعليقات

(1) لسان العرب (عرف) ٢٣٦/٩ .

(2) من الآية ١١ من سورة لقمان .

(3) شرح المفصل ٨٥/٥ . و ينظر : شرح ألفية ابن معطي ٦٣١/١ ، الكليات لأبي البقاء ٨٢٤ ـ ٨٢٥ .

(4) ينظر : المتبع في شرح اللمع ٤٤٦/٢ .

(5) ينظر : اللباب ١/ ٤٧١، الكُنَّاش ٢٩٣/١ ، الفاخر ٧٦٤/٢ .

(6) ينظر : الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ٥٦٤/٢ .

(7) ينظر : شرح المفصل ٨٥/٥ ، اللباب ٤٧١/١ ، الغرة المخفية ٣٠٧/١.

(8) ينظر : التعريف والتنكير في النحو العربي ١٩ .

(9) شرح السيرافي ج ٢ لوح ١٥٥ أ ـ ب . وينظر : النكت ٤٤٢/١، شرح المفصل ٨٥/٥، الإقليد ١١١١/٣ .

(10) ينظر : التعريف والتنكير في النحو العربي ١٨ ـ ١٩ـ ٢٠ .

(11) اللمع ١٥٩. وينظر : شرح اللمع للثمانيني ٤٩٤/٢ ، المرتجل ٢٧٧/١ ، البديع ٤/٢ ، الفصول الخمسون ٢٢٥ ، شرح المفصل ٨٥/٥ ، الارتشاف ٩٠٧/٢ .

(12) المتبع في شرح اللمع ٤٥٢/٢ .

(13) المفصل ١٩٧ ، الأنموذج ١٣٩ . وينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل ٢٥٧ .

(14) ينظر : الكافية ١٦٥ .

(15) شرح الكافية ٢٣٤/٣ .

(16) لعل الصواب أن يقال : صالحٌ لكلِّ الأفراد ، وهو معنى أنْ تكون " أنا " صالحةً للمتكلّم في كلِّ حضورٍ ، وكذا اسمُ الإشارة صالحٌ لكلِّ مشارٍ إليه... وهكذا.

(17) نتائج التحصيل ٥٢٣/٢ ـ ٥٢٤ .

(18) ينظر : التذييل والتكميل ١١٤/٢ ، الارتشاف ٩١٠/٢ ، شرح الحدود للفاكهي ٢٩٣ ـ ٢٩٤ .

(19) من الآية ١٦ من سورة المزمل .

(20) ينظر : الكليات لأبي البقاء الكفوي ٧٢٤ . .

(21) الصحاح (نكر) ٨٣٦/٢ ـ ٨٣٧ .

(22) اللسان (نكر) ٢٣٣/٥ .

(23) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ٥٥ ، توضيح المقاصد ١٢٤/١ ، أوضح المسالك ٨٣/١ ، شرح الألفية لابن عقيل ٨٦/١ .

(24) ينظر : اللباب ٤٧١/١، المتبع في شرح اللمع ٤٤٦/٢ ، الفاخر ٧٦٤/٢ ،

الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ٥٦٤/٢ التصريح ٢٩٧/١ .

(25) ينظر : التصريح ٢٩٧/١ ، حاشية الخضري ٥٢/١ .

(26) ينظر : الجمل ١٧٨، التبصرة والتذكرة ١/ ٩٧، الفصول الخمسون ٢٢٥، الكناش ٣٠٠/١ ، البسيط لابن أبي الربيع ٣٠٠/١ ـ ٣٠١ .

(27) التذييل والتكميل ١٠٢/٢ ، الارتشاف ٩٠٧/٢ .

(28) ينظر : البديع في علم العربية ١/٢ .

(29) الكليات ٨٩٤ .

(30) ينظر : شرح اللمحة البدرية ٢٣٧ ـ ٢٣٨(بتصرف يسير) ، وينظر : شرح قطر الندى ٩١ ، شرح الحدود للفاكهي ٢٩٢ ـ ٢٩٣ ، التصريح ٢٩٧/١.

(31) من الآية ٣٧ من سورة يس .

(32) شرح التسهيل ١١٦/١ .

(33) ينظر : الـهمع ١٨٨/١ .

(34) ينظر : التذييل والتكميل ١٠٧/٢ ـ ١٠٨ .

(35) ينظر : المقتضب ٢٧٦/٤، الأصول ١٤٨/١، التبصرة والتذكرة ١/ ٩٧ ، المرتجل ٢٧٧، شرح المفصل ٨٥/٥ ، المتبع في شرح اللمع ٤٥٠/٢ ، أسرار العربية ٢٩٨ ، شرح قطر الندى ٩٣ .

(36) ينظر : الغرة المخفية ٣٠٧/١ .

(37) الكتاب ٧/١ .

(38) المصدر السابق ٢٢/٢ .

(39) المرتجل ٣١٢ وانظر : الأصول ١٤٨/١ .

(40) التبصرة والتذكرة ١/ ٩٧ ـ ٩٨ ، التذييل والتكميل ١٠٥/٢ ، ونتائج التحصيل ٥١٤/٢ ـ ٥١٥ .

(41) التبصرة والتذكرة ١/ ٩٨ ، وانظر : شرح كتاب سيبويه للرماني ١٨٩/١

(42) ينظر : المتبع في شرح اللمع ٤٥٠/٢ ، التصريح ٢٩٧/١ ، الأشباه والنظائر ٤٧/٢ ، حاشية ابن الحاج ٥٠/١ .

(43) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ٢/ ٥٦٥ ، الأشباه والنظائر ٤٧/٢ ، حاشية ابن الحاج على المكودي ٥٠/١ .

(44) ينظر : المتبع في شرح اللمع ٤٥٠/٢ ، الأشباه والنظائر ٤٧/٢ .

(45) ينظر : التعريف والتنكير في النحو العربي ٥٤ .

(46) ينظر : اللباب ٤٧١/١ ، الأشباه والنظائر ٤٧/٢ .

(47) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ٥٥ ، الفاخر ٧٦٤/٢ ، شرح التحفة الوردية

١٢١، فتح الرب المالك ١٠٥ ، شرح الحدود ٢٩٢ .

(48) ينظر : التذييل والتكميل ١٠٥/٢ ـ ١٠٦، الارتشاف ٩٠٧/٢ ، نتائج التحصيل ٥١٥/٢ .

(49) ينظر : الأشباه والنظائر ٤٧/٢ ـ ٤٨ .

(50) ينظر : التعريف والتنكير في النحو العربي ٥٤ وما بعدها . وينظر : شرح الرضي ٧/٣ ـ ٨ .

(51) الكتاب ٢١٩/١ .

(52) ينظر ـ على التوالي ـ : المقتضب ٢٧٦/٤ ، الأصول ١٤٩/١ ، الجمل ١٧٨ ، الإيضاح ٢٧٩ ، اللمع ١٥٩ ، التبصرة والتذكرة ٩٥/١ ، شرح اللمع ٤٩٤ المقدمة المحسبة ١٧٠/١ ، تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ١٦٧ ، ثمار الصناعة ١٥٧ ، المتبع في شرح اللمع ٤٥٢/٢ ، الفصول الخمسون ٢٢٥ ، المقرب ٢٢٢/١ ، شرح الجمل ١٣٥/٢ ، التهذيب الوسيط ٤١٤ .

(53) ينظر : منهج السالك ١٥/١ .

(54) ينظر على التوالي : الجمل في النحو للجرجاني ٦٢ ، المفصل ١٩٧ ، شرح المفصل ٥/ ٨٦ ، الإرشاد ٣٧٢ .

(55) ينظر : المقرب ٢٢٣/١ ، الارتشاف ٩٠٩/٢ .

(56) ينظر على التوالي : شرح الألفية ٥٥ ، الفاخر ٧٦٤/٢ ، شرح قطر الندى ٩٢ ، شرح شذور الذهب ١٣٤ .

(57) ينظر على التوالي : التسهيل ٢١ ، شرح الألفية لابن الناظم ٥٥ ، الفاخر ٧٦٤/٢ ، شرح التحفة الوردية ١٢٣ ، أوضح المسالكِ ، شرح اللمحةِ البدريَّةِ ٢٣٩ الـهمع ١٩٠/١ .

(58) ينظر : منهج السالك ١٥/١، النكت الحسان ٤٢ .

(59) ينظر : الأشباه والنظائر ٤٩/٢ .

(60) ينظر : حاشية الخضري ٥٣/١ .

(61) أجيبَ عن ذلك يعريفَه بـ (أل) منويَّةٍ ، والمعنى : زدنا من الحديثِ الذي كنا فيه . إتحاف ذوي الاستحقاق ٢٣٤/١

(62) ينظر : إتحاف ذوي الاستحقاق ٢٣٤/١ .

(63) شرح التسهيل ١١٩/١ ، وانظر : التذييل والتكميل ١٢٥/٢ ، الارتشاف ٢/ ٩٠٩ ، النكت الحسان ٤٢ ، المساعد ٨٠/١ ، تعليق الفرائد ٢/ ١٦، المطالع السعيدة ١٢٩، الـهمع ١٩٠/١

(64) شرح التسهيل ١١٩/١ ، وانظر : التذييل والتكميل ١٢٥/٢، المساعد ٨٠/١ .

(65) انظر : تعليق الفرائد ١٦/٢ ، المطالع السعيدة ١٢٩ ، الـهمع ١٩٠/١ ـ ١٩١
(66) البيت من البسيط .
ديوان الأعشى ١٠٧ ، المحتسب ٢١٣/٢ ، شرح المفصل ١٢٩/١ ، لسان العرب (ويل) ٧٣٧/١١ ، الخزانة ٣٩٤/٨ ، ٣٥٢/١١ .
(67) التخمير ٣٨٠/٢ .
(68) التذييل والتكميل ١١٠/٢ .
(69) ينظر : شرح الكافية ٢٤٣/٣ ، شرح الحدود للفاكهي ٢٩٥ .
(70) التسهيل ١٢١ .
(71) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١٣٨/١ .
(72) ينظر ـ على الترتيب ـ : علل النحو ٣٣٧ ، شرح الكافية ٣٠٠/١ ، التخمير ٣٨٠/٢ ، التذييل والتكميل ١١٠/٢ ، شرح التحفة الوردية ١٢١ ، أوضح المسالك ٨٣/١ .
(73) شرح الكافية الشافية ٢٢٣/١ .
(74) انظر : علل النحو ٣٣٧ .
(75) ينظر : تعليق الفرائد ٩/٢ ، الـهمع ١٩٠/١ .
(76) شرح السيرافي ج ٢ لوح ١٥٥ أ ـ ب
(77) شرح التسهيل ١١٦/١ .
(78) التذييل والتكميل ١١١/٢ .
(79) التذييل والتكميل ١١٠/٢ ، الارتشاف ٩٠٨/٢ ، الـهمع ١٩٠/١ .
(80) ينظر : التخمير ٣٨٠/٢ .
(81) ينظر : توضيح المقاصد ١٢٦/١ ، الأزهار الزينية في شرح متن الألفية ٢٠ .
وذكرَ الخضريُّ أنَّ ابنَ مالكٍ تركَ المنادَى ـ ها هنا ـ كما تَركَ اسمَ الفعلِ غيرِ المنوَّن ، ونحوَ (أجمع) في التوكيدِ ؛ لذكرها في أبوابها ، وذِكرِ (سَحَرَ) فيما بابِ ما لا ينصرفُ ، ويُقاسُ به (أمس) .
وبعضهم يرد ذلك إلى ما هنا ؛ لأن تعريف (أجمع) بالعلمية الجنسية أو الإضافة المقدرة ، والباقي بـ (أل) مقدرة " حاشية الخضري على ابن عقيل ٥٣/١ .
(82) انظر : التسهيل ١٢١ .
(83) ينظر : التذييل والتكميل ١١٥/٢ ، المطالع السعيدة ١٢٩ ، الـهمع ١٩٣/١ حاشية الصبان ١٠٨/١ .
(84) أمالي ابن الحاجب ٢٥١/٢ .

(85) ينظر : التعريف والتنكير في النحو العربي ٧٤ .

(86) ينظر : شرح ألفية ابن معطي ٦٣٢/٢ ، تعليق الفرائد ٩/٢ ، الـهمع ١٩٣/١ ،

(87) ينظر : تعليق الفرائد ٩/٢ ، المطالع السعيدة ١٢٩ ، الـهمع ١٩٣/١ .

(88) التذييل والتكميل ١١٥/٢ . وانظر : الارتشاف ٩٠٩/٢ .

(89) شرح المفصل ٨٧/٥ .

(90) ينظر : المطالع السعيدة ١٢٩ ، الـهمع ١٩٣/١ ، حاشية الصبان ١٠٨/١ .

(91) ينظر : تعليق الفرائد ٩/٢ ، حاشية الصبان ١٠٨/١ .

(92) ينظر : تعليق الفرائد ٩/٢ .

(93) ينظر : حاشية الصبان ١٠٨/١ . ولم أجد هذا التعليل في تعليق الفرائد .

(94) ينظر : التعريف والتنكير في النحو العربي ٧٤ .

(95) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٣٨/٢ ، الارتشاف ٩٠٩/٢ .

(96) ينظر : الكامل ٤٧/٣ .

(97) ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٧٤٨/٢ .

(98) ابن قِتْرَةَ : ضربٌ من الحيَّاتِ خبيثٌ لا يُسلمُ من لدغته ، وهو نحوٌ من الشبر ، ويُجمع على بناتِ قِتْرَةَ . ينظر : الصحاح (قتر) ٧٨٦/٢ ، حياة الحيوان الكبرى للدميري ٢٤٢/٢ .

(99) بناتُ أوبرَ : ضربٌ من الكمأةِ ، صغيرٌ ، رديءُ الطعم . ينظر : جمهرة اللغة (برو) ٣٣٠/١ ، اللسان (وبر) ٢٧١/٥ .

(100) سُمِّي بذلك الاسمِ لأنه يأوي إلى عواءِ أبناء جنسِه ، ولا يعوي إلاَّ ليلاً ، وذلك إذا استوحش وبقي وحدَه . وجمعه بناتُ آوى . ينظر : الصحاح (أوا) ٢٢٧٤/٦ ، حياة الحيوان الكبرى ١٠٨/١ .

(101) ابن عِرْسٍ : حيوان دقيق يُعادي الفأرَ ؛ يدخلُ جحره ويُخرجه ، وقيل : هو نوعٌ من الفأرِ. ويُجمع على بناتِ عِرْسٍ . ينظر : الصحاح (عرس) ٩٤٨/٣ حياة الحيوان الكبرى ١٧٠/٢ .

(102) أمُّ حُبَيْنٍ : دويِّبةٌ شبيهةٌ للحرباءِ ، وقيلَ : هي أنثى الحرباء ، وإنما سميت بذلك لكِبَرِ بطنِها ، من الحَبَنِ وهو كبرُ البطن . ينظر : حياة الحيوان الكبرى ٢٨٨/١ .

(103) سامُّ أبرصَ : من كبارِ الوزغ ، سُمِّي بذلك لأنَّ فيه سمًّا ، وهو أبرصُ . ويجوزُ فيه وجهانِ ؛ أحدهما : أن يُبنى على الفتح كخمسة عشرَ ، والثاني : أن يُعربَ الأولُ ويُضافُ إلى الثاني مفتوحاً لكونِه لا ينصرفُ . ينظر : الصحاح (برص) ١٠٢٩/٣ ، حياة الحيوان الكبرى ١١/٢ .

(104) ينظر : الكتاب ٢٦٤/١ . وينظر : الكامل للمبرد ٣/ ١٤٧٦ ، الصحاح للجوهري ٢٢٧٤/٦ ، الجمل للزجاجي ١٧٨ .

(105) ينظر : شرح الجمل ١٣٨/٢ .

(106) البيت من الكامل . ولم أقف على قائله . وهو في مجالس ثعلب ٥٥٦ ، جمهرة اللغة ٣٣٠/١ ، الخصائص ٥٨/٣ ، الإنصاف ٣١٩/١ ، لسان العرب (وبر) ٢٧١/٥ ، المغني ٧٥ ، ٢٩١ ، المقاصد النحوية ٤٩٨/١ .
والعساقل : ضربٌ من الكمأة أبيض . وقوله : ولقد جنيتك ، أي : جنيت لك، كقوله تعالى : ﴿ وَإذا كالُوهُم أوْ وَزَنُوهُم ﴾ . وقال ابن جني في الخصائص : " سألت الأصمعيَّ عن هذا ، فقال : الألفُ واللام في (الأوبر) زائدة ".

(107) ينظر : المقتضب ٤٨/٤ .

(108) البيت من الطويل . من قصيدة قالها الشاعرُ في مدح الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان .
ينظر : شعر ابن ميادة ١٩٢ ، معاني القرآن للفراء ٣٤٢/١ ، ٤٠٨/٢ ، المفصل ١٣ ، شرح المفصل ٤٤/١ ، المغني ٧٥ ، الهمع ٧٧/١ ، شرح شواهد المغني ١٦٤/١ ، الخزانة ٢٢٦/٢ ، ٢٤٧/٧ ، ٤٤٢/٩ ، الدرر ٨٧/١ .

(109) ينظر : شرح الجمل ١٣٩/٢ ، الارتشاف ٩١٠/٢ ، المغني ٧٥ .

(110) ابن اللبون : ولد الناقة إذا استكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة ، والأنثى ابنة لبون ؛ لأن أمه وضعت غيرَه فصار لها لبنٌ . الصحاح (لبن) ٢١٩٢/٦ .

(111) ابن المخاض: الحوار الذي حُمِل على أمه من العام المقبل ، والجمع بناتُ مَخاض . لسان العرب (مخض) ٢٢٩/٧.

(112) ينظر : الكتاب ٢٦٥/١ ، الكامل ١٤٧٧/٣ ، الجمل ١٧٨ ، شرح الجمل لابن خروف ٧٨٤/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٣٨/٢ ، شرح الجمل لابن هشام ٢٦١.

(113) البيت من البسيط . قاله الشاعر في هجاء عمر بن لجأ التيمي . ومعنى (لُزَّ) أي : رُبط ، والقَرَن : الحبل . والبُزل : جمع بازل ، وهو البعير القوي . والقناعيس : جمع قِنعاسٍ ، أي : شديد .
الديوان ٢٥٠ ، الكتاب ٢٦٥/١ ، المقتضب ٤٦/٤ ، ٣٢٠ ، شرح المفصل ٣٥/١ ، المغني ٧٥ ، شرح شواهد المغني ١٦٧/١ .

(114) البيت من الوافر ، وهو في هجاء فُقيم ونهشلٍ ، وهما حيَّان من مُضَرٍ ، فجعل فضلَ أحدهما على الآخر كفضلِ ابنِ المخاضِ على الفصيل ، وكلاهما لا فضل له ، ولا خيرَ عندَه . وقال الأعلم : " البيت منسوبٌ إلى الفرزدق ،

وهو لغيره ؛ لأنَّ نهشلاً أعمامُه ... وهو يفخر بنهشل كما يفخر بمجاشع ، وقال : كأنَّ أباها نهشلٌ أو مجاشعُ " تحصيل عين الذهب ٢٧٧ . وينظر البيت في ديوان الفرزدق ٤٤٣ ، الكتاب ٢٦٦/١ ، المقتضب ٤٦/٤ ، ٣٢٠ ، شرح المفصل ٣٥/١ ، لسان العرب (مخض) ٢٢٩/٧ .

(115) ينظر : الـهمع ١٩١/١ ، فتح الرب المالك ١٠٨ ، شرح الحدود للفاكهي ٢٩٦ الأزهار الزينية في شرح متن الألفية ٢٠ ، النحو الوافي ٢١٢/١ .

(116) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٠١/١

(117) ينظر : الحاشية العصرية على شرح شذور الذهب للدكتور عبد الكريم الأسعد ٢٨٣ .

(118) من الآية ١٤ من سورة طه .

(119) من الآية ١٠٧ من سورة البقرة .

(120) ينظر : حاشية ابن الحاج على المكودي ٥١/١ ، الكواكب الدرية ١٠٧

(121) حاشية ابن الحاج على شرح المكودي ٥١/١ .

(122) ينظر : التذييل والتكميل ١٢٦/٢ ، الارتشاف ٩٠٨/٢ ، الـهمع ١٩١/١ .

(123) ينظر : التذييل والتكميل ١٢٦/٢ ، الـهمع ١٩١/١ ، شرح الحدود للفاكهي ٢٩٨ .

(124) أمالي ابن الحاجب ٧٤//٢ . وينظر : التعريف والتنكير في النحو العربي ٣٢ .

(125) ينظر : الكتاب ٢٢٠/١ .

(126) المقتضب ٢٨٠/٤ . وينظر : شرح المفصل ٨٦/٥ .

(127) الكتاب ٢٢٠/١. وينظر: التبصرة والتذكرة ٩٥/١ .

(128) ينظر : ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ٢٣٤ .

(129) ينظر : شرح المفصل ٥/ ٨٦

(130) المقتضب ٢٦٧/٤ ، التبصرة والتذكرة ٩٥/١ ، شرح المفصل ٥/ ٨٦ .

(131) الكتاب ٢١٩/١ .

(132) ينظر : المقتضب ٤/ ٢٦٧ .

(133) الكتاب ٢٢٠/١ .

(134) ينظر : التبصرة والتذكرة ٩٥/١ ، شرح المفصل ٨٦/٥ ، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ٢٣٤ .

(135) ينظر : الجمل في النحو للجرجاني ٦٢ .

(136) ينظر : شرح المفصل ٨٦/٥ .

(137) ينظر : المصدر السابق ٨٦/٥ ، والإرشاد للكيشي ٣٧٣ .

(138) المسائل العضديات ١٦٨ . وينظر : شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٤٥١ ٤٥٥ وشرح الجمل ١٣٥/٢ ، التذييل والتكميل ١١١/٢، الارتشاف ٩٠٩/٢ .

(139) ينظر : التذييل والتكميل ٢/ ١١١ ، الارتشاف ٩٠٩/٢ ، المساعد ٧٧/١ ، الـهمع ١٩٠/١ .

(140) شرح الجمل ١٣٥/٢ ـ ١٣٦، المقرب ١/ ٢٢٣ .

(141) شرح الجمل ١٣٥/٢ ـ ١٣٦ .

(142) ينظر : التذييل والتكميل ١١٢/٢ .

(143) التعريف والتنكير في النحو العربي (بتصرف يسير) ٨٠ .

(144) المرتجل ٣٠٤ ـ ٣٠٦ وانظر : ترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي ٢٦٣

(145) نتائج الفكر ٢٢٧ .

(146) شرح المفصل ٨٦/٥ .

(147) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل ٢٦٣ .

(148) التعريف والتنكير في النحو العربي ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ .

(149) ينظر : الإرشاد إلى علم الإعراب ٣٧٣ .

(150) الآيتان ١ ـ ٢ من سورة العصر .

(151) التبصرة والتذكرة ٩٦/١ . وينظر : المقتضب ٢٧٧/٤، شرح المفصل ٨٦/٥ .

(152) الكتاب ١/ ٢٢٠ .

(153) ينظر : شرح المفصل ٨٦/٥ .

(154) ينظر : شرح التسهيل ١١٦/١ ، تعليق الفرائد ٩/٢ ، النحو الوافي

٢١٢/١ .

(155) ينظر : التبصرة والتذكرة ٩٧/١ ، ثمار الصناعة للدينوري ١٥٩ .

(156) الكتاب ٢١٩/١ .

(157) ينظر : المقتضب ٢٨٨/٤ ، ثمار الصناعة ١٥٩ ، شرح المفصل ١٢٦/٢ ، شرح الجمل ١٣٩/٢ ، شرح التسهيل ٢٢٥/٣ وما بعدَها .

(158) ينظر : البديع في علم العربية ٤/٢ ، المتبع في شرح اللمع ٤٥٢/٢، اللؤلؤة ٤٦ .

(159) ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ٢٤١ .

(160) الأشباه والنظائر ٤٩/٢ . وانظر : المتبع في شرح اللمع للعكبري ٤٥٢/٢ ـ ٤٥٣ ، اللؤلؤة في علم العربية ٤٦ ـ ٤٧ .

(161) ينظر : التعريف والتنكير في النحو العربي ٢٧ .

(162) ينظر : التعريف والتنكير في النحو العربي ٢٥ .

(163) ينظر : ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ٢٤٠ ـ ٢٤١ .

(164) ينظر : المصدر السابق ٣٠ ـ ٣١ (بتصرف) .

(165) المقتضب ٢٨١/٤ ، شرح المفصل ٨٨/٥ ، وينظر : شرح الجمل ١٣٧/٢، الإرشاد للكيشي ٣٧٢ ، التعريف والتنكير في النحو العربي ٧٦ .

(166) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٧٨٩/٣ .

(167) ينظر : التخمير ٣٨١/٢ .

(168) ينظر : شرح التسهيل ١١٦/١ .

(169) ينظر : شرح الجمل ١٣٧/٢، الارتشاف ٩٠٨/٢ ، شرح الحدود للفاكهي ٢٩٧حاشية الصبان ١٠٧/١ .

(170) ينظر : حاشية الصبان ١٠٧/١ .

(171) ينظر : شرح الجمل ١٣٧/٢ ، الارتشاف ٩٠٨/٢ ، شرح الحدود للفاكهي ٢٩٧، حاشية الصبان ١٠٧/١ ، النحو الوافي ٢١٢/١ .

(172) ينظر : شرح الجمل ١٣٧/٢، الارتشاف ٩٠٩/٢، النحو الوافي ٢١٢/١. ويُقصدُ بـ (أل) التي للحضور (أل) الموصولةُ مثل : القائم ، وقدْ تقدَّمتْ . أما العهدُ الشخصيُّ فقد يكونَ ذكريًّا كقولـه تعالى: ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ أو ذهنيٌّ كقولـه تعالى : ﴿ إِذْ هُما فِي الغارِ ﴾ أو حضوريٌّ كقولـه تعالى : ﴿ اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ ، أمَّا (أل) الجنسيةُ فهي إمَّا لاستغراق الأفرادِ كقولـه تعالى : ﴿ وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً ﴾ أو لاستغراق خصائص الأفرادِ كقولـه تعالى : ﴿ ذَلِكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ ﴾ أو لتعريفِ الماهيةِ كقولـه تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الماءِ كُلَّ شَيْءٍ

حَيٍّ ﴾ .

(173) ينظر : ترشيح العلل ٢٥٧ .

(174) ينظر : ص ١٢٢ .

(175) ينظر : ٧٨٤/٢ .

(176) ينظر : فتح الرب المالك ١٠٨ .

(177) ينظر : المفصل ١٩٧ .

(178) ينظر : شرح المفصل ٨٧/٥ .

(179) ينظر : التوطئة ١٩٣ .

(180) ينظر : المقرب ٢٢٣/١ ، المقرب ٢٠٥/١ .

(181) ينظر : التذييل والتكميل ١١٣/٢ .

(182) ينظر : شرح قطر الندى ٦٠ .

(183) ينظر : شرح الجمل ١٣٦/٢ ، التذييل والتكميل ١١٧/٢ ، شفاء العليل ١٧٢/١ ، تعليق الفرائد ١٠/٢ ، المطالع السعيدة ١٢٩ . ولم أقف على ما يدل على ذلك في الكتاب .

(184) شرح الجمل ١٣٧/٢ .

(185) شرح شذور الذهب ١٥٦ .

(186) من المقرَّرِ عندَ النحاةِ أنَّ الصفة لا يجوزُ أنْ تكونَ أعرفَ من الموصوفِ ، وهم قد اتَّفقوا على صحَّةِ هذا المثالِ ، وفيه أنَّ النعتَ ـ وهو قولـهم : صاحبك ـ مضافٌ إلى الضميرِ ، والمنعوتُ عَلَمٌ ، فلو كانَ المضافُ في رتبةِ الضميرِ لكانتِ الصفةُ أعرفَ من الموصوفِ ، فدلَّ هذا على أنَّ المضافَ إلى الضميرِ في رتبةِ العلَمِ .

(187) شرح قطر الندى ١١٢ . وينظر : شرح شذور الذهب ١٥٧ .

(188) ينظر : شرح الحدود للفاكهي ٢٩٧ ، شرح متن الآجرومية للكفراوي ٢١٢ .

(189) ينظر : الهمع ١٩٣/١ .

(190) ينظر : المقتضب ٢٨٢/٤ مع الحواشي، شرح الرضي ٣١٣/٢ ، شفاء العليل
١/ ١٧٢، التصريح ٣٠٥/١ ـ ٣٠٦.

(191) ينظر : حاشية الصبان ١٠٧/١ .

(192) تنظر هذه المذاهبَ في التذييل والتكميل ١١٧/٢ ، ١١٩ ، شرح شذور الذهب ١٥٦ ، توضيح المقاصد ١٢٦/١ ، المساعد ٧٨/١ ، شفاء العليل

١٧١/١ ـ ١٧٢ ، الـهمع ١٩٣/١ .

(193) من الآية ٨٠ من سورة طه .

(194) البيت من (الطويل) لامرئ القيس ، من قصيدة لـه في وصفِ فرسه .
وقولـه : (فأدرك لم يجهد) أي أن الفرسَ أدرك الوحش الذي كانِ يطارده دون مشقةٍ وتعب . و (لم يثْن شأوه) الشأو : الشوط البعيد . وشبَّهه لخفته وسرعته بالخذروف المثقَّب إذا أداره الوليد . والخذروف لعبةٌ للصبيان يديرونها بخيط في أكفهم فلا تكاد تُرى لسرعة دورانها .
الديوان ٥١ ، شرح الجمل ٢٠٥/١ ، ١٣٧/٢ ، شرح شذور الذهب ١٥٦ .
والشاهد في قولـه : (كخذروف الوليد المثقب) فإن قولـه (المثقب) نعت لقولـه خذروف في قولـه (خذروف الوليد) وهذا النعت محلى بالألف واللام والمنعوت مضاف إلى المحلى بالألف واللام ، والنعت لا يجوز أن يكون أعرف من المنعوت ؛ فدلنا ذلك على أن المحلى بـ (أل) ليس أعرف من المضاف إلى المحلى بـ (أل) فثبت أن المضاف إلى معرفة يكون في رتبة هذه المعرفة . منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ١٥٧ .

(195) ينظر : شرح الجمل ٢٠٥/١ ، التذييل والتكميل ١١٩/٢ ، شرح شذور الذهب ١٥٦ ـ ١٥٧ ، تعليق الفرائد ١٠/٢.

(196) قالَ ابنُ هشام : " وسمعتُ من ينقلُ أنه قيلَ في كلِّ المعارفِ الخمسةِ : إنه أعرفُ المعارفِ ، وهو غريبٌ " . شرح اللمحة البدرية ٢٤٢ .

(197) شرح المفصل ٨٧/٥ .

(198) ينظر : التعريف والتنكير في النحو العربي ٣٠ .

(199) أشار السيوطي إلى أنَّ التعبير بـ (أرفع) أولى من التعبير بـ (أعرف) ؛ لأنّ أفعل التفضيل لا ينبني مِنْ مادة التعريف. ينظر : الهمع ١٩٣/١.

(200) المرادُ بالعلم ، كما في التسهيل وغيره العلم الشخصيُّ ، أما العلم الجنسيُّ فالظاهرُ أنه دون الجميع . حاشية الخضري ٥٣/١ .

(201) اختُلفَ في المعرَّفِ بالألفِ واللامِ والموصول من حيثُ أعرفيَّةُ أحدِهما على الآخرِ ؛ فقيلَ : هما في مرتبةٍ واحدةٍ ، وقيلَ : الموصولُ ثم ذو الأداةِ ، وقيلَ : ذو الأداةِ أعرفُ مِنَ الموصولِ . توضيح المقاصد ١٢٦/١ ، الفوائد الضيائية
٤١/٢ .

(202) ينظر : المقتضب ٢٨٢/٤ ـ ٢٨٣ ، الارتشاف ٩٠٨/٢ .

(203) ينظر : شرح اللمع للثمانيني ٢/ ٤٩٥ ، ثمار الصناعة ١٥٧ ، المفصل ١٩٧ ، البديع في علم العربية ٤/٢، شرح المفصل ٨٧/٥ ، التوطئة ١٩٣، شرح الرضي ٣١٢/٢ ، شرح الحدود للفاكهي ٢٩٧ ، التذييل والتكميل

١١٣/٢ ، المطالع السعيدة ١٢٨ .
(204) ينظر : شرح الجمل ١٣٩/٢ ، الكواكب الدرية ١٠٧ .
(205) ينظر : شرح اللمع للثمانيني ٤٩٥/٢ .
(206) ينظر : المتبع في شرح اللمع ٤٥٣/٢ ، الإقليد ١١١٢/٣ .
(207) ينظر : المتبع في شرح اللمع ٤٥٣/٢ ، ثمار الصناعة١٥٨ ، شرح المفصل ٨٧/٥
(208) المرتجل ٢٨٦ .
(209) ينظر : شرح المفصل ٨٤/٣ ، شرح الرضي ٣١٢/٢ ، التعريف والتنكير في النحو العربي ٧٦ .
(210) ينظر : ثمار الصناعة ١٥٨ .
(211) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ١٦٩/١ ، الإقليد ١١١٢/٣ .
(212) يعني أنَّك إذا قلتَ : زيدٌ الطويلُ ، فالطويلُ أعمُّ من زيدٍ وحدَه ؛ لأنَّ الطويلَ كثيرٌ وزيدٌ أخصُّ من الطويلِ .
(213) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ١٧٠/١ .
(214) ينظر : ثمار الصناعة ١٥٩ .
(215) شرح الكافية ٣١٢/٢ .
(216) المصدر السابق ٣١٢/٢ .
(217) الآيتان ٦ ـ ٧ من سورة الفاتحة .
(218) ينظر : شرح المفصل ٨٧/٥ .
(219) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ١٧١/١ ـ ١٧٢ .
(220) ينظر : التعريف والتنكير في النحو العربي ٣٣ .
(221) ينظر : ثمار الصناعة ١٥٩ . وقد ذكرَ ابنُ الخبازِ في الغرة المخفية ٣٠٩/١ أن ثمّت خلافاً بينَ بعضِ النحويينَ في المضافِ إلى معرفةٍ والمعرَّفِ بالألفِ واللامِ ؛ إذْ قالَ بعضُهم : المعرَّفُ بالألفِ واللامِ أعرفُ ، وقالَ الآخرونَ : المضافُ إلى معرفةٍ أعرفُ .
(222) ينظر : التذييل والتكميل ١١٣/٢ ، نتائج التحصيل ٥١٩/٢ .
(223) ينظر : الإنصاف ٧٠٨/٢ .
(224) ينظر : شرح التسهيل ١١٧/١، التذييل والتكميل ١٢٠/٢ ، شرح اللمحةِ البدريَّة ٢٥٠ ، تعليق الفرائد ١٦/٢ ، الـهمع ١٩٢/١ .
(225) شرح التسهيل ١١٨/١ . وينظر : الإنصاف ٧٠٧/٢ ، الإقليد ١١١٤/٣ ، التذييل والتكميل ١٢١/١، المساعد ٧/١ ، الـهمع ١٩٢/١، نتائج التحصيل

٥٢٣/٢ ـ ٥٢٤.

(226) ينظر : المتبع في شرح المع ٤٥٣/٢ ، شرح الجمل ١٣٦/٢، الارتشاف ٩٠٨/٢ وينظر : المساعد ١/ ٧٩ وفيه : نقلـه صاحبُ الإفصاح عن الفراءِ . ثم قالَ : وبه قال أبو بكر وجماعةٌ .

(227) التذييل والتكميل ١٢١/٢ ، الارتشاف ٩٠٨/٢ ، تعليق الفرائد ١٦/٢ ، الـهمع ١٩٢/١، نتائج التحصيل ٥٢٤/٢.

(228) ينظر : التذييل والتكميل ١٢١/٢ ، نتائج التحصيل ٥٢٤/٢ .

(229) شرح الكافية ٣١٣/٢ .

(230) ينظر : اللباب ٤٩٦/١ ، شرح المفصل ٨٧/٥ .

(231) من الرجز لأبي النجم العجلي .
المقتضب ٤٩/٤ ، المفصل ١٣ ، شرح المفصل ١٤٤/١ ، ١٣٢/٢ ، ٦٠/٦ ، الإنصاف ٣١٧/١ ، لسان العرب (وبر) ٢٧٢/٥ ، المغني ٧٥ ، الـهمع ٢٧٧/١ ، الدرر ٢٤٧/١ . وقولـه : (باعَدَ) بمعنى أبعَدَ . و (الأسير) فعيل بمعنى مفعول، وهو المتيَّم بالعشق . والشاهد فيه زيادة (أل) في الاسم العلم (عمرو)

(232) ينظر : اللباب ٤٩٥/١ ـ ٤٩٦ .

(233) ينظر : التعريف والتنكير في النحو العربي ٣٣ ـ ٣٤ .

(234) ينظر : الإنصاف ٧٠٩/٢ .

(235) ينظر : الجمل للزجاجي ١٧٨ ، البديع في علم العربية ٤/٢ ، اللباب ٤٩٤/١ ، شرح المفصل ٨٧/٥ ، شرح الجمل ٢٠٥/١ ، ١٣٦/٢ ، شرح الكافية للرضي ٣١٢/٢ ، المطالع السعيدة ١٢٨ ، نتائج التحصيل ٥١٧/٢

(236) الإنصاف ٢/ ٧٠٧ ـ ٧٠٨ ، أسرار العربية ٣٠٢ ، شرح المفصل ٨٧/٥ ، الفوائد الضيائية ٤٠/٢ ـ ٤١ ، التذييل والتكميل ١١٣/٢ ، شرح ألفية ابن معطي ٦٣٢/٢ ، التصريح ٣٠٥/١ ، شفاء العليل ١٧٢/١ ، المطالع السعيدة ١٢٩ .

(237) ينظر : الجمل للزجاجي ١٧٨ ، أسرار العربية ٣٠١ .

(238) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣١٢/٢ .

(239) ينظر : البديع في علم العربية ٤/٢ ، الارتشاف ٩٠٨/٢ ، نتائج التحصيل ٥١٩/٢ .

(240) ينظر : تذكرة النحاة ٥٥٦ .

(241) شرح الجمل ٧٨٤/٢ .
(242) الكتاب ٢١٩/١ .
(243) ينظر : المصدر السابق ٢٢٠/١ ـ ٢٢٣ .
(244) ينظر ـ على التوالي ـ: شرح اللمع ٤٩٥/٢ ، الإنصاف ٧٠٨/٢ ، أسرار العربيةِ ٣٠١ ، اللباب ٤٩٥/١ ، والمتبع في شرح اللمع ٤٥٣/٢ ، شرح المفصل ٨٧/٥ ، شرح الكافية ٢/ ٣١٣ ، شرح ألفية ابن معط ٦٣٣/١
(245) ينظر : اللباب ٤٩٥/١ ، شرح المفصل ٨٧/٥ .
(246) ينظر: الإرشاد ٣٧٤، شرح التسهيل ١١٨/١، شرح ألفية ابن معط ٦٣٣/١ .
(247) ينظر ـ على التوالي ـ : شرح المقدمة المحسبة ١٧٠/١ ، ثمار الصناعة ، الإرشاد ٣٧٤ ، المساعد ٧٩/١ .
(248) ينظر : شرح التسهيل ١١٨/١ ، المساعد ٧٩/١ .
(249) الأصول ١٤٩/١ .
(250) المصدر السابق ٣٢/٢ .
(251) من الآية ٩١ من سورة الأنعام .
(252) ينظر: شرح التسهيل ١١٨/١ ، التذييل والتكميل ١١٣/٢ ، الـهمع ١٩٢/١ ، حاشية الصبان ١٠٧/١ .
(253) شرح التسهيل ١١٨/١ (بتصرف يسير) .
(254) ينظر : حاشية الصبان ١٠٧/١ .
(255) ينظر : التذييل والتكميل ١٢٥/٢ .
(256) ينظر : التذييل والتكميل ١٢٣/٢ . وينظر : المساعد ٧٩/١، تعليق الفرائد ١٦/٢ .
(257) ينظر : شرح اللمع ٤٩٥/٢ ، الإنصاف ٧٠٨/٢ ، أسرار العربية ٣٠٢ ، شرح المفصل ٨٧/٥ ، الإرشاد ٣٧٤ ، شرح ألفية ابن معطٍ ٦٣٢/١ .
(258) ينظر : الإرشاد للكيشي ٣٧٤ .
(259) ينظر : شرح ألفية ابن معط ٦٣٢/١ . ولـم يصرِّح ابنُ معطٍ بهذا ، ولكنَّ الشارحَ بنى على إيرادِ الناظمِ لـها بهذا الترتيبِ .
(260) التذييل والتكميل ١١٤/٢ (بتصرف يسير) ، وينظر : الارتشاف٩١٠/٢ .
(261) ينظر : التعريف والتنكير في النحو العربي ٣٣ .
(262) المسائل المنثورة ٤٩ ـ ٥٠ (بتصرف) .
(263) ينظر : الارتشاف ٩٠٨/٢ ، التذييل والتكميل ١١٣/٢ ، تعليق الفرائد ٩/٢

، الـهمع ١٩١/١ ، نتائج التحصيل ٥١٧/٢ .

(264) التبصرة والتذكرة ١٧١/١ ـ ١٧٢ .

(265) قالَ الدمامينيُّ : وفيه نظرٌ ؛ لأنَّه إمَّا أنْ يكونَ ثَمَّ دليلٌ يدلُّ على عودِهِ إلى الأولِ أوْ لا ، فإنْ وُجِدَ الدليلُ على ذلكَ فلا إبهامَ ، وإلاَّ فهوَ للأقربِ حتماً . تعليق الفرائد ٩/٢ .

(266) ينظر : شرح التسهيل ١١٦/١ ـ ١١٧ .

(267) التذييل والتكميل ١١٤/٢ . وينظر : الارتشاف ٩١٠/٢ .

(268) تعليق الفرائد ٩/٢ .

(269) ينظر : التذييل والتكميل ١١٧/٢، نهاية تعليق الفرائد ٩/٢ ، المساعد ٧٨/١ شفاء العليل ١٧١/١، التصريح ١/ ٣٠٦ ، حاشية الصبان ١٠٧/١.

(270) ينظر: المساعد ٧٨/١، تعليق الفرائد ٩/٢، التصريح ١/ ٣٠٦، الـهمع ١٩٢/١.

(271) المساعد ٧٨/١ ، شفاء العليل ١٧١/١ .

(272) ينظر : تعليق الفرائد ٩/٢ ـ ١٠ .

(273) من الآية ٩٠ من سورة يوسف .

(274) شرح التسهيل ١١٧/١ . وينظر : المساعد ٧٨/١ ، شفاء العليل ١٧٢/١ .

(275) شرح التسهيل ١١٧/١ . وينظر : تعليق الفرائد ١٠/٢ .

(276) ينظر : شرح التسهيل ١٧٢/١ .

(277) ينظر : التصريح ٣٠٦/١ .

(278) ينظر: التذييل والتكميل ١١٧/٢، توضيح المقاصد ١٢٦/١، فتح الرب المالك ١٠٨، شرح الحدود للفاكهي ٢٩٧.

(279) ينظر : شرح الرضي ٣١٣/٢ .

(280) ينظر : التعريف والتنكير في النحو العربي ٣٧ .

(281) ينظر : الانتصار ١١٩ ـ ١٢٠ .

(282) تنظر هذه العلامات في : الأصول ١٤٨/١ ، التبصرة والتذكرة ١/ ٩٧ ، الفصول الخمسون ٢٢٥ ، الغرة المخفية ٣٠٨/١ ـ ٣٠٩ ، الفاخر ٧٦٤/٢ اللؤلؤة في علم العربية ٤٢ ـ ٤٥ ، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ٢٣٠

(283) هذا لا يتوجَّه إلا عند سيبويه ؛ لأنه يقصُر زيادتها على النكرة .

(284) المتبع في شرح اللمع ٤٥١/٢ .

(285) ينظر : نتائج التحصيل ٥١٣/٢ .

(286) ينظر : ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ٢٢٨ .

(287) شرح اللمع ٤٩٢/٢ .
(288) شرح الجمل ١٣٤/٢ .
(289) ينظر : شرح اللمع للثمانيني ٤٩٣/٢ .
(290) ينظر : التعريف والتنكير في النحو العربي ٣٩ .
(291) ينظر : ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ٢٢٩ ـ ٢٣١ .
(292) ينظر : المصدر السابق ٢٢٧ .
(293) ينظر : التعريف والتنكير في النحو العربي ٣٩ ـ ٤٠ .
(294) ينظر : ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ٢٢٨ .
(295) ينظر : الكناش ٣٠١/١ .
(296) ينظر : المتبع في شرح اللمع ٤٥١/٢ .
(297) من الآية الأولى من سورة الحج .
(298) اللمع ١٥٨ . وينظر : ثمار الصناعة ١٥٧ ، اللؤلؤة في علم العربية ٤١ ، شرح ملحة الإعراب للحريري ٥١، شرح الجمل لابن خروف ٧٨٣/٢ ، التهذيب الوسيط ٤١٦.
(299) ينظر : شرح اللمع ٥٩٤/٢ .
(300) المتبع في شرح اللمع ٤٥١/٢ . وينظر : اللباب ٤٧٢/١ .
(301) التذييل والتكميل ٢/ ١٠٤ . وقد نقل المرابط الدلائي في نتائج التحصيل ٥١٣/٢ ـ ٥١٤ هذا الكلام عن أبي حيان دون إشارة إليه .
(302) المقتضب ٢٨٠/٤ . وينظر : ١٨٦/٣ .
(303) ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ٢٢٨ (بتصرف يسير) .
(304) ينظر: الأصول ١٤٨/١، البديع في علم العربية ١/٢، التهذيب الوسيط ٤١٦ .
(305) الجمل ١٧٨ . وينظر معه : شرح الجمل لابن عصفور ١٣٤/٢ .
(306) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٣٤/٢ ، حاشية الخضري ٥٢/١ .
(307) شرح الجمل لابن عصفور ١٣٤/٢ ـ ١٣٥ . وينظر : التذييل والتكميل ٣١٢/٢ ، نتائج التحصيل ٥١٣/٢ .
(308) ينظر : شرح اللمع للثمانيني ٤٩٣/٢ ـ ٤٩٤ .
(309) شرح اللمع ٥٩٥/٢ .
(310) ينظر : البديع في علم العربية ١/٢ .
(311) ينظر : ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ٢٢٨ .

(312) المرتجل ٢٧٧ ـ ٢٧٨ .
(313) التذييل والتكميل ١٠٣/٢/٢ ـ ١٠٤ (بتصرف يسير) .
(314) ينظر : التصريح ٣٠١/١ ، فتح الرب المالك ١٠٦/١ .
(315) ينظر : شرح الأشموني ١٠٦/١ .
(316) ينظر : التعريف والتنكير في النحو العربي ٤١ .
(317) ينظر : المصدر السابق ٣٩ .
(318) التذييل والتكميل ١٠٣/٢ ـ ١٠٤ . وينظر : الارتشاف ٧٠٩/٢ .
(319) ينظر : شرح متن الآجرومية ٢١٤ ـ ٢١٥ .
(320) ينظر : حاشية الشيخ ياسين على التصريح ٩٣/١ .

فهرس المصادر والمراجع

ـ إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق . ابن غازي المكناسي:
ت . حسين عبد المنعم بركات، ط (١)، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م .
ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب . أبو حيان الأندلسي :
ت . د . رجب عثمان محمد ، د . رمضان عبد التواب ، ط (١) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م .
ـ الإرشاد إلى علم الإعراب . شمس الدين الكيشي :
ت . د . عبد الله البركاتي، د . محسن العميري، ط (١)، جامعة أم القرى، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٨٩ م .
ـ الأزهار الزينيَّة في شرح متن الألفية . أحمد بن زيني دحلان :
ط (٣) ، مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩ م .
ـ أسرار العربية . أبو البركات الأنباري :

ت . د . فخر صالح قداره ، ط (١) ، دار الجيل ، بيروت ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م .
ـ الأشباه والنظائر . جلال الدين السيوطي :
ط (١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٤ م .
ـ الأصول في النحو . أبو بكر بن السراج :
ت . د . عبد الحسين الفتلي ، ط (١) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .
ـ الإقليد (شرح المفصل) . تاج الدين أحمد بن محمود الجندي :
ت . د . محمود الدراويش ، ط (١) ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م .
ـ الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم) . ابن الحاجب :
ت . هادي حسن حمودي، ط (١) ، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ١٤٠٥ هـ .
ـ الانتصار لسيبويه على المبرد . ابن ولأد :
ت . د . زهير سلطان ، ط (١) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م .
ـ الإنصاف في مسائل الخلاف . أبو البركات الأنباري :
ت . محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ١٩٨٢ م .
ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . ابن هشام الأنصاري :
ت . محمد محيي الدين عبد الحميد، ط (٥)، دار الجيل، بيروت ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م.
ـ الإيضاح العضدي . أبو علي الفارسي :
ت . د . حسن شاذلي فرهود ، ط (١) ، مطبعة دار التأليف بمصر ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م
ـ البديع في علم العربية . أبو السعادات مجد الدين ابن الأثير :
ت . د . صالح العايد ، ط (١) ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤٢١ هـ .
ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي . ابن أبي الربيع :

ت . د . عياد الثبيتي ، ط (١) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
- التبصرة والتذكرة . أبو محمد الصيمري :
ت . د . فتحي عليّ الدين ، ط (١) ، دار الفكر ، دمشق ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- تحصيل عين الذهب . الأعلم الشنتمري :
ت . د . زهير سلطان ، ط (٢) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
- تذكرة النحاة . أبو حيان الأندلسي :
ت . د . عفيف عبد الرحمن ، ط (١) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . أبو حيان الأندلسي :
ت . د . حسن هنداوي ، ط (١) ، دار القلم ، دمشق ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- ترشيح العلل في شرح الجمل . صدر الأفاضل الخوارزمي :
ت . عادل محسن العميري ، ط (١) ، جامعة أم القرى ، مكة القرى ١٤١٩ هـ .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . ابن مالك :
ت . د . محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧ هـ .
- التصريح بمضمون التوضيح . خالد الأزهري :
ت . د . عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، ط (١) ، القاهرة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- التعريف والتنكير في النحو العربي . د . أحمد عفيفي :
ط (١) ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد . الدماميني :
ت . د . محمد المفدى ، ط (١) ، الرياض ١٤٠٣ هـ .
- تلقيح الألباب في عوامل الإعراب . أبو بكر الشنتريني :
ت . د . معيض العوفي ، ط (١) ، دار المدني ، جدة ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .
- التهذيب الوسيط في النحو . ابن يعيش الصنعاني :
ت . د . فخر قداره ، ط (١) ، دار الجيل ، بيروت ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك . المرادي (ابن أم قاسم) :
ت . د . عبد الرحمن سليمان، ط (٢)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ١٣٩٧ هـ
- التوطئة . أبو علي الشلوبيني :

ت . د . يوسف المطوع ، مطابع سجل العرب ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ثمار الصناعة في علم العربية . أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري :
ت . د . محمد بن خالد الفاضل ، ط (١) ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
- الجمل في النحو . أبو القاسم الزجاجي :
ت . د . علي توفيق الحمد ، ط (٢) ، مؤسسة الرسالة (بيروت) ، دار الأمل (إربد) ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- الجمل في النحو . عبد القاهر الجرجاني :
ت . د . عبد الحليم المرصفي ، ط (١) ، دار الهاني للطباعة .
- جمهرة اللغة . أبو بكر بن دريد :
ت . د . رمزي بعلبكي ، ط (١) ، دار العلم للملايين ١٩٨٧ م .
- حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح المكودي :
دار الفكر ، بيروت .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك :
دار الفكر ، بيروت ١٣٩٨ هـ .
- حاشية الشيخ ياسين العليمي على التصريح .
مطبوع بهامش التصريح للشيخ خالد الأزهري ، دار الفكر .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني :
دار الفكر ، بيروت .
- الحاشية العصرية على شرح شذور الذهب . د . عبد الكريم الأسعد :
ط (١) ، دار العلوم ، الرياض ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- حياة الحيوان الكبرى . كمال الدين الدميري :
دار الفكر ، بيروت .
- خزانة الأدب . عبد القادر البغدادي :
ت . عبد السلام هارون ، ط (٢) ، مصر ١٩٧٩ م .
- الخصائص . أبو الفتح بن جني :
ت . محمد علي النجار ، ط (٢) ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٥٢ م
- الدرر اللوامع على همع الهوامع . الشنقيطي :
ت . عبد العال سالم مكرم ، ط (١) ، الكويت ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس :
شرح وتعليق د . محمد محمد حسين ، ط (٧) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٣ هـ .
- ديوان امرئ القيس :

ت . محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط (٤) ، دار المعارف ، القاهرة .
- ديوان جرير بن عطية الخطفى :
ط (١) ، دار صادر ، بيروت .
- ديوان الفرزدق :
ت . علي فاعور ، ط (١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م .
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب (إيضاح الشعر) . أبو علي الفارسي :
ت . د . حسن هنداوي ، ط (١) ، دار القلم ، دمشق ، دار العلوم والثقافة ، بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- شرح ألفية ابن مالك . ابن عقيل :
ت . محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط (٢) ، دار الفكر ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- شرح ألفية ابن مالك . ابن الناظم :
ت . د . عبد الحميد السيد عبد الحميد ، ط (١) ، دار الجيل ، بيروت .
- شرح ألفية ابن معطي . ابن جمعة الموصلي :
ت . د . علي الشوملي ، ط (١) ، مكتبة الخريجي ، الرياض ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- شرح التحفة الوردية . عمر بن مظفر بن الوردي :
ت . د . عبد الله الشلاّل ، ط (١) ، مكتبة الرشد ، الرياض ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- شرح التسهيل . ابن مالك :
ت . د . عبدالرحمن السيد ، د . محمد بدوي المختون ، ط (١) ، هجر للطباعة والنشر، القاهرة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- شرح جمل الزجاجي . ابن خروف الإشبيلي :
ت . د . سلوى عرب ، ط (١) ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤١٩ هـ .
- شرح جمل الزجاجي . ابن عصفور :
ت . د . صاحب أبو جناح ، ط (١) ، بغداد ١٤٠٠ هـ .
- شرح جمل الزجاجي . ابن هشام الأنصاري :
ت . د . علي مال الله ، ط (١) ، عالم الكتب ، بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- شرح الحدود النحوية . جمال الدين بن عبد الله الفاكهي :
ت . د . صالح العايد ، ط (١) ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .
- شرح شذور الذهب . ابن هشام الأنصاري :
ت . محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .
- شرح شواهد المغني . جلال الدين السيوطي :

ت . أحمد ظافر كوجان ، دار مكتبة الحياة .
ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ . ابن مالك :
ت . د . عبد الرحمن الدوري ، ط (١) ، مطبعة العاني ، بغداد ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م .
ـ شرح قطر الندى وبلّ الصدى . ابن هشام الأنصاري :
ت . ح . الفاخوري ، ط (١) ، دار الجيل ، بيروت ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م .
ـ شرح الكافية . رضي الدين الاستراباذي :
ت . يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م .
ـ شرح الكافية . محمد بن جماعة :
ت . د . محمد عبد المجيد ، ط (١) ، مطبعة دار البيان ، مصر ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م .
ـ شرح الكافية الشافية . ابن مالك :
ت . د . عبد المنعم أحمد هريدي ، ط (١) ، دار المأمون للتراث ١٤٠٢ هـ .
ـ شرح كتاب سيبويه . أبو سعيد السيرافي :
مصور عن نسخة دار الكتب برقم ١٣٧ نحو .
ـ شرح كتاب سيبويه . أبو الحسن الرُّماني :
ت. د. المتولي الدَّميري ، ط (١) ، وكالة الشروق للطباعة والنشر ، مصر ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م.
ـ شرح اللمحة البدرية في علم العربية . ابن هشام الأنصاري :
ت . د . صلاح راوي ، ط (٢) ، دار مرجان للطباعة ، مصر .
ـ شرح اللمع . الأصفهاني (أبو الحسن الباقولي) :
ت . د . إبراهيم أبو عباة ، ط (١) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠ م .
ـ شرح اللمع . عمر بن ثابت الثمانيني :
رسالة دكتوراه ، إعداد / فتحي علي حسانين علي ، جامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م .
ـ شرح متن الآجرومية . حسن بن علي الكفراوي :
ت . مازن بن سالم باوزير ، ط (١) ، دار طيبة ، الرياض ١٤١٨ هـ .
ـ شرح المفصل . ابن يعيش :
طبع عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة المثنى بالقاهرة .
ـ شرح المفصَّل في صنعة الإعراب (التخمير) . صدر الأفاضل الخوارزمي :
ت . د . عبد الرحمن العثيمين ، ط (١) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ١٩٩٠ م
ـ شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب . ابن الحاجب :

ت . د . جمال عبد العاطي مخيمر ، ط (١) ، مكة المكرمة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- شرح المقدمة المُحْسِبَة . ابن بابشاذ :
ت . خالد عبد الكريم ، ط (١) ، المطبعة العصرية ، الكويت ١٩٧٧ م .
- شرح ملحة الإعراب . أبو محمد الحريري :
ت . د . أحمد محمد قاسم ، ط (٢) ، مكتبة دار التراث ، المدينة المنورة ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .
- شعر ابن ميَّادة :
جمع وتحقيق د . حنا جميل حداد ، ط (١) ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٢ م .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل . أبو عبد الله السلسيلي :
ت . د . الشريف البركاتي ، ط (١) ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- الصحاح . تاج اللغة وصحاح العربية . إسماعيل الجوهري :
ت . أحمد عبد الغفور عطار ، ط (٣) ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٤٠٤ هـ .
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية . النيلي (تقي الدين إبراهيم بن الحسين) :
ت . د . محسن العميري ، ط (١)، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤٢٠ هـ .
- ظاهرة الاسم في التفكير النحوي . المنصف عاشور :
ط (١) ، منشورات كلية الآداب منوبة ، تونس ١٩٩٩ م .
- علل النحو . ابن الورَّاق :
ت . د . محمود الدرويش، ط (١)، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م
- الغرة المخفيَّة في شرح الدرَّة الألفية . ابن الخباز :
ت . حامد العبدلي ، ط (١) ، مطبعة العاني ، بغداد ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م .
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر . محمد بن أبي الفتح البعلي :
ت . د . ممدوح خسارة ، ط (١) ، الكويت ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك . محمد بن القاسم الغَزي :
ت . محمد المبروك الختروشي ، ط (١) ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ١٤٠١ هـ - ١٩٩١ م .
- الفصول الخمسون . ابن معطي :
ت . د . محمود الطناحي ، ط (١) ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر ١٩٧٧ م .
- الفوائد الضيائية . نور الدين الجامي :
ت . د . أسامة الرفاعي ، ط (١) ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، بغداد

١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م .
ـ الكامل . أبو العباس المبرد :
ت . د . محمد أحمد الدالي ، ط (١) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .
ـ الكتاب . سيبويه :
ط (١) ، بولاق ١٣١٦ هـ .
ـ الكليَّات . أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي :
ت . د . عدنان درويش ، ومحمد المصري ، ط (٢) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م .
ـ الكُنَّاش في فني النحو والصرف . أبو الفداء إسماعيل الأيوبي (صاحب حماة) :
ت . د . رياض الخوام ، ط (١) ، المكتبة العصرية، بيروت ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م .
ـ الكواكب الدرية . محمد بن أحمد الأهدل :
ط (١) ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م .
ـ اللؤلؤة في علم العربية وشرحها . يوسف بن محمد السُّرّمَرِّي :
ت . د . أمين سالم ، ط (١) ، مطبعة الأمانة ، مصر ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م .
ـ اللباب في علل البناء والإعراب . أبو البقاء العكبري :
ت . غازي مختار طليمات ، ط (١) ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، دار الفكر ، دمشق ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥ م .
ـ لسان العرب . ابن منظور :
دار صادر ، بيروت .
ـ اللمع في العربية . أبو الفتح بن جني :
ت. حامد المؤمن ، ط (٢) ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م.
ـ المتَّبع في شرح اللمع . أبو البقاء العكبري :
ت . د . عبد الحميد الزويِّ ، ط (١) ، جامعة قاريونس ، بنغازي ١٩٩٤ هـ .
ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . أبو الفتح بن جني :
ت . علي النجدي ناصف وزميليه ، ط (٢) ، دار سزكين للطباعة والنشر ١٤٠٦ هـ .
ـ المرتجل في شرح الجمل . ابن الخشاب :
ت . علي حيدر ، ط (١) ، دمشق ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م .
ـ المسائل العضديات . أبو علي الفارسي :
ت . د . علي جابر المنصوري ، ط (١) ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية

١٤٠٦ هـ .
ـ المسائل المنثورة . أبو علي الفارسي :
ت . مصطفى الحدري ، ط (١) ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
ـ المساعد على تسهيل الفوائد . ابن عقيل :
ت . د . محمد كامل بركات ، ط (١) ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م.
ـ المطالع السعيدة . جلال الدين السيوطي :
ت . د . طاهر حموده ، ط (١) ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م .
ـ معاني القرآن . أبو زكريا الفراء :
ت . أحمد نجاتي وأحمد النجار ، ط (٣) ، عالم الكتب ، بيروت ١٤٠٥ هـ .
ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . ابن هشام الأنصاري :
ت . د . مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، ط (٥) ، دار الفكر ، بيروت ١٩٧٩م .
ـ المفصل في علم العربية . أبو القاسم الزمخشري :
ط (٢) ، دار الجيل ، بيروت .
ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية . بدر الدين العيني :
مطبوع بهامش خزانة الأدب ، ط (١) ، بولاق ١٢٩٩ هـ .
ـ المقتضب . أبو العباس المبرد :
ت . محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
ـ المقرب . ابن عصفور :
ت . أحمد الجواري و عبد الله الجبوري ، ط (١) ، مطبعة العاني ، بغداد ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م .
ـ منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب . محمد محيي الدين عبد الحميد :
مطبوع مع شرح شذور الذهب لابن هشام ، دار الفكر .
ـ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك . أبو حيان الأندلسي :
١٩٤٧ م .
ـ نتائج التحصيل في شرح التسهيل . المرابط الدلائي :
ت . د . مصطفى الصادق العربي ، ط (١) ، مطابع الثورة ، بنغازي .
ـ نتائج الفكر في النحو . أبو القاسم السيلي :
ت . د . محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض للنشر والتوزيع ، الرياض .
ـ النحو الوافي . عباس حسن :
ط (٥) ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ١٩٧٥ م .

ـ النكت الحسان في شرح غاية الإحسان . أبو حيان الأندلسي :
ت . د . عبد الحسين الفتلي ، ط (١) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.
ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . جلال الدين السيوطي :
ت. د . عبد العال سالم مكرم ، ط (١) ، دار البحوث العلمية ، الكويت ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

"The Summary of the Research"
Degrees of the definite and indefinite Articles in Arabic language

By/ Dr. Ibrahim Bin Saleh Al-Handoud

"The Most Clear-cut definite Nouns and the least known indefinite Nouns in Arabic Grammar".
In their arrangement of the definite and indefinite nouns, grammarians relied in semantic rules. However, there is a great disagreement among those grammarians in ascribing many opinions to the people who expressed them for example, in the arrangement of the definite and indefinite nouns, many opinions were attributed to the people who never expressed them.
The researcher could not find any book either by the early or late grammarians – whose author paid special attention to this subject. While some contemporary authors have made simple references to the subjects, the early scholars paid no attention to the arrangement of the definite nouns; they just spoke about the kinds of the definite nouns.
The research contains an introduction and a preface with some issues, for instance defining the definite and indefinite nouns, the root of the nouns: is that definite or indefinite? The disagreement among the grammarians about the number of the definite nouns, the opinion which says that the interrogative "Who" and "What" are definite, the disagreement about vocative particles whether they are definite or indefinite and the disagreement about the pronoun which replaces an indefinite noun, is it definite or indefinite?
The research is divided into eight chapters: the first chapter focuses on the most clear-out definite nouns, the second one speaks about the source of defining for each definite noun, the third one has been devoted to the nouns that are defined on their own and those that are made definite because of the contexts. However, the forth and fifth chapters speak about both the external and internal arrangement for the definite nouns in accordance with the majority of the scholars, Kufic and some other scholars.
The sixth chapter of this research is about Ibn Malik's structure for the definite nouns based on the combination of the pronoun and proper noun.
The researcher has dealt in the seventh chapter with the marks of the indefinite. Finally in the last chapter he tackles some of the opinions of the grammarians about the lest-known indefinites.
The research ends with a conclusion wherein the most important findings of the researcher have been mentioned.